جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية

(دراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات)

Impact of Accounting Disclosure in the financial statements and its role Assessing performance of financialInstitutions The case of the National Pension Fund Study

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

إعداد الدارسة:
نادية محمد حمد محمد

إشراف الدكتور
إسماعيل عثمان محمد النجيب

1437هـ- 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهـــلال

قال الله تعالى:

چۈ ۇ ۋ ۋ ۇ ۋ ۋ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خح خم سج سح سخ سم صح صم ضج ضح ضم طح طم ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم لج لح لخ لم مج مح مخ نج نح نخ نم هج هم ىٰ يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن بى بي تر تز تم تن تى تي ثر ثز ثم ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي لا لم لى لي ما مم نر نز نم نن نى ني ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم لج لح لخ لم له مج مح مخ مم نج نح نخ نم نه هج هم هٰ ىٰ يج يح يخ يم يه ئم ئه بم به تم ته ثم ثه سم سه شم شه كل كم لم نم نه يم يه ـّ ـٰ ـٌ ـٍ ـً ـُ ـِ ـَ ـْ ٱ ٻ ٹ ٹ ٹ ٹ ڀ ڀ ڀ ڀ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮲ ﮳ ﮴ ﮵ ﮶ ﮷ ﮸ ﮹ ﮺ ﮻ ﮼ ﮽ ﮾ ﮿ ﯀ ﯁ ﯂ ﯃ ﯄ ﯅ ﯆ ﯇ ﯈ ﯉ ﯊ ﯋ ﯌ ﯍ ﯎ ﯏ ﯐ ﯑ ﯒ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﹰ ﹱ ﹲ ﹳ ﹴ ﹵ ﹶ ﹷ ﹸ ﹹ ﹺ ﹻ ﹼ ﹽ ﹾ ﹿ ﺀ ﺁ ﺂ ﺃ ﺄ ﺅ ﺆ ﺇ ﺈ ﺉ ﺊ ﺋ ﺌ ﺍ ﺎ ﺏ ﺐ ﺑ ﺒ ﺓ ﺔ ﺕ ﺖ ﺗ ﺘ ﺙ ﺚ ﺛ ﺜ ﺝ ﺞ ﺟ ﺠ ﺡ ﺢ ﺣ ﺤ ﺥ ﺦ ﺧ ﺨ ﺩ ﺪ ﺫ ﺬ ﺭ ﺮ ﺯ ﺰ ﺱ ﺲ ﺳ ﺴ ﺵ ﺶ ﺷ ﺸ ﺹ ﺺ ﺻ ﺼ ﺽ ﺾ ﺿ ﻀ ﻁ ﻂ ﻃ ﻄ ﻅ ﻆ ﻇ ﻈ ﻉ ﻊ ﻋ ﻌ ﻍ ﻎ ﻏ ﻐ ﻑ ﻒ ﻓ ﻔ ﻕ ﻖ ﻗ ﻘ ﻙ ﻚ ﻛ ﻜ ﻝ ﻞ ﻟ ﻠ ﻡ ﻢ ﻣ ﻤ ﻥ ﻦ ﻧ ﻨ ﻩ ﻪ ﻫ ﻬ ﻭ ﻮ ﻯ ﻰ ﻱ ﻲ ﻳ ﻴ ﻵ ﻶ ﻷ ﻸ ﻹ ﻺ ﻻ ﻼ ﻽ ﻾ ！ ＂ ＃ ＄ ％ ＆ ＇ （ ） ＊ ＋ ， － ． ／ ０ １ ２ ３ ４ ５ ６ ７ ８ ９ ： ； ＜ ＝ ＞ ？ ＠ Ａ Ｂ Ｃ Ｄ Ｅ Ｆ Ｇ Ｈ Ｉ Ｊ Ｋ Ｌ Ｍ Ｎ Ｏ Ｐ Ｑ Ｒ Ｓ Ｔ Ｕ Ｖ Ｗ Ｘ Ｙ Ｚ ［ ＼ ］ ＾ ＿ ｀ ａ ｂ ｃ ｄ ｅ ｆ ｇ ｈ ｉ ｊ ｋ ｌ ｍ ｎ ｏ ｐ ｑ ｒ ｓ ｔ ｕ ｖ ｗ ｘ ｙ ｚ ｛ ｜ ｝ ～ ｟ ｠ ｡ ｢ ｣ ､ ･ ｦ ｧ ｨ ｩ ｪ ｫ ｬ ｭ ｮ ｯ ｰ ｱ ｲ ｳ ｴ ｵ ｶ ｷ ｸ ｹ ｺ ｻ ｼ ｽ ｾ ｿ ﾀ ﾁ ﾂ ﾃ ﾄ ﾅ ﾆ ﾇ ﾈ ﾉ ﾊ ﾋ ﾌ ﾍ ﾎ ﾏ ﾐ ﾑ ﾒ ﾓ ﾔ ﾕ ﾖ ﾗ ﾘ ﾙ ﾚ ﾛ ﾜ ﾝ ﾞ ﾟ ﾠ ﾡ ﾢ ﾣ ﾤ ﾥ ﾦ ﾧ ﾨ ﾩ ﾪ ﾫ ﾬ ﾭ ﾮ ﾯ ﾰ ﾱ ﾲ ﾳ ﾴ ﾵ ﾶ ﾷ ﾸ ﾹ ﾺ ﾻ ﾼ ﾽ ﾾ ￂ ￃ ￄ ￅ ￆ ￇ ￊ ￋ ￌ ￍ ￎ ￏ ￒ ￓ ￔ ￕ ￖ ￗ ￚ ￛ ￜ ￝ ￞ ￟ ￠ ￡ ￢ ￣ ￤ ￥ ￦ ￧ ￨ ￩ ￪ ￫ ￬ ￭ ￮ ￯ ￰ ￱ ￲ ￳ ￴ ￵ ￶ ￷ ￸ ￹ ￺ ￻ ￼ � ￾ ￿ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﹰ ﹱ ﹲ ﹳ ﹴ ﹵ ﹶ ﹷ ﹸ ﹹ ﹺ ﹻ ﹼ ﹽ ﹾ ﹿ ﺀ ﺁ ﺂ ﺃ ﺄ ﺅ ﺆ ﺇ ﺈ ﺉ ﺊ ﺋ ﺌ ﺍ ﺎ ﺏ ﺐ ﺑ ﺒ ﺓ ﺔ ﺕ ﺖ ﺗ ﺘ ﺙ ﺚ ﺛ ﺜ ﺝ ﺞ ﺟ ﺠ ﺡ ﺢ ﺣ ﺤ ﺥ ﺦ ﺧ ﺨ ﺩ ﺪ ﺫ ﺬ ﺭ ﺮ ﺯ ﺰ ﺱ ﺲ ﺳ ﺴ ﺵ ﺶ ﺷ ﺸ ﺹ ﺺ ﺻ ﺼ ﺽ ﺾ ﺿ ﻀ ﻁ ﻂ ﻃ ﻄ ﻅ ﻆ ﻇ ﻈ ﻉ ﻊ ﻋ ﻌ ﻍ ﻎ ﻏ ﻐ ﻑ ﻒ ﻓ ﻔ ﻕ ﻖ ﻗ ﻘ ﻙ ﻚ ﻛ ﻜ ﻝ ﻞ ﻟ ﻠ ﻡ ﻢ ﻣ ﻤ ﻥ ﻦ ﻧ ﻨ ﻩ ﻪ ﻫ ﻬ ﻭ ﻮ ﻯ ﻰ ﻱ ﻲ ﻳ ﻴ ﻵ ﻶ ﻷ ﻸ ﻹ ﻺ ﻻ ﻼ ﻽ ﻾ ！ ＂ ＃ ＄ ％ ＆ ＇ （ ） ＊ ＋ ， － ． ／ ０ １ ２ ３ ４ ５ ６ ７ ８ ９ ： ； ＜ ＝ ＞ ？ ＠ Ａ Ｂ Ｃ Ｄ Ｅ Ｆ Ｇ Ｈ Ｉ Ｊ Ｋ Ｌ Ｍ Ｎ Ｏ Ｐ Ｑ Ｒ Ｓ Ｔ Ｕ Ｖ Ｗ Ｘ Ｙ Ｚ ［ ＼ ］ ＾ ＿ ｀ ａ ｂ ｃ ｄ ｅ ｆ ｇ ｈ ｉ ｊ ｋ ｌ ｍ ｎ ｏ ｐ ｑ ｒ ｓ ｔ ｕ ｖ ｗ ｘ ｙ ｚ ｛ ｜ ｝ ～ ｟ ｠ ｡ ｢ ｣ ､ ･ ｦ ｧ ｨ ｩ ｪ ｫ ｬ ｭ ｮ ｯ ｰ ｱ ｲ ｳ ｴ ｵ ｶ ｷ ｸ ｹ ｺ ｻ ｼ ｽ ｾ ｿ ﾀ ﾁ ﾂ ﾃ ﾄ ﾅ ﾆ ﾇ ﾈ ﾉ ﾊ ﾋ ﾌ ﾍ ﾎ ﾏ ﾐ ﾑ ﾒ ﾓ ﾔ ﾕ ﾖ ﾗ ﾘ ﾙ ﾚ ﾛ ﾜ ﾝ ﾞ ﾟ ﾠ ﾡ ﾢ ﾣ ﾤ ﾥ ﾦ ﾧ ﾨ ﾩ ﾪ ﾫ ﾬ ﾭ ﾮ ﾯ ﾰ ﾱ ﾲ ﾳ ﾴ ﾵ ﾶ ﾷ ﾸ ﾹ ﾺ ﾻ ﾼ ﾽ ﾾ ￂ ￃ ￄ ￅ ￆ ￇ ￊ ￋ ￌ ￍ ￎ ￏ ￒ ￓ ￔ ￕ ￖ ￗ ￚ ￛ ￜ ￝ ￞ ￟ ￠ ￡ ￢ ￣ ￤ ￥ ￦ ￧ ￨ ￩ ￪ ￫ ￬ ￭ ￮ ￯ ￰ ￱ ￲ ￳ ￴ ￵ ￶ ￷ ￸ ￹ ￺ ￻ ￼ � ￾ ￿ چ

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم الآيتان(32،33)

الإهداء

إلـــى

من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتنى وعانت الصعاب لأصل الى ما انا فيه

وعندما تكسونى الهموم اسبح فى بحر حنانها ليخفف من الامى

أمـــى

إلـــــى

من علمنى النجاح والصبر

أبى

الى من كانوا يضيئون لى الطريق

ويساندونى ويتنازلون عن حقوقهم لارضائى والعيش فى هناء

إخــوانى

ورود المحبة و ينابيع الوفاء

أخواتى

إلى

زوجي العزيز

أهدى هذا البحث راجيا من الله عز وجل القبول والنجاح

الباحثة

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وبعد:

الشكر أولاً ، لله القائل: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ} صدق الله العظيم ، سورة إبراهيم ، الآية (7).

ثم من بعده لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تلك المنارة الشامخة بتاريخها وكبريائها ، التي حققت رسالة العلم والتعليم، وفتحت أبوابها لكل من رغب في التعليم، جعلها الله منارة هادية وأفاد بها.

ثم الشكر للدكتور/ **أسماعيل عثمان محمد النجيب** ، أستاذ المحاسبة جامعة السودان الذي أحسن إفادتي وأكرم نزلي وجعلني أنهل من معين علمه وتوجيهاته ، متعه الله بالصحة والعافية.

ثم الشكر لأسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة السودان ايضا الشكر **لأسرة الصندوق القومي للمعاشات**،أخص منهم بالشكر الأخ الأستاذ/ **ابوبكر كامل ابوبكر**مدير المجموعة الدفترية بالصندوق القومي للمعاشات وكما أخص بالشكر الأستاذة/ **بثينة ابراهيم** مدير إدارة التخطيط بالصندوق القومي للمعاشات وكل موظفى المجموعة الدفترية بالادارة المالية بالصندوق القومى للمعاشات .

اخيرا وافر الشكر لكل مدراء الأقسام بالصندوق القومى للمعاشات الذين استقطعوا جزءا كبيرا من وقتهم لاجراء المقابله معى ,وعكس كل ما يدور بأقسامهم بكل شفافية من أجل مصلحة الصندوق . أسال ان يسدد خطاهم ويجعل ذلك فى ميزان حسناتهم

المستخلص

تناول البحث الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي في المؤسسات المالية بالتطبيق على الصندوق القومي للمعاشات،تمثلت مشكلة البحث في أن نظام الإفصاح المحاسبي بالصندوق القومي للمعاشات بة بعض نقاط الضعف مما أثر في عملية ضبط الأداء المالي داخل الصندوق القومي للمعاشات ،حيث أحتل موضوع الإفصاح موقعا هاما

في التشريعات الاقتصادية على الصعيد المحلى والعربي والدولي باعتباره وسيلة من وسائل الشفافية التي ميزت النشاط الاقتصادي .

هدف البحث إلى التعرف على أهمية الإفصاح الشامل للمعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المالية الملائمة للمتعاملين في المؤسسات الاقتصادية ودورها في اتخاذ وترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية، والتعرف على الظروف المحيطة بشركات الصندوق القومي للمعاشات بالتالي تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في رفع مستوى الشفافية والمصداقية في الصندوق القومي للمعاشات.

يستمد البحث أهميته من أهمية توفر المعلومات المحاسبية الجيدة التي تؤثر في نسبة الإقبال على الاستثمار في الصندوق القومي للمعاشات،ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية المناسبة، ولبيان أهمية وجود خطط وبرامج تساعد في تطوير شركات الصندوق القومي للمعاشات بما يمكن من جذب المستثمرين بالصندوق القومي للمعاشات والظروف الاقتصادية المؤثرة فيه والتي تنعكس في تحديد كفاءة العاملين بالصندوق القومي للمعاشات .كونها تغطي جانباً مهما وهو نظام الشفافية .

أختبر البحث خمسة فرضيات :

الفرضية الأولى :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي الكافي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية :توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الإفصاح المحاسبي الكافي وتعزيز الثقة لمستخدمي التقارير المالية.

الفرضية الثالثة:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي ونظم الشفافية في ضبط الأداء،والالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي.

الفرضية الرابعة:توجد علاقة ذات دلالة بين إحصائية بين وجود كادر بشرى مؤهل مهنيا وعلميا والالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي.

الفرضية الخامسة:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والالتزام بتطبيق اللوائح والإجراءات ووجود نظام كف وفعال.

أستخدم البحث،المنهج التاريخي لتتبع الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث،المنهج الوصفي التحليلي لوصف موضوع البحث واختبار فرضياته بإستخدام العينة العشوائية لمعرفة دور الإفصاح في تقليل مخاطر سير الاداء في الصندوق القومي للمعاشات.

من أهم نتائج البحث:توسيع مبدأ العدالة في الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

من أهم توصيات البحث:وضع التشريعات والقواعد بمعيار الإفصاح المحاسبي بوضع الحوافز للمؤسسات التي تلتزم بالإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية.

أهمية الالتزام بالفروض المحاسبية التي لا ينص عليها في القوائم المالية تحكم أنها افتراضات أساسية مثل الاستمرارية والثبات وأساس الاستحقاق.

Abstract

This research deals with the role of disclosure in the financial performance tuning application to the National Endowment for pensions, non-disclosure of accounting information affects the behavior of accounting information users consisted study a problem in that the disclosure of the National Fund for pensions by some system vulnerabilities than its impact on the fiscal adjustment process and the occurrence of some of the penetrations and manipulation within the

financial system, the National pension Fund. This problem has resulted from a combination of variables that occurred in the later periods of the Fund.

It represented the importance of the study of being covers an important aspect of a transparent system in the National Fund for pensions actual references to examine the system and to ensure the effectiveness of its application also contribute to raising the efficiency of accounting information to improve performance within the National Fund for pensions, as well as to maintain the fixed assets in the fund National Pension. Also having transparency and boost confidence among workers system leads to ensure the continuity of the National Pension Fund and its ability to play its role fully.

The study aimed to achieve the following:

role that disclosure system plays in reducing the financial risks and the lack of discovery of errors or follow the procedures and methods in place.. the means taken by management systems to adjust financial performance and ensure accounting accuracy of the data so reliable in the policies and decisions that fee.

Over the National Endowment for the pension commitment to implement an effective system of transparency and incompetent.

constraints faced by the system at the National Pension Fund and to identify possible areas of development to increase the effectiveness of disclosure rules.

The study tested the following hypotheses:.ugod effective system of disclosure of accounting adequately contributes to the quality of accounting information for that lead to improved financial performance..kellma accounting disclosure was an effective and efficient system, the less the chances of breakthroughs and manipulation within the financial Alntam..ugod interesting application of qualitative characteristics of effective systems by senior management help in the financial performance and the rationalization of decisions tuning..ugod qualified human cadre professionally and scientifically both in its scope and commitment of the institutions to apply the disclosure requirements will help to raise the level of performance..alaltazam application of regulations, procedures and transparency within the economic institutions helps in the presence of all the system effectively and efficiently.

The researcher used the following scientific methods:. The historical method for tracking studies that are related to the search topic.. descriptive and analytical approach to describe the subject of research and test hypotheses using a random sample to determine the role of disclosure in the course of reducing the risk of performance at the National Pension Fund.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهـلال	أ
الإهـداء	ب
الشكر والتقدير	ج

المستخلص	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ز
فهرس الجداول	ك
فهرس الأشكال	ل
فهرس الملاحق	ط
المقدمة	
ولاً : الإطار المنهجى	2
ثانياً : الدراسات السابقة	5
الفصل الأول: مفهوم وأهمية وأهداف ومتطلبات الإفصاح المحاسبي	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي.	27
المبحث الثاني : متطلبات ومقومات الإفصاح المحاسبي	33
الفصل الثاني : مفهوم وطرق قياس والعوامل المؤثرة في الاداء المالى	
المبحث الأول: مفهوم الأداء المالـي	43
المبحث الثاني:طرق قياس الأداء والعوامل المؤثرة في الأداء المالى	50
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: نبذه تعريفية عن الصندوق القومي للمعاشات	65
المبحث الثاني: المقابلات الشخصية –تحليل البيانات واختبار الفرضيات	80
الخاتمة	
أولاً :النتائج	128
ثانياً : التوصيات	129
قائمة المصادر والمراجع	131
الملاحق	137

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2 - 1)	مؤشرات تقويم الأداء الانتاجى	51
(2 - 2)	معدلات تقويم الأداء المالي	52
(3 - 1)	قائمة المركز المالي في 2012/12/31م	
(3 - 2)	التوزيع البيانى النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر	100
(3 - 3)	التوزيع البيانى النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	101
(3 - 4)	التوزيع البيانى النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير التخصص العلمي	102
(3 - 5)	التوزيع البيانى النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل المهني	103
(3 - 6)	التوزيع البيانى النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الوظيفة	104
(3 - 7)	التوزيع البيانى النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة	105
(3 - 8)	الثبات والصدق الإحصائي لعبارات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبانة	107
(3 - 9)	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولي	108
(3 - 10)	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية	110
(3 - 11)	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثالثة	112
(3 - 12)	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الرابعة	114
(3 - 13)	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الخامسة	116
(3 - 14)	نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الاولى	120
(3 - 15)	نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الثانية	121
(3 - 16)	نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الثالثة	122
(3 - 17)	نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الرابعة	124
(3 - 18)	نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الخامسة	125

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1 - 1)	قائمة فحص الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح للقوائم المالية:	34
(1 - 2)	مصـادر المـرونـة	55
(1 - 3)	التوزيع البياني للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر	100
(2 - 3)	التوزيع البياني للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	100
(3 - 3)	التوزيع البياني للمبحوثين وفقاً لمتغير التخصص العلمي	101
(4 - 3)	التوزيع البياني للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل المهني	102
(5 - 3)	التوزيع البياني للمبحوثين وفقاً لمتغير الوظيفة	103
(6 - 3)	التوزيع البياني للمبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة	104

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الاستبيــان	137

المقدمة

تشتمل علي

اولاً : الإطار المنهجي
ثانياً: الدراسات السابقة

أولا :الإطار المنهجي

تمهيد:

علم المحاسبة يعتبر أحد فروع المعرفه الانسانية التى تولدت الحاجه الى بيانات ومعلومات تمكن الانسان من التلاؤم مع ما يحيط به من ظروف ومتغيرات أقتصادية متحركة ،وقد تطورت المحاسبه كثيرا منذ نشاتها ،فلم تعد المحاسبه هى مجرد مسك الدفاتر التى تقوم على العمليات المحاسبيه البسيطه فى ظل مبدأ القيد المزدوج أنما اصبحت فرعا من فروع المعرفه الذى يتميز بمفاهيمه الخاصة ومبادئه المتفق عليها وأهدافه المتعددة فى خدمة الاغراض المختلفة بقياس البيانات والمعلومات الملائمة للعديد من القرارات الاقتصادية المتنوعة.

لقد تطور علم المحاسبة تطورا سريعا ليواجة مطالب المشروعات التجارية والصناعيه والزراعيه الكثيره المتشبعه بعد الثورة الصناعية وانتشار التجاره الدولية على نطاق وا سع، ولذا أصبح علم المحاسبه يؤدى وظيفة مزدوجة وهى وضع النظريات والاسس والتطبيقات اللازمة لاثبات العمليات فى الدفاتر .

حيث أن التطور الكبير فى تكنولوجيا المعلومات قد ادى الى نمو هائل فى المؤسسات الاقتصادية ،واصبحت حركة الاقبال على نظم الافصاح تساعد المؤسسة فى عملية ضبط الاداء مما ادى ذلك الى وجود معايير محاسبيه عالميه ولامكانية التقرير عن هذه الانشطة وفقا لمعايير متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما،ومتطلبات الافصاح المالى المتزايد للمعلومات الوارده فى القوائم المالية المنشوره بشكل عام،والقوائم المالية الموحدة بشكل خاص،ولكى يستمر نمو الاستثمار العالمى كان هنالك طلبا متزايد لوجود قوائم مالية قابلة للمقارنة بين المنشات العالمية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى ضعف الافصاح المحاسبى الكافى فى القوائم المالية المنشوره فى مؤسسات الضمان الاجتماعى حيث ان اغلب المؤسسات لاتقوم بتطبيق مبدأ الافصاح الشامل فى قوائمها المالية مما يؤثر فى سلوك مستخدمى المعلومات المحاسبيه ، حيث يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات الاتية :

- هل عدم الافصاح عن المعلومات المحاسبية يؤثر فى ترشيد قرارات مستخدمى المعلومات المحاسبية ؟
- هل المؤسسات الاقتصادية تلتزم بتطبيق متطلبات الافصاح المحاسبى بالقوائم المالية؟
- ماهى الخصائص النوعية التى يجب ان تتوفر فى المعلومات المحاسبيه؟
- ماهى الجوانب الاساسية من الانشطة التى يجب الافصاح المحاسبى عنها؟
- هل الكادر البشرى بالصندوق القومي للمعاشات مؤهل لقيام متطلبات العمل بصورة مثلى؟

- هل يتم الالتزام باللوائح والاجراءات التى تم وضعها لضبط الاداء المالى اذا كانت متطلبات الافصاح موجوده بشكل كاف، هل الادارة العليا لديها الحماس والدافعيه لتطبيقها بفعالية وكفاءة لضبط الاداء المالى؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تحقيق الاهداف الاتنة :

1- التعرف على الافصاح المحاسبى وأهدافة وأهميتة

2- التعرف على الدور الذى يلعبه الافصاح المحاسبى فى تقليل المخاطر المالية والاخطاء والالتزام بالاجراءات والاساليب الموضوعة.

3- التعرف على الاسباب التى تؤدى الى عدم الافصاح المحاسبى لضبط الاداء المالى والتأكد من دقة البيانات المحاسبيه حتى يمكن الاعتماد عليها فى رسم السياسات والقرارات.

4- الوقوف على مدى التزام الصندوق القومي للمعاشات بتطبيق الافصاح بطريقة فعالة وكفئة.

5- التعرف على المعوقات التى تواجة الشفافية فى الصندوق القومي للمعاشات والتعرف على مجلات التطوير الممكنة لتداول الاثار السالبة الناتجة عن عدم الافصاح المحاسبى فى القوائم الماليةوالافصاح عن كافة المعلومات المالية الضروريه لجعل القوائم المالية واضحة ومفهومة وتحقيق أهداف وأغراض مستخدميها .

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في الاتى:

الأهمية العلمية: تتمثل في أثراءالمكتبة العلمية حيث تظهر جميع المعلومات الرئيسية التى تهم الفئات الخارجيه عن المنشاة و التى تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

فقد أهتمت الجهات المهنيه بقياس وتحديد مستوى الافصاح المحاسبى فى تلك القوائم وماهية المعلومات التى يتم الافصاح عنها.

الأهمية العملية: تتمثل في مساعدة الصندوق القومي للمعاشات في تحقيق الإفصاح المحاسبي ورفع المصداقية في التقارير المالية حتى تنال ثقة المستخدمين لهذه ويؤدى إلى ضبط العمل وتحسين الأداء في المؤسسات ألاقتصاديه وان لفت الانتباه إلى أن وجود نظام شفافية ذي فاعلية و كفاءة يؤدى إلى ضمان استمرارية الصندوق القومي للمعاشات وقدرته على القيام بدوره كاملا.

فرضيات البحث:أستخدم البحث الفرضيات الاتية: الفرضية الأولى:توجد علاقة ذات دلالة احصائيه بين الإفصاح المحاسبي الكافي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيه بين الإفصاح المحاسبي الكافي وتعزيز الثقة لمستخدمي التقارير المالية.

الفرضية الثالثه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاداره العليا بنظم الشفافية الفعالة وضبط الأداء المالي.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة احصائيه بين وجود كادر بشرى مؤهل مهنيا وعلميا والالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي الكافي.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلاله إحصائيه بين الالتزام بتطبيق اللوائح والإجراءات ووجود نظام كف وفعال.

منهج البحث:يستخدم البحث المنهج الاستنباطي في تحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستنباطي في اختبار الفرضيات **و**المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وكذالك المنهج الوصفي التحليلي في دراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات.

مصادر جمع البيانات:

لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث و اختبار فرضياته، سيتم الاعتماد على المصادر الأولية المتمثلة في المقابلات الشخصية والاستبيانات والمشاهدات الشخصية بالإضافة إلى المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والدوريات.

حدود البحث: تتمثل حدود البحث فى الاتى:-

الحدود المكانية الصندوق القومي للمعاشات (السودان)

الحدود الزمانية: العام 2015م

هيكل البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ،تشتمل المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، الفصل **الأول**، بعنوان مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع ومتطلبات ومقومات الإفصاح المحاسبي ويشتمل على مبحثين المبحث الأول بعنوان مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبى، المبحث الثاني بعنوان متطلبات ومقومات الإفصاح المحاسبى،الفصل الثاني بعنوان مفهوم واهداف معايير تقويم الأداء المالى ويشتمل على مبحثين المبحث الأول مفهوم واهداف الاداء المالى، المبحث الثاني بعنوان مفهوم واهداف وأنواع طرق قياس الأداء المالى ،أما الفصل الثالث بعنوان دراسة الحالة ويشتمل على ثلاثة مباحث المبحث الأول نبذه عن الصندوق القومي للمعاشات ،المبحث الثاني، المقابلات الشخصية ، المبحث الثالث تحليل البيانات واختبار الفرضيات ثم الخاتمة التي تشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانيا : الدراسات السابقة:

اطلعت الباحثة على العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وفيما يلي تلخيص هذه الدراسات:

1 - (دراسة: محمد يس عثمان زياد ، 2005م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات،هل هنالك مخاطر في الائتمان وهل المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المنشورةمصدراً أساسياً لاتخاذ قرارات الائتمان المصرفي.هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية المنشورة) من حيث درجة الإفصاح عنهاكما هدفت الدراسة إلى وضع الخطط والآليات الكفيلة التي تواجه عملية الائتمان المصرفي وسبل معالجتها وبيان الآثار التي تعود على عملاء البنوك وسمعة استثماراتهم نتيجة تعرضهم لمخاطر الائتمان المصرفي.

نبعت أهمية الدراسة من أن جميع المصارف بمختلف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية تواجه العديد من المخاطر كمخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق، والمخاطر القانونية التي يجب الإفصاح عنها .

اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي واستخدام بعض المعادلات الرياضية والإحصائية ومراجعة الكتب والمصادر ذات العلاقة بالدراسة.

اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات، الفرضية الأولى: هناك علاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي بالمصارف السودانية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة،الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الحد من مخاطر الائتمان المصرفي والتحليل المالي للقوائم المالية المنشورة،الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة وتحقيق الائتمان المصرفي بتوفير مؤشرات تحقيق السيولة.

من أهم نتائج الدراسة، التركيز على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يساعد على قياس درجة المخاطر بالمنشأة وأن التحليل المالي للقوائم المالية يوفر مؤشراً مفيداً في اتخاذ قرارات منهج الائتمان المصرفي، يتم استخدام طرق وأدوات مناسبة في تغطية مجابهة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك السودانية،وان معايير المحاسبة الدولية لها دور فعال للالتزام بالإفصاح عن

---

(1) محمد يس عثمان زياد، **أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي(**الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة2005م)

المعلومات في البنوك السودانية،معايير المحاسبة الدولية لها دور فعال للالتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية الجوهرية بالقوائم المالية.

ومن أهم توصيات الدراسة ،التركيز على الإفصاح المحاسبي المتعدد بالرغم من ارتفاع تكاليفه،ضرورة وجود وحدة خاصة بالبنك للعملاء والإدارة ، الالتزام بسياسة بنك السودان التمويلية والتقيد بإجراءات الرقابة على المصارف،وتنشيط المصارف العاملة في السودان وتطوير الأدوات والطرق الملائمة لتفادي مخاطر الائتمان المصرفي.

ركزت هذه الدراسة على دور الإفصاح في سرعة الحصول على الاقتراض وخاصة مع القطاع المصرفي باعتباره أهم المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية بينما تركز الدراسة الحالية على مشكلات الإفصاح في القوائم المالية.

2- (دراسة: محمد عبد الله محمد السعودي،2007م) [1]

.تمثلت مشكلة الدراسة في مدى استفادة المستثمر في سوق المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لبناء قرار البيع والشراء وتحديد الأسعار في ظل تعدد المصطلحات المستخدمة عن تداول الأسهم من القيمة الاسمية للسهم وقيمة الإصدار والقيمة الدفترية، القيمة السوقية، القيمة الحقيقية ومدى تأثير الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة واسترشادهم بها لتحديد أسعار للأسهم ، وهدفت هذه الدراسة إلي. تحقيق القيم واتخاذ القرار الاستثماري.

نبعت أهمية الدراسة من أن موضوع التوسع في الإفصاح مع ربط بعض المتغيرات التي لها علاقة بحجم الأصول والإدراج في السوق المالي بوضع التوسع في الإفصاح، اختبرت الدراسة فرضيتين ، الفرضية الأولى: اعتماد المستثمرين على نشر المعلومات المالية يؤدي إلى خلل في الإفصاح المحاسبي للشركات وعدم الالتزام بالمعايير المحاسبية وضعف في الرقابة الداخلية للشركات، الفرضية الثانية: عدم وجود الوعي المحاسبي والمالي يؤدي إلى اعتماد المتعاملين في السوق على وسائل بعيدة عن القرارات السليمة للتقارير المالية الصادرة من الشركات .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، القوانين والإجراءات التي شرعتها هيئة سوق المال والجهات المنظمة للسوق حققت سهولة الدخول والخروج من السوق ومكنت المستثمرين من

---

[1] محمد عبد الله السعودي، **أثر الإفصاح على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2007م)

استثمار أموالهم في ظل قواعد ونظم قانونية حققت لهم العدالة والثقة ، الإفصاح المحاسبي المقيد بالمعايير المحاسبية المعتمدة يساعد الشركات والجهات المنظمة للتداول العام .

ركزت هذه الدراسة على ضرورة أن تقوم هيئة سوق المال بمتابعة حالات استقلال المعلومات الداخلية بشتى الطرق والأساليب الاستقصائية بينما تركز الدراسة الحالية على ضرورة أن تكون هنالك شفافية في القوائم المالية والإفصاح عن المشاكل التي تطرأ على القوائم المالية وتطبيقاتها سعيا لتحقيق جميع الأهداف.

3- (دراسة: زينب محمد الحسن عبد الرحيم،2006م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الإفصاح عن المشاكل التي تواجه المفتش الضريبي والمكلفون لا يفصحون الإفصاح الصادق عن دخولهم بسبب اقتناعهم أنهم مهما صدقوا في شكل إقرار أو حسابات مراجعة أو معلومات فإن الجهات الضريبي لا تميل إلى تصديقهم وتلجأ إلى التقدير الإيجازي .

أهمية الدراسة تكمن في حل ما وفقاً للدراسة العملية والعلمية مما يساعد الدولة في توفير مبالغ للخزينة العامة كانت مهدرة يعيد الثقة بين المكلف والمفتش الضريبية ويقيد المكلف في الحفاظ على رأس ماله ولا يضر به في حالة التقدير الإيجازي في ظل ظروف عدم التأكد .

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق معيار الإفصاح لتحديد الوعاء الضريبي ، وتسليط الضوء على بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه عدم (معيار الإفصاح).

أتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختيار مدى صحة الفروض والمنهج التاريخي تتبع الدراسات السابقة والمنهج الوصفي لاستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر معيار الإفصاح وتحديد الوعاء الضريبي لديوان الضرائب .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن نسبة كبيرة من أصحاب العمل لا يوجد لديهم اهتمام بإعداد حسابات مراجعة صحيحة وعادلة وذلك بقصد التهرب الضريبي وبالتالي ضياع جزء كبير من الدخل القومي

---

[1] زينب محمد الحسن عبد الرحيم، **معيار الإفصاح الدولي وأثره في تحديد الوعاء الضريبي لضريبة أرباح الأعمال** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة 2006)

من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة،تشجيع أصحاب العمل والشركات بإمساك الدفاتر والسجلات بصورة قانونية وصحيحة بالإضافة إلى تدريب وتأهيل المحاسبين وتوعية المكلفين بأهمية الضريبة وتحسين الخدمات المقدمة من الدولة وتوخي العدالة وبث روح الثقة بين المكلفين وديوان الضرائب وإتباع قواعد المهنة من قبل المراجعين وأهمية إصدار قانون تنظيم مهنة المراجعين ورفع كفاءة مفتش الضرائب في مجال فحص الحسابات.

ركزت هذه الدراسة على معيار الإفصاح الدولي وأثره في عدم تحديد الوعاء الضريبي (ضريبة أرباح الأعمال) وذلك من خلال عدم الثقة بين المكلف وديوان الضرائب والتقديرات الإيجازية ومن ثم التعرف على عدم مسك الدفاتر وتقديم الحسابات لمراجعة الإقرارات بصورة صحيحة وعادلة بينما تركز الدراسة الحالية على الإفصاح عن الأخطاء المالية والمشكلات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية مما يؤثر في القوائم المالية المتقدمة مما يساعد في عدم نقص الحقائق.

4- (دراسة: إخلاص سعد محمد سعد،2008م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التقرير عن المعلومات البيئية ضمن تقارير المراجع الخارجي التي يتم الإفصاح عنها بصورة غير مباشرة رغم اهتمام مستخدمي التقارير المالية مما جعل الدارسة عن أسباب عدم شمول تقرير المراجع الخارجي رأيا عن المعلومات البيئية الخاصة بالمنشأة محل المراجعة.

تكمن أهمية الدراسة في التطور المستمر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مما يؤثر على علم المحاسبة والمراجعة بهذه التطورات والاهتمام بالإفصاح عن المعلومات البيئية ومراجعة تلك المعلومات وعدم توفر البحوث في هذا المجال في السودان

هدفت الدراسة إلى معرفة التنبؤ بمستقبل أداء الشركات وتوقعات الأرباح،اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والتاريخي والاستقرائي والوصفيوتحقيقاً لأهداف هذا البحث تم اختيار ثلاث فرضيات،الفرضية الأولى: الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية يؤثر على قرارات المستخدمين،الفرضية الثانية: الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية يؤثر على المراجع الخارجي،الفرضية الثالثة: وجود معيار لقياس الأحداث البيئية يساعد المراجع الخارجي في إبداء الرأي حول المعلومات البيئية .

---

[1] أخلاص سعد محمد سعد،**الإفصاح عن المعلومات البيئية وأثره في السودان(**الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2008م)

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها تقرير إبداء الراى حول المعلومات البيئية وان تقرير المراجع الخارجي الذي يحتوي رأيا عن صحة التزامات المنشاة نحو عدم وجود معيار لقياس الأحداث البيئية يؤدي لعدم التزام المراجع الخارجي بإبداء الرأي فيه.

من أهم توصيات الدراسة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية وذلك بإصدار تشريعات قانونية ، ضرورة التعاون بين مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وديوان المراجعة القومي، وزارة البيئية ومعايير المراجعة البيئية .

ركزت هذه الدراسة على أن المعايير المحاسبية للإفصاح البيئي أصبحت حقيقة في مجال الإفصاح الخاص والمرتبط بالالتزامات البيئية بينما تركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح في القوائم المالية بحيث توفر نظام محاسبي يمكن من المساءلة عن المسؤولية الاجتماعية والتقرير بشأنها وتقييم مشكلات الإفصاح على نتائج المنشأة ومركزها المالي، وأن الإفصاح الكامل عن كافة التكلفة يؤدي إلى زيادة درجة ترتيب القوائم المالية.

5- (دراسة: سماح الشيخ عبد الله العوض،2010م)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أثر الإفصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، نبعت أهمية الدراسة :

من مبدأ الإفصاح لظهور شركات المساهمة وظهور تشريعات قانونية تلزم الشركات المساهمة بنشر قوائم مالية لها في توقيت محدد وأيضا تقديمدليلاً علمياً للربط بين إصدار التقارير المالية السنوية وأثر ذلك على عوائد الأسهم وحجم تداولها هدفت هذه الدراسة إلى الربط بين الإفصاح عن التقارير وأيضا قياس أثر الإفصاح على حجم التداول .

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لتحديد طبيعة المشكلة والتعرف على أبعادها وانعكاساتها المنهج الاستنباطي لاستنباط الفروض القابلة للاختبار ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الفروض وتحليلها واختبارها لاستخلاص النتائج المنهج الوصفي التاريخي لتتبع الدراسات السابقة.

اختبرت الدراسة ثلاث فرضيات ، الفرضية الأولى: هنالك علاقة طردية بين الإفصاح وأسعار الأسهم بالسوق المالي، الفرضية الثانية أن توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يمكن من

---

[1] سماح الشيخ عبد الله العوض **أثر الإفصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها (** الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة2010م)

اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ، الفرضية الثالثة، هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التداول وحجم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الأسعار السوقية للأسهم الواردة في التقارير المالية المنشورة ،الانتقادات التي توجه لهذه التقارير تحد من إمكانية الاعتماد عليها كمصدر رئيسي للمعلومات المتاحة عن هذه الأسهم أما الخلاف فينحصر في نوعية المعلومات ومدى استجابة الأسعار.

ومن أهم توصيات الدراسة العمل على حث الشركات على مزيد من الإفصاح والشفافية في التقارير المنشورة للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم إيضاحات عن أسس توزيع الأرباح ، اقتراح تخفيف المدة النظامية المالية المحددة بالشركات وذلك بنشر تقارير مالية خلال خمس عشر يوماً من تاريخ نهاية الفترة إلى أسبوع على الأكثر ،ركزت هذه الدراسة على اثر الإفصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها في السوق المالي بينما تركز الدراسة الحالية على متطلبات ومشكلات الإفصاح عن المعلومات المنشورة بشكل عام

6- (دراسة:عز الدين علي محمد الفقير، 2010م)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في توسيط حساب المركز الرئيسي مما يعني أن الفرع الأول يضيف للمركز الرئيسي والفرع الثاني يخصم من المركز الرئيسي مما يظهر مشكلة وجود رصيد في فرع وعدم وجود رصيد في فرع ثاني وهذا الأمر يشير إلى وجود رصيد في فرع مما يؤدي إلى عدم إظهار المركز المالي لأحد الفرعين بالشكل الصحيح .

نبعت أهمية الدراسة من أن قياس كفاءة النظام المالي والإداري ، يقدم بيانات ومعلومات عن البنك لأغراض سوق العمل يوفر معلومات تساعد العلماء في تقديم الإفصاح لمراكزهم المالية ، تساعد الإدارة المالية في التعرف على درجة الإفصاح في المصارف السودانية يساعد في معرفة أثر هذا الإفصاح والتقويم المحاسبي على المصارف السودانية يساعد في معرفة كفاءة النظام المالي ويقدم بيانات ومعلومات،وأيضا هدفت إلى توفير معلومات تساعد في تحقيق الضبط المؤسسي ومد الإدارة المالية ببيانات عن نظام المطابقات في أحد الأنظمة المحاسبية بالبنك يؤدي إلى زيادة الشفافية لتقويم درجة الإفصاح ويؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية .

---

[1] عز الدين محمد الفقير **تقويم درجة الإفصاح في النظم المحاسبية للمصارف السودانية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة2010م)

اختبرت الدراسة ثلاث فرضيات،الفرضية الأولى : يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى زيادة ثقة مستخدمي بيانات القوائم المالية في المصارف ، الفرضية الثانية النظم المحاسبية المتكاملة تساعد في زيادة درجة الإفصاح ،الفرضية الثالثة تقويم الإفصاح المحاسبي يسهل النظام المحاسبي في البنوك .

استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي،يطبق البنك الزراعي معايير الإفصاح المحلية والدولية أيضاً بوجود وإفصاح تام للقوائم المالية للبنك الزراعي ويساهم في حماية الموجودات .

من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة العمل على زيادة الإفصاح المحاسبي في المصارف وتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في المصارف بالشفافية والتوضيح في القوائم المالية ،وضرورة تطبيق كافة المعايير الدولية والمحلية وإجراءات التقويم الدولي والمصارف بغرض تحديد أوجه القصور ومعالجتها. وركزت هذه الدراسة على تقويم الإفصاح في التقارير المالية للبنوك السودانية بينما تركز الدراسة الحالية على مستوى الإفصاح ووضع المشاكل التي تطرأ عليه لتقليل نسبة ارتفاع الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية.

8- (دراسة: عثمان عبده حسن ، 2002م)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة لا تفي بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية وتصعب مقارنة القوائم المالية المحاسبية للشركات المختلفة إذا لم تلتزم بالمعايير المحاسبية في الأعداد والعرض وظهرت أهمية الدراسة في توضيح الإفصاح ودوره في إيضاح وشرح ،ما تحتويه القوائم المالية من بيانات ومعلومات تجعلها واضحة لان البيانات التي توفرها من القوائم المالية قد تكون غير كافية مما يتطلب إرفاق إيضاحات.

هدفت الدراسة إلى تعريف الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية في توضيح دوره في النشاطات المحاسبية.

استخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي والاستنباطي وأسلوب دراسة الحالة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أهمية المعايير المحاسبية ودور التقارير المالية التي تجعلها صالحة للإفصاح العام.

---

[1] عثمان عبده حسن،**الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية**(الخرطوم : جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م.)

أوصت الدراسة بتطبيق الإفصاح في التقارير المالية مما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

ركزت هذه الدراسة على دور الإفصاح في توضيح وشرح المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية لمستخدمي القوائم بينما تتناول الدراسة الحالية الإفصاح المحاسبي وأثره على صناعة القرارات .

9- (دراسة : محمد أحمد إبراهيم أحمد، 2008م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في توقيت الاعتراف بأرباح البيع بالتقسيط نتيجة لحالة عدم التأكد التي تعتري تحصيل مبيعات البيع بالتقسيط بالإضافة إلى أحجام الشركات والمؤسسات العاملة في هذا المجال عن الإفصاح الكافي والذي يؤثر سلبا على قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار الاستثماري.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القياس والإفصاح ومشكلة توقيت الاعتراف بالأرباح في شركات ومؤسسات البيع بالتقسيط وتقويم مدى تطبيق شركات ومؤسسات البيع بالتقسيط في المملكة العربية السعودية لمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام.

نبعت أهمية الدراسة من الانتشار الواسع لنظام البيع بالتقسيط وزيادة حجم وعدد المؤسسات والشركات العاملة في هذا النشاط والمنتفعين منه والحاجة إلى مساندة هذه الشركات والمؤسسات للوصول إلى مستوى أفضل في القياس والإفصاح في التقارير المالية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

اختبرت الدراسة أربعه فرضيات، الفرضية الأولى: إن المعالجة المحاسبية للبيع بالتقسيط تتم طبقاً للمعيار الصادر في هذا الشأن من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،الفرضية الثانية: تتباين طرق المعالجة المحاسبية للبيع بالتقسيط من منشأة أخرى،الفرضية الثالثة: تلتزم التقارير المالية لشركات ومؤسسات البيع بالتقسيط بكافة متطلبات معيار العرض والإفصاح العام، الفرضية الرابعة: لا يختلف مستوى الإفصاح في التقارير المالية فيما بين القوائم المالية والإيضاحات المرفقة كل على حدا.

---

[1] محمد أحمد إبراهيم أحمد، **أهمية القياس والإفصاح المحاسبي في شركات ومؤسسات البيع بالمملكة العربية السعودية (** الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2008م).

استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمنهج الوصفي وعمل الاستبانة وتحليلها بموجب الطرق الإحصائية .

من أهم نتائج الدراسة، إن المعالجة المحاسبية للبيع بالتقسيط تتمطبقاً للمعيار الصادر في هذا الشأن ويوجد تباين في المعالجة المحاسبية من منشأة لأخرى، وأن مستوى العرض والإفصاح العام في التقارير المالية لشركات ومؤسسات البيع بالتقسيط تتراوح بنسبة 89% دون المستوى المطلوب وتتفاوت مستويات الإفصاح فيما بين القوائم المالية والإيضاحات المرفقة كل على حدا.

من اهم توصيات الدراسة:تلزم الجهات المختصة الشركات والمؤسسات بتطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح ، وأن تتم دراسة المعايير في الجانب المتعلق بمبيعات البيع بالتقسيط بهدف صياغتها من خلال قيامها بشتى التوجيهات والإرشادات المهنية فيما يتعلق بإعداد ونشر واعتماد القوائم والتقارير المالية.

ركزت هذه الدراسة على التزام الشركات بأن تدقق بيانات ومعلومات تفصيلية مكملة للتقارير المالية وأن تكون هنالك تقارير خاصة تقوم كل شركة بتقديمها لوزارة التجارة وذلك في سبيل الإفصاح عن المعلومات الكافية التي تلبي حاجات المستفيدين،بينما تركز الدراسة الحالية أنه من المؤكد أن عدم إظهار المشاكل التي تواجه الإفصاح يقلل على درجة ونسبة الربح لأن هنالك علاقة غير ملموسة وغير محدده اتجاهها.

10- (دراسة: أحمد عبد الحي محمد احمد،2004م)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات، هل التقارير المالية تفي باحتياجات مستخدميها،

هل توجد صعوبات في تطبيق معيار المرابحة والمراجعة للأمر بالشراء بالمصارف

نبعت أهمية الدراسة من استعراض منهجية التقارير المالية ومعاييرها المحاسبية التي تحكم أعدادها وعرضها والإفصاح العام فيها.اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ، وذلك في إطار جمع وتحليل البيانات من واقع المصادر الثانوية والأولية

اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات،الفرضية الأولى ،كيفية قياس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد الاقتناء والإفصاح عنها بالقوائم المالية،الفرضية الثانية: إثبات أرباح بيع المرابحة للأمر بالشراء يتم بعد سلامة رأس المال عند سداد كل قسط على حدا،الفرضية الثالثة: أن تطبيق معيار

---

[1] أحمد عبد الحي محمد أحمد ،**أهمية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء ومدى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية** (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل 2007م)

المرابحة للأمر بالشراء يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف أموالهم.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: صيغة المرابحة ، مخاطر بيع المرابحة ، هامش الربح.

من أهم توصيات الدراسة وضع الحلول للمشاكل المتعلقة بتطبيق المعيار والتي أهمها التدريب المستمر للعاملين بالمصارف بالإضافة إلى المراجعين الخارجين والجهات الإشرافية.

تناولت هذه الدراسة واقع تطبيق المصارف لمعيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بينما تركز الدراسة الحالية على مشاكل وعبقات التطبيق وإثبات أن بيانات ومعلومات التقارير المالية الغير منشورة للمؤسسات أو الشركات وعدم الإيفاء بمتطلبات العرض والإفصاح في التقارير المالية.

11- (دراسة: ماجدة عبد المجيد أحمد باكر 2009م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مستوى وأساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية للشركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

نبعت أهمية الدراسة من التعرف على موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية لإدارة الوحدة الاقتصادية ودراسته في إطار بيئة الاستثمار.

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة ومستوى وأساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية التي تمارسها شركات المساهمة ، والتعرف على متغيرات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية للشركات المساهمة التي تتضمن نوعية وأسلوب ومستوى الإفصاح عن قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

اختبرت الدراسة فرضيتين ،الفرضية الأولى،أن المعلومات المحاسبية المستقبلية التي تحمل أنباء جديدة أكثر احتمالاً في التأثير في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية،الفرضية الثانية: أن مستويات وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية يؤثر على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي،من أهم نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية المستقبلية التي تفصح عنها شركات المساهمة تؤثر على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، التقارير والقوائم المالية التي تحمل المعلومات المحاسبية المستقبلية لها دور مهم في قرارات

---

[2] ماجدة عبد المجيد أحمد باكر ، **أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2009م)

الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، والإفصاح عن المعلومات المحاسبية الإيجابية يؤدي إلى زيادة أرباح حملة الاسم والتدفقات النقدية في المستقبل.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة قيام شركات المساهمة السودانية وخاصة تلك المقيدة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالإفصاح عن معلوماتها المستقبلية ، وان على مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان أن يقوم بإعداد معيار عن المعلومات المحاسبية المستقبلية بحيث يتضمن هذا المعيار طبيعة المعلومات ونوعية الإفصاح عنها ومستوى هذا الإفصاح وتوقيته، بالإضافة إلى أسس إعداد المعلومات المحاسبية المستقبلية.

ركزت هذه الدراسة على الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة بينما تركز الدراسة الحالية على عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومن ثم عدم كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية.

12- (دراسة: ماهل عبد الرحيم سلمان بخات،2005م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ضرورة تأكيد الإفصاح المحاسبي بصورة مرضية في القوائم المالية المنشورة للشركات والمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة في التأثير على قرارات المستثمرين والمقترضين ، وتوضيح أهمية العمل المرتبطة والمقومات المرتبطة بالقوائم المالية المنشورة ، وللتعرف على أهم العوامل المرتبطة بكفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، الوقوف على أن الإفصاح المحاسبي هو الدافع الأكبر لحملة الأسهم نحو الاستثمار من بيع وشراء.

نبعت أهمية الدراسة من إبراز دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة ومدى تأثيره في تشجيع الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية ،الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة هذا السوق وبالتالي المساهمة في تنمية اقتصاد السودان وتطويره.

استخدمت الدراسة:المنهج الاستنباطي لتحديد المحاور الأساسية المرتبطة بمشكلة البحث، ووضع الفروض وذلك بالاعتماد على التفكير المنطقي ، المنهج الاستقرائي عن طريق هذا المنهج تم اختبار فروض البحث،المنهج الوصفي : باستخدام أسلوب دراسة الحالة ، لمعرفة أثر

---

[1] ماهل عبد الرحمن سلمان بخات(**أثر الإفصاح المحاسبي في كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية)**الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل 2009م

الإفصاح،المنهج التاريخي: من خلاله تم جمع المعلومات الأولية من المصادر المختلفة والرجوع إلى الدراسات السابقة.

اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات الفرضية الأولى ، الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تعزيز الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المنشورة،الفرضية الثانية: الإفصاح المحاسبي يساعد في تنشيط كفاءة سوق الأوراق المالية،الفرضية الثانية، تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية كفاءة ضعيفة ، وأن المعلومات لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها،تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أعطى بعداً إضافياً لأهمية الإفصاح في المعلومات بصورة مقبولة في القوائم المالية المنشورة،وان شمول القوائم المالية المنشورة لكافة المعلومات الضرورية يزيد من ثقة المستثمرين الحاليين ، ويشجع آخرين للدخول في مجال الاستثمار، كما أن انخفاض درجة عدم التأكد من النتائج عن الإفصاح يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للمنشأة.

من أهم توصيات الدراسة،ضرورة ألزام كافة الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات المالية المطلوبة في الوقت المحدد لذلك ،وتفعيل الدور الإعلامي من أجل جذب مزيد من المستثمرين مما يساعد في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية وتفعيل دور شركات الوكالة في نشر الوعي الاستثماري.

ركزت هذه الدراسة على اثر الإفصاح المحاسبي في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية بينما تركز الدراسة الحالية على ضعف جودة كفاءة الإفصاح المحاسبي المعدة بواسطة الشركات المساهمة العامة في (القوائم المالية) وعدم الشفافية لضمان سلامة المعلومات.

13- (دراسة: لؤي عبد الوهاب خضر محمد عثمان،2007م)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر المعلومات المحاسبية الجيدة والتي تؤثر في نسبة الإقبال على الاستثمار في السوق حيث يجب أن تتوفر كل المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر ، في إمكانية الوثوق بهذه المعلومات التي يجب أن تضمن له تحقيق الأهداف التي من استثمر أمواله.كما تتمثل مشكلة الدراسة في التأخير في الإفصاح عن التقارير المالية وعدم مراعاة التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية المنشورة.

---

[1] لؤي عبد الوهاب خضر محمد عثمان،**أثر الإفصاح المحاسبي في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية**(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة2007م.

ظهرت أهمية الدراسة في زيادة الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لتوفير مؤشرات ومعلومات محاسبية خاصة في أسعار الأسهم والأداء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في سوق الأوراق المالية سواء كانت عامة أوعن الأداء.

هدفت الدراسة إلى عرض أدوات الإفصاح الملائمة عن طريق الإفصاح الشامل للمعلومات المحاسبية والتقارير المالية المنشورة ، والتي من شأنها مساعدة المستثمر في الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة والجيدة في الوقت المناسب، لاستخدامها الاستخدام الأمثل حيث أن الإفصاح الشامل لهذه المعلومات يعطي المجال للحصول عليها وفهمها مما يؤدي إلى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ويتمثل في تحليل نتائج الدراسة الميدانية والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وعمل الاستبيان.

اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات :الفرضية الأولى، المعلومات المحاسبية المفصح عنها والمتداولة بسوق الأوراق المالية تؤثر على مستوى كفاءة السوق المالية وبالتالي جذب رؤوس الأموال،الفرضية الثانية، تؤثر جودة المعلومات المحاسبية على حجم المتعاملين،الفرضية الثالث، قرارات المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية تتأثر بمعلومات الوسطاء والسماسرة بصورة أكبر من تأثرها بمعلومات التقارير والقوائم المالية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة،استخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ،وان زيادة فعاليات أداء الجمعيات المهنية المحاسبية يساهم في زيادة مقدرتها على تطوير معايير محاسبية خاصة بالإفصاح.

أوصت الدراسة بالعمل على زيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة، وذلك باحتكامه إلى الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ، والزام شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالإفصاح عن معلومات تخطيطية مستقبلية إلى جانب المعلومات التاريخية بهدف تفعيل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ركزت هذه الدراسة على قياس مدى الإفصاح ودرجته داخل التقارير المالية، وقياس المعلومات التي توجد بالتقارير المالية السنوية للشركات القابضة ومدى الاعتماد عليها وقدرتها في درجة الإفصاح العام.بينما تتناول الدراسة الحالية مدى أهمية الإفصاح والعمل به وشملت الدراسة مدى

توفر الشفافية والإفصاح في التقارير المالية في الشركات والمؤسسات ومؤثراته التي تقتضيها ظروف التطبيق الكامل للمعيار.

15-(دراسة أحمد عطا المنان احمد 2009)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات ماهو الحد الأدنى من المعلومات الذي يجب توفره لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية،وهل المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية ترشد قرارات هولاء المستخدمين.هدفت الدراسة إلى تعريف ومفهوم الإفصاح المحاسبي ودراسة ومعرفة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

تكمن أهمية الدراسة في أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر هو النتيجة الاخيره للجهد المبذول من اجل تقديم معلومة مفيدة للجميع.

اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات:الفرضية الأولى،عدم التوسع في الإفصاح المحاسبي لاحتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية،الفرضية الثانية، أن الإفصاح للقوائم المالية يؤدى إلى ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية،الفرضية الثالث،صعوبة تلبية احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة،أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو تقويم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للمساعدة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وان المستثمرين يركزون بدرجة كبيره على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة،ضرورة قيام الالتزام بمتطلبات الإيضاح وبتطبيق معايير المحاسبة الدولية وضرورة قيام الجهات المهنية والمراجع الخارجي بدور اكبر في عملية الرقابة وتطبيق متطلبات الإيضاح،وضرورة معالجة اوجة القصور بالقوائم حتى تستمر في أداء دورها بصورة جيدة، وكذلك ضرورة توفير الحد الأدنى من المعلومات لكل فئة من فئات مستخدمي القوائم المالية حتى تساهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة.

ركزت هذه الدراسة على دور الإفصاح في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية بينما تركز الدراسة الحالية على مشاكل الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

15- (دراسة: رشا إبراهيم جبارة ،2009م)[1].تمثلت مشكلة الدراسة في قصور أساليب المحاسبة المالية عن توفير معلومات عن الأنشطة الاجتماعية وغياب المساءلة وتقييم النشاط

---

[1] رشا إبراهيم جبارة جابر، **دور المراجع في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة2009م)

الاجتماعي للمنشأة بصفة عامة، وصعوبة عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقرير المراجعة.

هدفت هذه الدراسة، إلى التعرف على المحاسبة والمراجعة عن المسؤولية الاجتماعية لاهتمامهم بعكس النشاط الاجتماعي للمنشأة والذي يهدف إلى خدمة المجتمع ككل، وأهمية إعداد قوائم اجتماعية من قبل المنشأة والفحص والتحقق من القوائم الاجتماعية في تقرير المراجعة.

ترجع أهمية الدراسة إلى ضرورة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمنشأة بجانب المسؤولية الاقتصادية ، وحتمية المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية والتوسع في الإفصاح المحاسبي بحيث لا يشمل احتياجات المستثمرين والدائنين فحسب وانما احتياجات المجتمع ككل.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي للتعرف على أبعاد المشكلة والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية ، انحصرت الدراسة في عينة من المهتمين بمهنة المراجعة في السودان.

سعت الدراسة لاختبار ثلاثة فرضيات،الفرضية الأولى عدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية يؤثر على مصداقيتها وبالتالي يؤثر على نجاح المنشأة،الفرضية الثانية: عدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤثر في تقرير المراجعة،الفرضية الثالث، تقرير المراجع ،يساعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي للتعرف على أبعاد المشكلة والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية ، انحصرت الدراسة في عينة من المهتمين بمهنة المراجعة في السودان.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة،عدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يرجع لعدم توفر مبادئ ومفاهيم محاسبية مناسبة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

توصلت الدراسة إلى العديد التوصيات منها،ينبغي على ممارسي مهنة المراجعة في السودان العمل على إعداد نموذج مقترح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يصلح لجميع الشركات التي

تعمل في السودان،العمل على تعديل بعض الفروض والمبادئ المحاسبية لتتلاءم مع المسؤلية الاجتماعية.

ركزت هذه الدراسة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقرير المراجعة واعتباره من المواضيع المهمة التي يجب أن يفرد لها جانب لوحده، بينما تتناول الدراسة الحالية أن الإفصاح أساس علمي في القوائم المالية على الرغم من قدمها وحل هذه المشاكل من أسس الإفصاح المحاسبي.

17- (دراسة: صالح محمد السيد،2004م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات،هل تختلف الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في السوق الأول في درجة التزامها بمتطلبات الإفصاحوفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير هيئة الأوراق المالية.وهل تختلف درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاحوفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.وهل توجد علاقة بين سنة تأسيس الشركة ودرجة التزام الشركات الصناعية المساهمة في السوق الأول بمتطلبات الإفصاحوفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وفقا لتعليمات هيئة الأوراق المالية.

تكمن أهمية الدراسة في درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.هدفت الدراسة للتعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في السوق الأول لتعليمات الإفصاح الصادرة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعدل عام 1997م ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. تكمن أهمية الدراسة في درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي

اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات،الفرضية الأولى، لا تختلف الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في السوق الأول في درجة التزامها بمتطلبات الإفصاحوفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير هيئة الأوراق المالية،الفرضية الثانية، لا تختلف درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاحوفقاً لمعايير المحاسبة الدوليةوفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية بين الشركات الكبيرة والصغيرة في السوق الأول،الفرضية الثالثة، لا توجد علاقة بين سنة تأسيس الشركة ودرجة التزام الشركات

---

[1] صالح محمد السيد، **الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق**(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، رسالة كتوراة في الحاسبة والتمويل غير منشورة،2004م).

الصناعية المساهمة في السوق الأول ومتطلبات الإفصاحوفقاً لمعايير المحاسبة الدوليةوفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.

وتوصل الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، بالنسبة للالتزام بمتطلبات الإفصاح بمعايير المحاسبة الدولية تبين أن هنالك التزام عالمي في متطلبات الإفصاح بنسبة 91%بنداً من بنود الإفصاح البالغ وكان الالتزاممتوسطاً بنسبة 16% لـ 31%بنداً بالنسبة للالتزام بمتطلبات الإفصاحوفقاً لهيئة الأوراق المالية ،أن هنالك التزام عالمي في متطلبات الإفصاح وبنسبة 42% وذلك لبنود الإفصاحوفقاً لمتطلبات الإفصاح لتعليمات هيئة الأوقاف المالية والبالغ عددها 54بنداً ، وكان الالتزام متوسطا بنسبة 39% من 20بنداً .

من أهم توصيات الدراسة،التشديد على التزام الشركات بالإفصاح وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية ومعايير المحاسبة الدولية واتخاذ العقوبات الملائمة للشركات غير الملتزمة وذلك لتخصيص قسم خاص داخل هيئة الأوراق المالية لمتابعة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة،خلق ثقافة لدى الجمهور والأطراف المعنية بالنسبة للإفصاح وما تقوم به الشركات في هذا المجال،تقوم الهيئات بنشر توصيات تفسيرية دورية لمتطلبات الإفصاح وما يستجد من إفصاحات جديدة وذلك من أجل تضييق فجوة التوقعات بين المستثمرين والمعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة ، وتشجيع الشركات للإفصاح الاختياري إضافة إلى متطلبات الإفصاح الإجباري والملزمة والذي بدوره يساعد في تفهم أكبر للعديد من البيانات والمعلومات المالية وغير المالية.

هذه الدراسة تناولت الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق بينما تتناول الدراسة الحالية دور الإفصاح والمشاكل التي تنتج عنه في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

18- (دراسة: وليد صالح الدقوني عبد القيوم، 2010)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد طرق القياس والإفصاح المستخدمة في تقييم الأصول غير الملموسة مما ينتج عنها أرقام مختلفة للدخل المحاسبي يصعب معها عقد المقارنات الزمانية والمكانية وبالتالي تضليل مستخدمي القوائم المالية،وكذلك عدم الفصل التام والواضح بين الأصول غير الملموسة وبقية أصول المنشأة في القوائم المالية.

---

[1] وليد صالح الدقوني عبد القيوم، **تقويم طرق القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة في المنشآت التجارية** بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير والتمويل (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2010م)

هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم وطبيعة الأصول غير الملموسة وأهميتها وتعددها ومدى علاقتها بمتخذي قرارات الاستثمار والائتمان،والمساهمة في الوصول إلى أفضل طرق للقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة،ودراسة المعايير المحاسبية التي تعالج المشكلات الرئيسية للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة وطرق قياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية.نبعت أهمية الدراسة من،أهمية بند الأصول غير الملموسة ومدى تأثيرها على قائمة المركز المالي للمنشأة وبالتالي على صافي الأرباح التي تحققها المنشأة ، وكذلك محدودية الدراسات التي تبحث في موضوع الأصول غير الملموسة.كما نبعت أهمية الدراسة من أهمية معرفة طرق القياس والإفصاح المحاسبي عن لأصول غير الملموسة في المنشآت التجارية وذلك لغرض إظهار وعدالة ومصداقية القوائم المالية.

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي من خلال الرجوع للدراسات السابقة ،و المنهج الاستقرائي لاختبار فروض البحث ، والمنهج الاستنباطي للتعرف على أبعاد المشكلات المتعلقة بموضوع البحث، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب دراسة الحالة.

اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات،الفرضية الأولى، تباين واختلاف طرق القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة لا يعطي القوائم المالية الشفافية والمصداقية.

الفرضية الثانية، الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في القوائم المالية يزيد من درجة التأكد والمصداقية في القوائم المالية مما يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الفرضية الثالثة، عدم تقيد معظم المنشآت التجارية عند إعداد قوائمها المالية بأحكام المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأصول غير الملموسة مما يعطي قوائم مالية

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، عدم الثبات في استخدام طرق القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة والتقرير عنها يجعل القوائم المالية مصدر شك من قبل مستخدمي القوائم المالية، الإفصاح الكافي عن الأصول غير الملموسة يزيد من درجة التأكد والمصداقية في القوائم المالية ويساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة درجة الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في القوائم المالية بحيث يتضمن كل النواحي التي لها تأثير على الفرز المالي ونتائج الأعمال، وإيجاد طرق محددة وملزمة للقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة واستمرار المنشآت في استخدام سياسة واحدة للقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة.

هذه الدراسة تناولت المشكلات المحاسبية للأصول غير الملموسة أما الدراسة الحالية تتناول مشكلات الإفصاح للقوائم المالية ككل.

19- (دراسة: أشرف أبو القاسم الماحي،2010م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات،ماهوالإفصاح وما هي الأطراف المستفيدة من الإفصاح.وهل هنالك دور التقارير والقوائم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة في صناعة القرارات،وهل يجب الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية أم عن نوع محدد من المعلومات،وهل صناعة القرارات تحتاج إلى المعلومات الجيدة.

هدفت الدراسة إلى معرفة على دور الإفصاح في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة المحاسبية ومستخدمي المعلومات المالية وأثر الإفصاح على صناعة القرار،والتعرف على المشكلات الناشئة عندما يكون الإفصاح غير ملائم لأن الإفصاح غير الملائم لا يساعد على صناعة القرار ويجعل للتقارير والقوائم المالية مضللة وغير مفيدة للمستخدمين.أهمية الدراسة تظهر من خلال التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ودور هذه المعلومات في صناعة القرارات والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف المستخدمة لتقارير والقوائم المالية من مساهمين ومقرضين ودائنين وجميع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية بالإضافة إلى المجتمع المالي ككل.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والاستقرائي والتحليل الوصفي وتصميم استمارة استبانه وتحليلها بالطرق الإحصائية والرياضية بالإضافة إلى الإطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث.

اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات،الفرضية الأولى، تؤثر المعلومات المحاسبية على جودة الإفصاح في التقارير والقوائم المالية.

الفرضية الثانية: عدم الإفصاح في القوائم المالية ومحدوديته يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية،الفرضية الثالثة، الإفصاح في التقارير والقوائم المالية كافٍ لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير والقوائم المالية.

---

[1] أشرف أبو القاسم الماحي ،**الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثره على اتخاذ القرارات الاستثمارية**(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشوره 2010م.)

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها،إن التقارير والقوائم المالية توفر المعلومات الملائمة والتي تساعد في اتخاذ القرارات،جودة المعلومات المحاسبية تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي وبالتالي تؤثر على قرارات مستخدمي التقارير والقوائم المالية،التزام المنشآت الكامل بمتطلبات الإفصاح عن جميع المعلومات تنتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية ويزيد من قدرة المستثمر على القرار الاستثماري.

من أهم توصيات الدراسة،ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية والضوابط المحددة لإعداد التقارير والقوائم المالية لتنتج عنها قوائم مالية تتصف بالشفافية والوضوح والإفصاح السليم، العمل على زيادة جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بالاحتكام للخصائص النوعية للمعلومات،ضرورة ألزام كافة المنشآت بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية المطلوبة في الوقت المحدد لذلك،العمل على التوسع في الإفصاح ليشمل كل من الإفصاح عن الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية حتى تكون ذات نفع عام.

تناولت هذه الدراسة صناعة القرارات ومدى تأثرها بالمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية بينما تتناول الدراسة الحالية للمعلومات المحاسبية للشركات المساهمة أو المؤسسات تعاني من تحديد مشكلة الإفصاح في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي والالتزام الكامل من الشركات بالمتطلبات القانونية للإفصاح المحاسبي.

الفصل الأول

مفهوم وأهمية وأهداف ومتطلبات ومقومات الافصاح المحاسبى

وذلك من خلال المباحث الاتية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: متطلبات ومقومات الإفصاح المحاسبى

المبحث الأول
مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

الافصاح لغة: مشتق من الفصاحة، فيقال فصح الرجل فصاحة فهو فصيح،وكلام فصيح أى بليغ وطلق، وأفصح الأعجمى أى تكلم بالعربيه وفهم عنه، أفصح كلامه إفصاحا أى تكلم بالفصاحة،وأفصح عن شىء إفصاحا إذ بينه وكشفه ويقال يوم فصيح إذا لم يكن فيه قر،أفصح الصبح إذ بدا صبحه واستبان وقد ورد فى القرآن الكريم على لسان سيدنا موسى عليه السلام" (وأخي هو أفصح منيلساناً فأرسله معيردءاً يصدقني أني أخاف أن يكذبون) [1]

أفصح الصبح اذا ظهر، الافصاح الظهور والبيان، والكلام الفصيح ماكان واضح المعنى، سهل اللفظ،جيد السبك **ويقال أفصح الامر وضح ، وأفصح عن مراده بينه ولخصه** كما يعرف الافصاح باظهار سر أو شىء غامض[2]

الافصاح أصطلاحا: عباره عن إظهار المعلومات الماليه سواء الكميه الوصفيه فى القوائم الماليه أو فى الهوامش او الملاحظات او الجداول المكمله،مما يجعل القوائم غير مضللة،وملائمة لمستخدميها من الاطراف الخارجيه والتى لديها سلطة محدودة للحصول على المعلومات التى ترغبها وذلك بغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيده،على ان يتم الافصاح فى الوقت المناسب دون تاخير حتى لاتصبح المعلومات عديمة القيمة[3]

عرف هو نشر كل معلومات اقتصادية لها علاقه بالمشروع سواء كانت معلومات اخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتنخفض من حالة عدم التاكد لديه عن الاحداث بالاقتصادية المستقبليه [4]

وعرف بانة إرفاق إيضاحات بالقوائم الماليه تتناول ايضاح او تفصيل المعلومات الخاصه بالبنود الوارده فى القوائم المالية [5]

وعرف بانة هو العمليه التى تتصل المنشاة من خلالها بالعالم الخارجى ومفهوم الافصاح على جانب كبير ، من الاهمية من الناحية النظريه والتطبيقيه على حد سواء.

---

[1] القران الكريم سورة القصص ، الايه(23)

[2] على الجارم ومصطفى أمين ،البلاغه الواضحه **(القاهره: دار المعارف النشر 1987م)ص5**

[3] أبراهيم مصطفى واخرون المعجم الوسيط**(القاهره :مجمع اللغه العربيه 1962م)ص**197.

[4] العبيد محمد البدوى واخرون، معجم اسماء العرب،**(عمان:مكتبة لبنان 1991م)ص1331)**

[5] ابى الفضل جمال الدين بن متطور، لسان العرب المجلد الثانى**(بيروت:دار الفكر اللبنانيه،د:ت)ص544**

تستنتج الباحثة من التعريفات السابقة:

1-أن الافصاح هو تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية بما فيها تقرير المراجع.

2- كما عرف بأنه عرض المعلومات الضرورية للتشغيل الأمثل للمؤسسات المالية ذات الكفاءة والجودة العالية.

3- هو عنصر من عناصر الدقة والمصداقية للأرقام المعروفة في القوائم المالية هو أساس عملية تحديد مدى الاهتمام بمتابعة أرقام الإنتاج الفعلية ومقارنتها بالأرقام المخططة من كميات الإنتاج و المواصفات المطلوبة, فالاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وتطورها من الأهداف الرئيسية لإدارة أي مشروع .

4-هو تجنب المخاطر غير المنتظمة للفكر المحاسبى وتعدد أتجاهاته.

5- أن سياسية الافصاح معالجة الايجارات طويلة الاجل والشراء التاجيرى والتعامل بالتقسيط وما يرتبط بذلك من فوائد.

بناءا على الاستنتاج أعلاه تعرف الباحثة أن الافصاح المحاسبى بانة جزو مكمل لادارة المؤسسه وملاكها على تحديد وتعزيز أو تخفيض فعالية النظام ودرجة التمسك بها فهى تمثل الاساس لكافة المكونات الاخرى للهيكل الامر الذى يجعل التميز بينها غامضا.

ثانيا: أهداف الافصاح المحاسبى

تتمثل أهداف الافصاح المحاسبى فى الاتى :[1]

1- التعرف بالافصاح المحاسبى وأهدافة وأهميتة

2- التعرف على الدور الذى يلعبه الافصاح المحاسبى فى تقليل المخاطر المالية والاخطاء والالتزام بالاجراءات والاساليب الموضوعة.

3-التعرف على الاسباب التى تؤدى الى عدم الافصاح المحاسبى لضبط الاداء المالى والتأكد من دقة البيانات المحاسبيه حتى يمكن الاعتماد عليها فى رسم السياسات والقرارات.

4-الوقوف على مدى التزام الصندوق القومي للمعاشات بتطبيق الافصاح بطريقة فعالة وكفئة.

5-التعرف على المعوقات التى تواجة الشفافية فى الصندوق القومي للمعاشات والتعرف على مجلات التطوير الممكنة لتداول الاثار السالبة الناتجة عن عدم الافصاح المحاسبى فى القوائم المالية والافصاح عن كافة المعلومات المالية الضروريه لجعل القوائم المالية واضحة ومفهومة وتحقيق أهداف وأغراض مستخدميها .

---

[1] د.محمد فداء الدين بهجت، الافصاح فى القوائم وموقف المراجع الخارجى منه دراسة تطبيقيه للقوائم الماليه والتقارير السنويه المملكة العربيه السعودية جدة، مركز النشر العلمى،جامعة الملك عبد العزيز1986م،ص35

ترى الباحثة ان اهداف الافصاح المحاسبى تكمن فى توضيح الاساليب والرسائل الفنيه المحاسبيه وتوضيح شكل ومستوى التقارير الماليه لبيان كمية ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبيه الكافيه التى تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعه لتحقيق اهدافهم من أجراء تعامل مع الوحدات الاقتصادية، تقديم معلومات مفيده للمستثمرين للمساعده فى اتخاذ قرارات اقتصاديه رشيده ، تشمل القوائم الماليه على معلومات تساعد مستخدميها على توجية مدخراتهم نحو الاستثمار فى المنشات ذات العائد الحقيقى المجزى،إزالة الغموض وتجنب التضليل فى عرض المعلومات المحاسبيه والماليه، مساعدة متخذى القرارات على صنع قرارات سليمه مبنيه على معلومات دقيقه لذا يتطلب ان يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبيه ونوعيتها المفصح عنها،على ان يكون الافصاح مرتبط زمنيا بتحليل نتائج الماضى وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

ثالثا: أهمية الإفصاح المحاسبى

تتبع أهمية الإفصاح المحاسبى من الاتى[1]

1. أن القوائم والتقارير الماليه هى المصدر المهم أن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشاة وبالتالى حتى تكون القوائم المالية مفيده تحظى بثقة المستخدمين وتلبى احتياجات لابد من ان يتم اعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التى لها مصالح بالمنشاة.
2. زيادة الثقة فى القوائم الماليه من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجى محايد ،وهو ماساهم فى ظهور الافصاح المحاسبى وزيادة أهميتها.
3. أزادت أهمية الافصاح بازدياد حاجة الشركات المساهمة فى التمويل عن طريق المؤسسات الاقتصادية ،فأصبح الافصاح المحاسبى يعد شرطا أساسيا لتاسيس وأدارة الاداء المالى الكفوءة.
4. للافصاح المحاسبى دورا هاما فى تحقيق الية المؤسسات،من حيث تحرير القيمة بين درجة الشفافيه والعائد الذى تحققه هذه المؤسسات.
5. تتبع أهمية الافصاح المحاسبى للمشروعات فى إسهامة فى زيادة منفعة المعلومات المالية، والتى تنعكس بدورها على المجتمع ، نظرا لان منفعة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل المشروع لاتتحدد فقط بالمنفعة المتحققة من أستخدامها فى موقف معين ولكن قيمة هذه المعلومات تتجدد بمجموع المنافع التى يتحصل عليها ذات علاقة استخدامها فى مواقف متعددة.

---

[1] د. محمد إبراهيم تركى، الرياض تحليل التقارير الماليه، جامعة الملك سعود، عمادة شئون المكتبات الرياض 1993م،ص26

6. تقليل المخاطر المالية واكتشاف الاخطاء والالتزام بالاجراءات والاساليب الموضوعة.

7. الوسائل التى تتخذها أنظمة تشخيص الاسباب التى تؤدى الى عدم الافصاح المحاسبى لضبط الاداء المالى .

8. مدى التزام الصندوق القومي للمعاشات بتطبيق نظام الافصاح المحاسبى بطريقة فعالة وكفئه.

9. المعوقات التى تواجه نظام الشفافيه فى الصندوق القومي للمعاشات والتعرف على مجلات التطوير الممكنه لزيادة فعالية الاثار السالبه عن عدم الافصاح المحاسبى فى القوائم المالية.

10. تحديد المشكلات الناشئه عندما يكون الافصاح المحاسبى غير ملائم.

11. تحليل مبدأ الافصاح المحاسبى الشامل فى القوائم الماليه.

رابعا: أنواع الإفصاح المحاسبى:

حددت أنواع الإفصاح المحاسبى كما يلي:

1- **الإفصاح المناسب:**

يعنى ان التقارير المحاسبية تفصح عن جميع المعلومات الضروريه الكفيله بجعلها غير مضلله[2]

2- **الإفصاح العادل** :

يحمل الافصاح العادل مدلولا أخلاقيا يهدف الى معاملة كل القراء المحتملين للقوائم المالية بشكل متساويا.

3- الإفصاح الكافى :المقصود بالافصاح الكافى ان تتضمن القوائم المالية والايضاحات التى حولها جميع المعلومات الهامة التى تتكون القوائم المالية لمستخدميها ،ويتطلب ذلك إظهار جميع المعلومات التى يتوقع ان تفيد المستخدم فى اتخاذ القرارات المبنيه على المعلومات المحاسبيه[1]

4- **الإفصاح التام :** يتطلب الافصاح التام ان تصمم القوائم الماليه الدوريه الموجهه الى عامة المستخدميين بشكل يعكس وبدقة الاحداث الاقتصاديه التى اثرت على المنشاة خلال الدوره الماليه، وان تتضمن القوائم الماليه معلومات كافيه لجعلها مفيده وغير مضلله للعامل العادى اوالمتوسط إن عبارة الافصاح الملائم هى الاكثر استخداما وقبولا فى أغلب ما كتب عن

---

[2] د.محمد كمال عطية،أصول المحاسبه الماليه فى الاسلام**'(القاهره:مكتبة وهبة للنشر،1996م)ص46**

[1] د. محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص63

الافصاح فى الفتره الماضيه كان مفهوم الافصاح الملائم يعنى ان التقارير الماليه يجب ان تفصح عن كل ما من شانه أن يجعلها غير مضللة.

5. **الافصاح الاختيارى:** يتوافر الى المديرين معلومات عن الاداء الحالى والمستقبلى لمنشاتهم اكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات ان لدى هؤلاءالمديرين الحافز للافصاح الاختيارى عن هذه المعلومات ومن هذه الحوافز أنخفاض تكلفة معاملات تبادل الاوراق المالية الخاصة بالمنشاة. [2]

6. **الافصاح الشامل:** يسمى بالافصاح الكامل ولايعنى الشامل ان تكون المعلومات كثيره وتفصيليه، ولكن يقصد بها أن تصل الى مستخدمى المعلومات المحاسبيه كل الحقائق الهامة والملائمة المتعلقه بنتيجة العمليات والمركز المالى من اجل تحديد كمية ونوعية المعلومات التى يفصح عنها.وهو الافصاح بقدر كاف من المعلومات.

7. **الافصاح الملائم**: يعكس الاتجاه المعاصر للافصاح اتجاها نحو مايعرف بالافصاح الاعلامى او التثقيفى ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازياد أهميه الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص الرئسيه للمعلومات المحاسبيه ونتيجة لهذه الخاصيه كان التمويل نحو المطالبة بالافصاح عن المعلومات الملاءمة لاغراض اتخاذ القرارات.

8.**الافصاح التثقيفى:** تعرف بعض ادبيات المحاسبة مفهوما جديدا للافصاح هو الافصاح التفاضلى، حيث يتم التركيز فى القوائم المالية بصوره ملخصة ومختصره على التفاصيل او التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهريه وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاصيل، يعتمد مدخل الافصاح التفاصلى على التقارير السنويه المختصره بحجة ان بعض المساهمين يحتاجون أفصاحا شاملا [1]

ترى الباحثة بالرغم من تعدد انواع الافصاح المحاسبى، الا أنه لم يكن هنالك تعارض يذكر بين هذه الافصاحات المتعدده ،بل تتمحور جميعها حول هدف واحد، هو توفير معلومات موضوعيه وملائمة تخدم الاطراف ذات العلاقه بالمنشاة بطريقة واضحة ومتوازنه فى اتخاذ القرارات المفيده ويرجع ذلك الى ان جوهر عملية الافصاح المحاسبى هو مساعدة مستخدمى القوائم الماليه فى

---

[2] د. منذر طلال المؤمنى، تركى ارجى المحمود،دراسة تحليله لمدى الافصاح المالى للشركات الصناعية الادارية المجلد (25)،العدد (2)، 2004م، ص 569

[1] . كمال الدين الدهراوى ود د. عبد الله هلال، (المحاسبه المتوسطه مدخل نظرى وتطبيقى الاسكندريه: دار المعرفه الجامعيه1999م) ص17

الحصول على المعلومات فى الوقت المناسب،وبالقدر الكافى من الثقة والاكتمال والملاءمة فى نفس الوقت،حتى تكون المعلومات اكثر فائدة واسهل فهما فى عملية صناعة واتخاذ القرارات.

خامسا: معوقات الافصاح:

تتنوع الاسباب التى تعيق من عملية الافصاح ويمكن إجمالها فيما يلى:

1- ان المنافسين يستطعون ان يحصلو على معلومات عن الشركة وذلك يضر بمصلحتها،حيث الافصاح يساعد على نشر تلك المعلومات.

2- يتيح فرصة للنقابات العماليه بخصوص المؤظفيين ورواتبهم

3- الاختلاف بين معدى المعلومات ومستخدميها يؤدى الى جهل كل طرف الى حوجة الاخر مما يقلل من أهمية الافصاح[2].

ترى الباحثة بالرغم من وجود المعوقات الا ان التطور الاقتصادى والتكنولوجي وظهور المحللين الماليين والمؤسسات الماليه التى تقدم الاستشارات،اصبحت عملية الحصول على المعلومات فى غاية الاهميه والضروره،حيث ان الافصاح فى القوائم الماليه لابد ان يتم تطبيقة على الصورة المثلى اى بكل انواع الافصاح الشامل والكافى والتثقيفى والوقائى حتى يتمكن كل المستخدمين من الاستفادة من تلك المعلومات.[3]

---

[2] د. عبد السميع السوكى**(المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية**(الخرطوم: جامعة القاهره بالخرطوم، مجلة المحاسبة والاداره والتامين العدد33، 1985م)ص 272.

[3] حلمى سمير المدخل فى المحاسبة الماليه، القاهرة والكتاب الجامعى،1882، ص3

المبحث الثاني

متطلبات ومقومات الافصاح المحاسبى

أولا: متطلبات الإفصاح المحاسبى

يقرر المعيار المحاسبي الدولي رقم (15) والمعدل عام 1999م الإفصاح التام و تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية ومن أعطى التصريح وإذا كان ملاك المنشأة يتمتعون بسلطة تمويل القوائم المالية بعد إصدارها. وأن الجهات العلمية والمهنية قد حددت طرق ومتطلبات خاصة للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية اللازمة في اتخاذ القرارات الرشيدة ومن أهمها[1]:

1- القوائم المالية الأساسية وهي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفق النقدي وتعتبر هذه القوائم العمود الفقري لعملية الإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة.

2- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وتشتمل على الطرق المحاسبية التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية مع الإشارة إلى أي تغيير طرأ عليها ومبررات ذلك التغيير وتوضيح الالتزامات المحتملة المترتبة عليها والأحداث التي وقعت بعد إعداد الميزانية والتغيير في السياسات المحاسبية والتحويلات للعملاء ولفصل حقوق الملكية.

3- تقرير مجلس الإدارة ويتضمن استعراض لأهم انجازات الشركة وخططها المستقبلية وتوقعات الإدارة في المجالات المتنوعة والأحداث غير المالية التي تؤثر على المنشأة في المستقبل وطاقتها الإنتاجية والمشاكل التي لهاصلة بالإنتاج أو التوزيع إضافة إلى المعلومات التي تفيد في التنبؤ .[2]

4- تقرير مراجع الحسابات الخارجي ، يتضمن تقرير مدقق الحسابات الرأي الفني المحايد المتعلق بمدى تمثيل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها لواقع المنشأة، ومدى تطبيق المبادئ المحاسبية وكفاية نظام الرقابة الداخلية والأحداث المهمة التي وقعت بعد أعداد القوائم المالية ، مما يزيد من ثقة المستخدمين للمعلومات الواردة بالقوائم الماليه كما يوضح الشكل قائمة فحص الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح للقوائم المالية:

5-

---

[1] محمد احمد خليل المراجعة والرقابه المحاسبية(الاردن :مجلة المدقق ،العدد (47)

[2] Prosed MSV contents of environmental accounting disclosure what users require from annual reports Jamaal of accounting research vel ww-ssm com.

شكل (1 - 1) : قائمة فحص الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح للقوائم المالية:

رقم الشركة بالحاسب الالى	رقم الملف			
اسم الشركة	الشكل القانوني			
تاريخ القوائم المالية	تاريخ تقرير مراقب الحسابات			
تاريخ استلام القوائم بالهئيه	تاريخ نشر القوائم المالية			
طريقة نشر القوائم المالية				
القائم بعملية الفحص				
الاسئله	الإجابات			ملاحظات
هل تم الإفصاح عن اسم المنشاة؟	نعم	لا	لاينطبق	
شكلها القانوني:-				
غرض المنشاة				
نوع العملة				
الفترة التي تغطيها الميزانية				
أرقام المقارنة				

المصدر هيئة سوق عمان للأوراق المالية، عمان.

ثانيا :طرق الإفصاح المحاسبى:

إن الجهات العلمية والمهنية قد حددت طرق ومتطلبات خاصة للإفصاح المحاسبى عن المعلومات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة ومن أهمها[1]:

الجداول الإحصائية والتي توضح نتيجة نشاط الشركة بصورة مختصرة وفيها تحليل الأصول وإهلاكها وتحليل المصروفات الثابتة والمتغيرة وبيان المبيعات وتكلفة المبيعات وغيرها من المعلومات التي يمكن تحليلها على شكل جداول إحصائية.

ترى الباحثة أن تعدد طرق الإفصاح لا يعطيمؤشراً على فعالية نظام المعلومات فالمهم هو تنظيم انتقال المعلومات والتأكد من ملاءتها لاحتياجات الفئات المختلفة [2].من هذه المتطلبات يجب أن نحدد السياسات التي تسهل عملية الإفصاح المحاسبى للشركات القابضة

هل تم الإفصاح فئ الإيضاحات المتممة عن الاتى:-

1-سياسة أعداد القوائم المجمعة والشركة القابضة)

2-سياسة ترجمة العملات الاجنبة

3-سياسة معالجة فروق العملة.

4-سياسة التقييم المحاسبي(تكلفة تاريخية- جاريه –استبدالية)

5-سياسة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة

6-سياسة الإيجارات طويلة الأجل والشراء والتعامل بالتقسيط وما يرتبط بذلك من فوائد

7-سياسة الاعتراف بالإيراد

8-سياسة معالجة الضرائب

9-وأخيرا السياسة التي تتبع للعقود طويلة الأجل

لذلك يجب على المؤسسات الاقتصادية المالية إصدار مثل هذه القوائم المتعلقة بالفحص والالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر والتزام كافة الشركات والمؤسسات التابعة الية فيه بتطبيقها في القوائم المالية وأصبح وجوب تاثيرمدقق خارجي لأخلاء مسوؤليه الإدارة تجاه الأطراف الخارجية الأخرى،إلى أن انتقل الاهتمام من الميزانية إلى قائمة الدخل وقد تم التركيز عليها باعتبار أن قائمة الدخل تمثل مدى أهميه قيام الاداره بواجباتها حيث كان ينظر إلى

---

[1] محمد إبراهيم عبد السلام ،جامعة الملك سعود1993م

[2] المرجع السابق ، ص ص (84-85).

الميزانية العمومية على أنها مجرد كشف بالأرصدة المتبقية بعد أعداد قائمة الدخل وهى وسيله لزرع الثقة في نفوس المساهمين لطالما أن المنشاة تحتوى على القدر الكافي من الأصول لتوفى التزاماتها لكن طالما أن الملكية انفصلت عن الاداره كان لابد من توفير الدخل وطبقا لهذا الاتجاه أصبحت الميزانية العمومية بمثابة حلقة الوصل بين قائمة الدخل للفترات المتعاقبة، اى تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات ويعنى هذا المبدا بمقدار الزيادة في حقوق أصحاب رأس المال في صافى الأصول وينتج صافى الدخل من الايرادات والتكاليف والمكاسب والخسائر التي ترتبط بتلك الفترة الزمنية ،ويتضمن ذلك كافة [1]،التغيرات في صافى الأصول خلال تلك الفترة لذا فقد ظهرت في هذه الفترة متطلبات بتقديم فكر وأسس وإرشادات للعمل المحاسبي وطلب من الدول التدخل وإصدار قوانين للعمل المحاسبي ومنها:[2]

قانون الاستثمارات والبورصة وقانون سوق الأوراق المالية، وفى عام 1934م كلف المعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين بوضع مبادئ للعمل المحاسبي فشكل المعهد لجنة اتبعت المنهج الوصفي والذي يمثل جرد ميداني للمبادئ المحاسبية السائدة مع التركيز على مبدأ الثبات في أتباع النسق وأن هذه اللجنة اعتمدت المنهج الاستقرائي في تكوين النظرية:[3]

وقد خرجت هذه أللحنه بتوصيات سميت بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما وقد صنفت في الأنشطة في السياسات والإجراءات التي تساعد على التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق أهداف المؤسسة ويمكن تصنيفها إلي

أ- الفصل بين الواجبات

عند القيام بعملية الفصل بين الواجبات يجب على المراجع الاهتمام بالآتي :[4]

- الفصل بين حيازة الأصول والمحاسبة عنها.
- الفصل بين الواجبات في إطار التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- مراقبة العمليات المالية والأنشطة

وهو ما يساعد على وجود نظام فعال وكفء للاطلاع على الإفصاح .

---

[1] وليم باتون عام 1922م

[2] د. محمد مطر ، **مرجع سابق ص 336**.

[3] د. محمد فداء الدين عبد المعطى بهجت، عبد الله قاسم هانى، مرجع سابق ، ص63

[4] د. الهادى أدم أدم محمد ، نظرية المحاسبه ط2 (الخرطوم : د: ن ،2003م) ص 163

- الوثائق والسجلات الملائمة تعبر المستندات والسجلات عن أشياء مادية يتم من خلالها تسجيل وتلخيص العمليات المالية وتشتمل على عناصر متعددة مثل فواتير البيع, طلبات الشراء,دفتر اليومية و الدفاتر المساعدة, يومية المبيعات.

- الرقابة على الأصول والدفاتر تشتمل هذه الرقابة على حماية الأصول و الدفاتر و أهم المقاييس لذلك هو استخدام الرقابة الفعلية مثلاً استخدام مستودع لحماية المخزون ضد الاختلاس.

- الضبط المستقل للأداء:

ويتمثل هذا العنصر في تنفيذ فحصي مستمر وفعال على العناصر الأربع السابقة, والذي يطلق عليه بالضبط المستقل أو التحقق الفعلي.

- المعلومات والتوصيل:

ويتمثل هذا الغرض في تعريف و تبويب و تحليل التقارير عن العمليات المالية للمؤسسة وتحديد المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها.

-المراقبة

تعتبر عملية المراقبة هي المكون الأخير من العناصر الاساسيه وهي عبارة عن العملية التي تستخدمها المؤسسة لتقييم جدوى النظام خلال فترات زمنية.

- خصائص النظام:

حتي يكون النظامفعالاً يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية:

أولاً - الخطة التنظيمية:

تعتبر الخطة التنظيمية أحدى الوسائل التي نستطيع من خلالها ترجمة السلوكيات المستقبلية للمؤسسة في الفترات القادمة سواء كانت تحوي قرارات إستراتيجية فنية أوتكتيكية بعمق من خلال إبراز الإمكانات البشرية و المادية الممكنة من تحقيق ما تصبو إليه المؤسسة إلا أنه ينبغي تبني هذه الخطة على ضوء الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل.[1]

فالخطة التنظيمية تختلف من مؤسسة إلي أخري ولكن يجب أن تكون الخطة مرنة في كل الحالات لمقابلة أي تطور أو تغير في المستقبل كما يجب أن تكون واضحة وبسيطة للعاملين داخل المؤسسة وتتمثل العناصر الأساسية للخطة التنظيمية في:

1- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.

2- البحث عن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.

---

[1] صديق مسعود, دور الإفصاح في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية, الملتقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد, الجزائر إبريل, 2003م, ص 81.

3- حماية الأصول من خلال تقييم العامل المهني والوظيفي داخل المؤسسة

ثانياً : النظام المحاسبي:

يتميز النظام المحاسبي بخصائص أساسية تتمثل في ضرورة وجود نظام محاسبي سليم ومتكامل يكفل للإدارة سبل االافصاح من أجل تحقيق:

1-الشفافية على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات التي تمثل مصادر البيانات والمعلومات .

2- تبويب البيانات ووضع دليل لها, إذا ما تم إعداد البيانات بعناية فمن شأنه أن يسهل إعداد القوائم المالية و يساعد فى تحقيق درجة كبيرة من التوحيد في تسجيل العمليات الحسابية خاصة إذا ما تمت مصاحبة هذا الدليل بكتيب يمكن من خلاله توضيح الحسابات والقيود التي يجب إجراؤها.

3- تصميم السجلات بطريقة مناسبة ويجب أن توضع الإجراءات الخاصة بتداول هذه السجلات حتى يتم حفظها.

ثالثاً : مستويات الأداء:

تعتبر سلامة كل قسم من أقسام المؤسسة ذات تأثير مباشر على فعالية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن مستويات الأداء, حيث تمد الإجراءات الموضوعة كل الخطوات التي تضمن دقة اتخاذ القرارات وتسجيلها وذلك من خلال تقسيم الواجبات والمسؤوليات بحيث يقوم موظف بمراجعة دقة العمل واكتشاف الأخطاء. [1]

رابعاً : كفاءة الأفراد:

لا تعتمد فعالية النظام المحاسبي على تنظيم إداري ومحاسبي سليم فقط, و لكن يجب أن تتوفر لها مجموعة من الأفراد الذين يقومون بأدوارهم بتنفيذ الإجراءات بطريقة اقتصادية وفعالة.

ومن هذه الخصائص أن النظام يتكون من:

1- الإستراتيجية:

وتتكون من مجموعة من الوسائل والأعمال الأساسية التي تمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها فهي تأخذ بعين الاعتبار:

أ- الوسائل البشرية: تتركز على الأداء والكفاءة والمهنية .

ب-الوسائل المالية: تتركز على معرفة ما إذا كانت ميزانية المؤسسة مناسبة مع تطلعاتها.

---

[1] بوشدوب طلال محمد الخميني ، **الإجراءات التنظيمية والمحاسبية**, رسالة ماجستير, تخصص محاسبة, المدرسة العليا للتجارة 2007م, ص 13.

ج- الوسائل التقنية: تتمثل في التحقق والتأكد من التقنيات الموجودة, التقنيات التجارية وما شابه ذلك يجب أن تتطابق مع أهداف المؤسسة.

2-نظام القيادة:

يتمثل في لوحة القيادة التي تحتوي على مجموعة المعلومات والمؤشرات التي تساعد على:

أ- متابعة نسبة تقدم الإنجازات بالنسبة للأهداف والاستراتيجيات الموضوعة.

ب-تحليل وقياس الانحرافات.

ج- القيام بالإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

هـ- التنظيم .

مقومات الافصاح:

لتحقيق المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا بد من وجود نظام محاسبي أدارى فعال ومتكامل يعتمد على الأسس الآتية:[1]

1- خطة واضحة للوظائف التنظيمية، مشتملة على تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية, مع ضرورة الفصل بين الوظائف المتعارضة مثل التسجيل والاحتفاظ بالأصول واتباع القرارات الإدارية بكل شفافية.

2- نظام مالي سليم ومتكامل،يشتمل على إجراءات واضحة لاعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على أصول المؤسسة وسجلاتها.

3-نظام الإشراف والمتابعة:

يشمل جميع أنشطة المؤسسة و بصفة أساسية على النظام المحاسبي .

4-كوادر بشرية مؤهلة،توفر موظفين أكفاء ضروري لوجود نظام فعال ومتكامل للحصول على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها..

أولاً : المقومات المحاسبية:

ويتضمن الجانب المحاسبي لمقومات النظام المحاسبي على:

1-الدليل المحاسبي يحتوى الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسة الاقتصادية من ناحية ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية ثانية والأهداف التي تسعي إلي يحتوى الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات بما يتلاءم مع

---

[1] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني, ص 46.

طبيعة المؤسسة الاقتصادية من ناحية ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية ثانية والأهداف التي تسعي إلي تحقيقها من ناحية أخري حيث يتم تقسيم الحسابات إلي حسابات رئيسية وأخري فرعية ولابد من مراعاة الآتي عند إعداد الدليل المحاسبي،أن يعكس بما يشمله من حسابات نتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية ومركزها المالي،لابد من توفر حسابات مراقبة إجمالية هدفها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ.

2-الدورة المستندية [1]

تتطلب تحقيق نظام جيد للإفصاح فعند تصميم المستندات لا بد من مراعاة النواحي الشكلية والقانونية فلا تتم عملية الإفصاح والدقة دون توفر دورة مستنديه.

3-المجموعة الدفترية:

حسب طبيعة المؤسسة تؤسس مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية, وخاصة دفتر اليومية العام وما يرتبط به من يوميات مساعدة.

4-الوسائل الإلكترونية والآلية المستخدمة:[2]

فالوسائل التي تستخدمها المؤسسة تعتبر من أهم العناصر لإنجاز الأعمال.

5-الجرد الفعلي للأصول:

لا بد للمؤسسة من جرد موجداتها المادية من أجل السماح لعملية الإفصاح المحاسبى والدقة لمقارنة بين ماهو موجودفعلاً بما هو موجود في السجلات المحاسبية.

6-الموازنات التخطيطية،الدور الرقابي في الموازنات التقديرية يتمثل في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية وبيان أسباب الانحرافات فالموازنات التخطيطية تعتبر جزء مكمل لعملية الإفصاح المحاسبى .

ترى الباحثة أن الفعالية ترتبط بالاهداف أما الكفاءة ترتبط بالوسائل فاذا كانت الكفاءة هى أحد الاهداف التى ترغب المنشاة فى تحقيقها فإن هذا يعنى استخدام الكفاءة كأحد المؤشرات الدالة على فعالية المنشاة،علية يمكن توضيح العلاقة على اساس أن الكفاءة شرط للفعالية التى تؤدى الى طبيعة الافصاح والكم المطلوب من الافصاح عن المعلومات وان القوائم المالية تظهر جميع المعلومات الرئيسيه ، تلبى رغبة كافة المستخدمين وتساعدهم فى إتخاذ قراراتهم او الاحتفاظ بها

---

[1] فتح رزق السوافيري، وآخرون ، مرجع سبق ذكره, ص 26.

[2] عبد الفتاح محمد الصحنو فتحي رزق السوافري, مرجع سبق ذكره, ص 191.

الفصل الثاني

مفهوم وأهمية واهداف وطرق قياس الاداء المالى والعوامل المؤثره فى الاداء

وتشمل الاتى:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف وانواع الاداء المالي

المبحث الثاني:طرق قياس الأداء والعوامل المؤثرة في الأداء

المبحث الأول

مفهوم الاداء والاداء المالى

أولا: مفهوم الأداء:

هنالك عدة مفاهيم للاداء حيث أن الاداء هو عباره عن نتائج لاعمال جميع قطاعات العاملين عن مختلف تخصصاتهم ومجلات عملهم، وقد يتعلق الامر بادارة الاداء نفسة، لان جهد الاداره فى المؤسسة ينصب حول الاهداف، وعمليات التقييم ومراجعة الأداء للمؤسسة من حين لاخركما يعرف الأداء بانه نتاج للنظام (العام والجزئى) والعمليات التنظيميه من الممكن ترجمة الاداء اى مقاييس لانجاز جماعة العمل، فى المنظمة ونوعية العمل المنجز وكفاءة الاداء فيما يمكن ترجمته على مستوى وافعال وفق تقديرات المشرفين وزملاء العمل. [1]

يعرف الاداء بانه نجاح محاسبة المسئوليه يعتمد على عوامل عدة منها مشاركة مديرى مراكز المسئوليه فى إعداد موازنات الاداء ووضع معايير أداء قابلة للتحقيق ومحاسبة المدير على العناصر التى يستطيع التحكم فيها وكذلك تحقيق الاتفاق بين اهداف مديرى مراكز المسئوليه واهداف المنشاة ككل،أما الاداء فيقاس على اساس النتائج التى حققها الفرد [2]

ثانيا :مفهوم الاداء المالى

يقصد بمفهوم الاداء المالى هو المخرجات والاهداف التى يسعى النظام لتحقيقها لذا يعرف بانه مفهوم يعكس كل من الاهداف والوسائل اللازمة ،اى انه يربط بين الانشطة بين أوجة النشاط وبين الاهداف التى تسعى لتحقيقها داخل المنظمة.[3]

أما تقويم الاداء المالى لغة قيم الشىء تقيما قدر قيمته والاداء المالى هو إيصال الشى ،القضاءأو اخراج الحروف من مخارجها

واصطلاحا: عرف بانه وسيلة لتعريف الفرد بمستوى أدائه، واقتراح المتغيرات التى يحتاجها فى سلوكة واتجاهاته ومهاراته ومعرفته. [4]

تلخص الباحثة من التعريفات السابقة لتقويم الاداء الى مايلى:

---

[1] عبد السلام ابو قحيف ،إقتصاديات الأعمال(**الاسكندرية: المكتب العربى الحديث،1993م)ص 92**

[2] مجمع اللغه العربيه، المعجم الوسيط ط3 د(**. مجلة ،دار عمران، د.ت)ص 103**

[3] د. سعد صادق بحيرى، إدارة توازن الاداء،الاسكندرية، الدار الجامعيه للنشر 2003م،ص 201

[4] د .توفيق عبد المحسن ، تقييم الاداء مدخل جديد(بيروت:الدار الجامعية،1997م)ص 43

1- تتصف عملية تقويم الأداء بالاستمرارية والانتظام فهى عملية مستمره لان القيام بها مرهون ببقاء وأستمرارية الوحدة الاقتصادية وتكون منتظمة لانها غالبا ماتتم فى فترات دورية معينة.

2- التحقق من مدى كفاءة وفاعلية إدارة الوحدة الاقتصادية يعتبر الهدف الاساسى لتقويم الأداء.

3- العمل على التأكد من مدى أستغلال موارد الوحدة الاقتصادية وأمكانياتها المادية والبشرية المتاحة حتى يتم تحقيق أهدافها.

4- تتطلب عملية تقويم الأداء توفير معايير للأداء تمثل أنماط للأداء المستهدف (المخطط) وتظهر أهمية تلك المعايير فى أنها تمثل الأساس الذى بموجبة تتم عملية المقارنة بين الأداء الفعلى مع الأداء المستهدف (المخطط) حتى يمكن الحكم على مدى كفاءة وفعالية إدارة الوحدة الاقتصادية فى أستغلال مواردها وتحقيق أهدافها.

5- أكتشاف الانحرافات وتحديدها وتحليها لمعرفة أسبابها والعمل على أتخاذ الأجراءات التصحيحية بشأنها لمنع تكرارها فى المستقبل.

ثالثا: أهداف تقويم الاداء

تكمن أهداف تقويم أداء الافراد فى عدة محاور منها:

(1) وجود نظام لتقويم الكفاءة يؤدى الى رفع مستوى الافراد وحسن الانتاجية والتعرف على نقاط القوة والضعف وكيفية تحسين الاداء على ضوء تقويم الاداء يتم حساب المكافاة

1. إمداد الافراد بالمعلومات عن نتائج أدائهم وأظهار نقاط القوة والضعف لهم
2. تحقيق موضوعية نظام التقويم لاداء الافراد ودقة تقدير المكافاة
3. يترتب على نتائج التقويم إتخاذ الاجراءات المناسبة فيما يتعلق بالترقيات والنقل والتدريب
4. يؤدى الى فاعلية والاشراف لتفهم المرؤوسين لأسس معايير تقويم الاداء
5. يسهم فى تنمية المهارات العامة نتيجة لتعرف كل فرد فى التنظيم على نقاط القوة والضعف فى أدائه وكيفية تطويره
6. يترتب على نتائج التقويم إعادة النظر فى سياسات الأفراد ووضع الخطط والبرامج التى تحقق الأستفادة فى القوى العاملة بأحسن الأساليب وأقل التكاليف .

رابعا: أهمية تقويم الأداء المالي:

تظهر أهمية تقويم الأداء المالي في الاتى:

1/تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

2/متابعة أعمال المنشأة وفحص ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعالية وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات أو بيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمنشأة واستثماراتهاوفقاً للأهداف العامة،الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

أ. تقييم سيولة المنشأة.

ب. تقييم ربحيتها أو العائد من الربحية في الأسهم.

ج. تقييم مديونية المنشأة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمنشأة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي حيث أن الغرض من تقييم السيولة هو معرفة كيفية توزيع المنشأة لمصادرها المالية واستثماراتها والغرض من تقييم الربحية أو العائد من ربحية الأسهم هو مدى قدرة المنشأة في خلق استثمارات تحقق عائد ربحية عالي مما يساعد في تقوية المركز المالي والغرض من تقييم مديونية المنشأة لمعرفة مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي.ويعتبر تقييم الأداء من الإجراءات ذات الاهميه بالنسبة للتنظيم ،إذ انه يرتبط بالفرد وعلاقته بالعمل ،فهو مفهوم يهتم بقياس مستوى الاداء بالاضافه الى الخصائص الذاتية التي يميز بها الشخص ،والتى تؤثر بدورها على الكيفيه التى يؤدى بها وظيفته تاكيدا" لتلك الاهميه ،يحقق كثيرا من الاهداف والمزايا التى يمكن تناولها فيما يلى :-

1- يستفاد منه فى الحكم على السياسات الخاصه بشؤون العاملين ،مثل الاختيار والتعيين والترقيه والنقل ومنح العلاوات والمكافاءات التشجيعيه فضلا عن اتخاذها اساسا موضوعيا لاجراء وتاديب ومحاسبة العاملين[1]

2- يساعد الاداره ان تقف على مستوى اداء الفرد وتحديد مواطن الضعف بدرجة تمكنها من تحديد الحاجه الفعليه للتدريب دون غيرها فعلى سبيل المثال قد يكون مجال التدريب المطلوب

---

[1] قبيل عشوش ،السلوك الانسانى والتنظيمى فى الاداره الجيزه 206)

هو اسلوب التعامل مع الجمهور اواساليب الاشراف والتوصل الى بعض مشكلات العمل وتطوير أساليب الأداء .

3- يمكن الاداره من معرفة سلوك الرؤوساء والمشرفين تجاه مرؤوسيهم والوقوف على اهتمامهم ودرجة العداله فى تقويمهم للعاملين معهم .

4- يساعد الاداره فى معرفة الكفاءات المتميزه والعناصر الجيده

6- يوفر معلومات عن الكيفية التي تؤدي بها العمال ،وهل هي جيدة أم لا.

7- توفير معلومات تفيد في تحديد مسئولية تللك الأعمال واجراء المحاسبة والمساءلة عن الأخطاء.

8- توفير معلومات تمكن من تطوير أداء الأفراد.

خامسا: أهداف قياس الأداء:

تسهدف عملية قياس الأداء ثلاثة مستويات هي المنشأه المدير ،الفرد او العامل وتشمل تلك الغابات بالأتي: على مستويات المنشأه ككل تتمثل بالأتي: مناخ ملائم من الثقة والتعامل الأخلاقي .رفع مستوى أداء العاملين واستثمار قدراتهم وامكاناتهم بما يساعدهم علي التقدم والتطوير.

تقييم برامج وسياسات إدارة واعداد البشرية كون نتائج العملية يمكن أن تستخدم كمؤشرات للحكم علي دقة هذه السياسات .

مساعدة المنشأه في وضع معدلات أداء معيارية دقيقه.

أما على مستوى المديرين فيهدف إلي تطوير العلاقات الجيدة مع العاملين وتنمية مهاراتهم وإمكاناتهم الفكرية تمكن إلي زيادة شعور العاملين بالعدالة وذلك بأخذ جميع جهودهم المبذوله في الاعتبار من قبل المنشأه يجعلهم أكثر شعورا بالمسئولية ويدخلهم إلي العمل باجتهاد وجدية تامه. (1)

مفهوم الكفاءة ومعاييرها :

الكفاءه تعني تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام موارد محدودة وتحقيق مستوى معين من المخرجات باستخدام أقل قدر من الموارد ،فيلاحظ الباحث بأن هناك عادة تعريفات للكفاءة من قبل الكتاب والباحثين ،كما يلاحظ ايضا بوجود تداخل بين الكفاءات والفعالية.

---

(1) سوزان علوى ادارة الموارد البشريه القاهره النهضة العربيه 2004م ص54

علي تقليل الهدر والعطل في الطاقة الانتاجية.

تري الباحثه أن هذا التعريف ركز علي الكفاءة الفنية و الإداريه منها،كما عرفها د.أحمد ماهر بأنها "تعبر عن مستوى استغلال الموارد المتاحة أي انها ترتبط بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لأقصى درجة ممكنة.

وقد وصف بيتر دراكر الكفاءة بأنها "استخدام الأشياء بالطريقة الصحيحة أما استيفن كعني فقد عرفها بأنها " هي عمل الكثير في وقت قليل والكفاءه تلغي الهدر وتحقيق الانجاز والسلامة والسرعة والتقدم والرقي ،أن الكفاءة مطلب ولكن هذا المبدأ يفترض أن الاسراع هو الأفضل"

ومن خلال هذه التعريفات ترى الباحثة أن قدره المنشأه علي تحقيق أهدافها المستوى المطلوب يعتمد علي الكفاءه بأنها"عملية استغلال الموارد المتاحة استغلال أمثل وفق الخطط والموازنات المعده مستقبلا أو توفير معلومات وبيانات مفيدة وموثقة حينها وفي الوقت المناسب بغرض أهداف المنشأه"

هنالك تداخل بينها وبين مفهوم الفعالية حيث أن الكثير من المستخدمين يخلط بينها ،فالبعض يرى أنهما مترادفان في المعني ويمكن أن نوضح الفرق بينهما بتعريف مفهوم الفعالية وايجاد العلاقه بين المضمونين فقد عرف الفعالية د.أحمد ماهر بانها "تعبر عن مدى تحقيق النتائج المرغوبة من استخدام الموارد فكلما كانت النتائج جيدة كلما كانت الفعالية عالية وهكذا".

وتلاحظ الباحثه أن تعريف بيتر داكرو لم يضع تعريف بين الكفاءه والفعالية وبالتالي ترى الباحثه أن الفعالية ترتبط بالاهداف اما الكفاءه ترتبط بالوسائل فاذا كانت الكفاءه هي أحد الاهداف التي ترغب المنشأه في تحقيقها فإن يعني استخدام الكفاءه كاحد المؤاشرات الدالة علي فعالية المنشأه.[1]

علاقة الكفاءة بالفعالية:

يمكن توضيح العلاقة علي اساس أن الكفاءة شرط للفعالية ومن ثم لايكون الأداء فعالا حتي يكون كفوا ولكن يمكن ان يكون الأداء كفوا وليس فعالا وذلك حينما يتم استغلال الموارد استغلال أمثل ولكنه في غير المجال المفيد ،فاذا اعتبرنا الكفاءة تعبر عن الاستغلال فهي تحقيق النتائج التي حددتها الإدارة نفسها فالكفاءة تهدف للوصول إلي الفعالية.

---

[1] د . خالد عبد الرحيم مطر البيني، إدارة الموارد البشريه، مدخل أستراتيجى ، عمان ،دار وائل للنشر،2003م ص 200

ويعتبر مفهوم الكفاءة الإدارية من أهم المفاهيم الجديدة لتطوير علم الإدارة وتهدف الإدارة إلي تحقيق الكفاءة الإنتاجيه كهدف نهائي والتي أصبحت مقياس كشف الأداء ووسيلة لتطوير المنشأت.[1]

مؤشرات ومعايير الكفاءة : تتمثل الكفاءة في المنشأة أو المشروع في مدى قدرة أدائه علي تحقيق هدف واحد أو أكثر من مظاهر الكفاءة التالية:

أ- زيادة حجم المبيعات.

ب -توسيع الأنشطة الانتاجية.

ت -خفض لتكلفة المبيعات ومايتعلق بها من النفقات الإدارية.

ث -الاحتفاظ بجودة واساليب العرض والبيع وتسهيل طرقة.

ومن المؤشرات التي تعكس المظاهر المشار اليها فتتمثل في الاتي:3

(1) تطوير هيكل الربع الأجمالي ويشمل

(2) تطوير حجم المبيعات .تطوير تكلفة المبيعات**.**

(3) تطوير حجم المبيعات .تطوير تكلفة المبيعات**.**

تطوير العائد الاجمالي وذلك بالنسبة للمنشأة ككل أو منتج من المنتجات أو كل قسم من أقسام البيع و التوزيع حسبما يتطلب التفاصيل والتحليل التي يشير اليها التحليل الاجمالي.

1. تطوير التوزيع النسبي لبنود النفقات الإدارية والعمومية هذا ومن الممكن في مجال قياس كفاءة أداء نشاط مثل نشاط هذه المشاريع الاستثمارية واستخدام مايعرف بمؤشر القوة الكسبية والذي يتمثل في المعادلة التالية:[2]

معدل دوران رأس المال = قيمة المبيع/ قيمة المبيعات

أو الربح /راس المال المستخدم.

هامش الربح = الربح الاجمالي / قيمة المبيعات.

حيث يمكن استخدام هذه المؤشرات للتعرف علي الاسباب العامة لتدني أو تحسن هيكل الربحية في المنشأة.

---

[1] راويه حسن ، إدارة الموارد البشريه، رؤيه مستقبليه، الاسكندرية، الدار الجامعيه،2003م ص 203.

[2] عبد الرحمن الزين النور ،تقويم الاداء واثره فى تحسين كفاءة العمليات فى الشركات، رسالة دكتوراة فى إدارة الاعمال غير منشوره جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا،2003م

معايير الأداء في مراكز المسئولية المختلفة

3- معايير الأداء في مراكز التكلفة

تعتمد التكاليف اساسا بتقييم أداء المدير المسئول عن مركز التكلفة ، أما مقياس الأداء فيه فيعتمد علي التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطيه مثل موزانة تكاليف الانتاج المتبعة علي معايير التكاليف ،فالتكاليف المعيارية هي تكاليف محددة مقدما أي تمثل خطة للتعليم علي تكلفة الأداء الفعلي باجراء المقارنة بين التكاليف للأداء الفعلي وبين التكاليف المعيارية ،هذا الأداء وتمثل نتيجة هذه المقارنه الانحراف الاجمالى لعنصر التكاليف.

بناءا على الاستنتاج أعلاه تعرف الباحثة الأداء بأنه أهميه تنصرف إلى العملية التي تتضمن قياس كفاية الفرد بهدف أوجه القوه والضعف في انجاز واجبات وظيفته من ناحية تقدير صفاته واتجاهاته السلوكية إثناء ممارسته لعمله من ناحية أخرى. [1]

---

[1] عبد الرحمن الزين النور ، **المرجع السابق** ، ص**62**

المبحث الثاني

طرق قياس الاداء والعوامل المؤثره فى الاداء

أولا: طرق قياس الأداء

هو من المقاييس التي تستخدم في اغلب الأحيان هي مقاييس فعالية المنظمة لقياس الأداء وتشمل كل من مقاييس الفعالية ألاقتصاديه والسياسية والداخلية والخارجية والرقابية والبيئية ، ونظرا إلى وجود عوامل خارجية وهذا مايميز بين قياس الأداء المؤسسي والقياس التقليدي للأداء لذلك أن قياس الأداء المؤسسي يحقق ثبات وحدة القياس وذلك في جميع الأحداث المحاسبية باستخدام مقياس عام لذلك تعددت الطرق التي تستخدم في قياس أداء العاملين خلال السنوات القليلة ومن هذه الطرق مايلى

يسعى النظام الانتاجى إلى توفير كم ونوع المنتجات المستهدفة في الوقت المناسب ،بالتكلفة المناسبة. ويمكن الحكم على كفاءة أداء النظام الانتاجى .

من فوائد قياس الادء:

1-تحديد الأهداف ، أو عدم بذل الجهد المطلوب في تحديدها مما يجعلها أهدافا بعيده عن اى قياس أوتقويم موضوعي

2- الارتكاز على أهداف واضحة قابله للقياس.

3-يمكن من اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية والتحفيزية في أوقاتها المناسبة.

4- يحقق رضاء المستفيد من الخدمة وتجاوز توقعاته والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

5- المساعدة في أعداد ومراجعة الميزانية إضافة إلى المساهمة في الجهاز الحكومي التي تقوم بمسؤولية أداء الخدمات.

لذلك يتطلب ، وضع قياس الأداء المؤسسي في تحديد مؤشرات الدقة التي يعتمد عليها كعنصر أساسي في نجاح عملية القياس . فهي عملية ليست سهله يسبقها وضع مجموعة الأسس اللازمة لاختيار المؤشرات في حين يجب أن تليها عملية متابعة ورقابه مستمرة . ضمن هذه المؤشرات وبالتالي يمكن متابعة الأداء وتحديد انحرافات سيره أثناء التنفيذ ومعالجتها .

أنواع الأداء المالي:-

من أنواع الأداء: - هناك أربع أنواع رئيسيه يمكن استخدامها من اجل فحص مدى التقويم فى تحقيق الأهداف التسويقية ،وتشمل مايلى:

-تحليل المبيعات وهى وسيله من وسائل الرقابة التي يستخدمها المدراء في منظمات الأعمال من اجل التأكد من ان يسير طبقا للخطة الموضوعة ويتطلب الأداء المالي تقييم كل من السيولة

وهيكل التمويل، استخدام الأصول الثابتة، ربحيه الأصول المستمرة وكفاءة عملية التشغيل . كما يوضح الجداول التالي أكثر معدلات تقويم الأداء المالي:

جدول (2 - 2): أكثر معدلات تقويم الأداء المالي:

بنود التقييم	المؤشرات
السيولة	نسبة التداول (الأصول المتداولة (الخصوم المتداولة) -نسبة السرعة النقدية وما يعادلها/الخصوم المتداولة -سرعة دوران النقدية (المبيعات/ النقدية وشبه النقدية) -المخزون إلى صافى رأس المال العامل المخزون /الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة
الرافعة	-نسبة المديونية إلى الملكية (اجمالى المديونية /صافى حقوق الملكية) -الأصول الثابتة إلى الملكية(أصول ثابتة /صافى حقوق الملكية -معدل التمويل بالقروض
الربحية	- اجمالى العائد من التشغيل (ربح التشغيل/المبيعات) - -صافى العائد من التشغيل(صافى ربح التشغيل /المبيعات) - -معدل العائد على المبيعات(صافى الربح قبل الضرائب/اجمالى الأصول) - -معدل عائد على رأس مال(صافى بعد الضرائب/ صافى حقوق الملكية) - -معدل عائد على رأس مال(صافى التشغيل/ صافى رأس مال العامل

زهير ثابت كيفية تقويم أداء الشركات(القاهرة :دار قباء **1**2001ص**60**

العوامل الداخلية الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي:

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالى فيما يلى:

1- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمشآت وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والعلاجات والمسئوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية و الوظائف الإدارية هو عدد المسئوليات الإدارية في المنشأة وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين ويؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المنشأة اتخاذ القرار بفاعلية

2- التكنولوجيا:هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات وعلى المنشأة تحديد التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها. وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه أداء المنشأة والتي لا بد لهذه المنشأة من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويرها بهدف الملاءمة بين التقنية والأداء.

3- **الحجم:**يقصد بالحجم تصنيف المنشأة الى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة حيث توجد عدة مقاييس لحجم المنشأة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع ويعتبر الحجم .

من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمنشأةسلباً فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء المنشآت حيث أنه بزيادة الحجم فإن إدارة المنشأة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية،وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة ويتضح أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية[1]

أهداف القدرة الإيرادية: تتمثل أهداف القدرة الإيرادية في تحقيق الاتى : [1]أ/قياس كفاءة وترشيد استخدام الموارد من أجل حجم عوائدها مع الأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة.

---

[1] **المرجع السابق، ص 50.**

[1] **د. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة (الرياض: دار المريخ للنشر، 2000م)، ص 28.**

ب/تلعب دوراً جوهرياً في تأمين وتشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.

ج/ السيولة واليسر المالي :السيولة المالية هي انعكاس لقدرة الإدارة على تحويل أي استخدام للأموال إلى مال حاضر بادئ في خسارة ممكنة وفي أقصر وقت متاح باقل جهد. كما تهدف السيولة واليسر المالي إلى تحديد قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين استحقاقها في ظل تحقيق حالة من التوازن بين الاحتياجات التمويلية ومصادرها.

د/ التوازن المالي:يعرف بأنه الحالة التي يظل معها رصيد النقديةموجباً في كل لحظة بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل.ويمثل التوازن المالي بين رأس المال الثابت والأصول الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

ويعتبر أحد مقومات ومكونات الأداء المالي والاقتصادي لمنظمات الأعمال والمنشآت الحكومية ويساهم في خلق القيمة التنافسية للمنظمات.

هـ/ السيادة الماليـة: إن السيادة المالية للمنظمة تمثل قدرتها للحفاظ في كل لحظة على استقلالها كشرط جوهري فهي توضح درجة حرية المنشأة في اتخاذ أي قرار مناسب وبموجب ذلك تستطيع ممارسة سلطتها القرارية. وإن هدف السيادة المالية هو تأمين استقلال اتخاذ القرارات في المنشأة فهو يكشف مقدرتها سواء في التخلص من نشاط ما أو التمسك بفرصة استثمارية ما [2].

ويبلور هذا الهدف سلطة المنشأة المستقلة في إعادة توجيه انشطتها بكامل حريتها لذلك من الطبيعي أن تمثل السيادة هدفاًمميزا للملاك.

و/ المرونـة:إن المرونة كهدف مالي تعبر عن مستوى التكيف ودرجة الدافعية للمناورة مع المصادر الممكنة حتى تستطيع المنظمة من مواجهة المواقف الخطرة المتعددة تتمثل المرونة في إمكانية التكيف مع المتغيرات البيئية فتبنى المجالات الاستراتيجية الملائمة والمتوافقة ونوع القوة المقابلة.

المرونة الداخلية: هي التي تعكس ردود الفعل تجاه الأحداث محركها هو تكيف المصادر المؤمنة بقابليتها للتقسيم والتوزيع ودافعيتها حضورها.

المرونة الخارجية: تقوم بمواجهة ضغوط الأحداث ومقاومتها.

---

[2] **المرجع السابق، ص 407.**

شكل (2 - 1) : مصادر المرونة

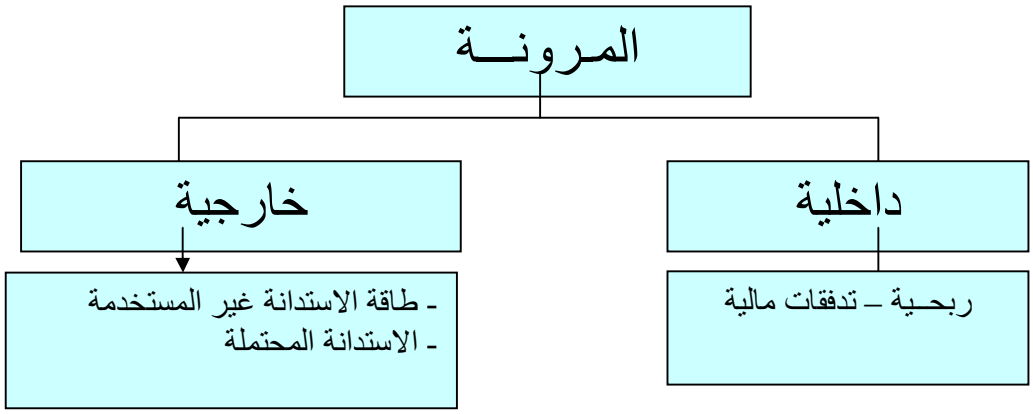

العوامل الادارية بالنسبة للاداء المالى

وتعرف بمدى تحقيق القدرة الإرادية في المؤسسة, و يعنى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية , بمعنى آخر قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من اجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثه والبعض يعرفه بمدى تمتع المؤسسة بهامش أمان ,يزيل عنها العسر المالي(ظاهره الإفلاس) أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

ايضا يقوم الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية :- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة فى إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرياح،و مدى تغطية مستوى النشاط للمصروفات العامة.

عليه فإن العوامل الادارية بالنسبة للأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على أنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة، إذا لم يؤخذ الظرف الإقتصادى والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة,وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المرودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.

ثانياً: تعريف تقييم الأداء المالي

ويعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديمحكماً ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددةسلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومدي تحقيق الأهداف لمعرفة مستوي الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة

مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.وفي ضوء معايير محددةسلفاً تقديم إجراءات ووسائل طرق القياس وتتبع أهمية تقييم الأداء المالي للإدارة للأسباب التالية:

تحديد مستوي تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة, حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسةوفقاً للموارد المتاحة في حين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يساعد فى الوصول إلي أهداف المؤسسة.

تقوم كل دراسة مالية بتقييم أداء المؤسسة وتطوره خلال وقت معين مقارنة مع اقرانه المنافسين, في الواقع تقاس الفعاليةبدءاً من الفروق المنسوبة إلي معيار مرجعي أو متفق عليه, إذًا هي تعتمد الى حد كبير على تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة والدائمة والمنهجية حتي يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة وكما هو الحال لأي مؤسسة, وتعتمد الفعالية على استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة على الميزانية،إن المؤسسات الرائدة هي التي تستطيع نمذجة مستقبلها بناءاً على أهداف واضحة وفي ظل توزيع مواردها في المجال والوقت المناسب بشكل يعمل على تفادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة. [1]

أولاً :أسباب تباين تحديد مفهوم الأداء المالي:

يأتي هذا الوضع في ظل غياب تام لمفهوم للأداء المالي ومحدداته كل طرف يفسره بما يخدم مصالحه فالمساهم يسعي لتعظيم ثراءه والمؤسسة تسعي نحو إنماء حصيلة الضرائب والمجتمع يود وينتظر الرخاء ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية وبسبب عمق الفجوات في التباعد عند هؤلاء وهؤلاء والاختلاط في الأدوار وعمليات التقييم والتحكيم إلي عدم رضا الأفراد ومنه النفور.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي:[1]

يبرز دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض ايجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال, ولا يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق أقصي الإيرادات و بأقل مخاطرة.

---

[1] د. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة (الرياض: دار المريخ للنشر، 2000م)، ص 28

[1] رسمية قريا قس ,أسواق المال ,الدار الجامعية للنشر والتوزيع,القاهره,مصر,1999,ص 353.

تهدف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلي تحقيق الربح لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لأزمة للإجراء الرقابي في المؤسسة فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة وترشيد استخدامات الموارد المتاحة وهذا يساهم في بقاءها في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.[2]

يتوقف أداء المؤسسات الاقتصادية على توضيح ما يلي:[3]

- هل يجب النظر إلي الأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم؟
- هل يمكن التنبؤ بالأداء المستقبلي؟ إذا كان نعم هل يمكن التوقع على أساس دراسة ميدانية؟

تتمثل الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء فيما يلي:

قدرة التمويل فى نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان, التوظيف الكفء للأموال.[4]

يتوقف مستوي التقييم على مدى سلامة وفعالية النظام المعلوماتي بين فروع المؤسسة بالإضافة إلي القوائم المالية التي سنتطرق إليها في المباحث الآتية:

ثالثاً: نظام الأداء المالي:

حتي تتمكن المؤسسة من الحكم على كفاءة استخدام الأموال داخلياً وإعداد الخطط المالية للفترات المالية المقبلة تحتاج إلي تقييم الموقف المالي للفترات السابقة ومقارنة الإنجاز الفعلي لما هو مستهدف كما تتم مقارنة المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترات السابقة وذلك بالمؤشرات النمطية للمؤسسات العاملة في نفس السوق المالي والتي لها نفس خصائص المؤسسة موضوع التقييم.

تهدف المؤسسة أساساً إلي تعظيم الأرباح وزيادة الإنتاج حيث يعبر عن ذلك قدرة المؤسسة على تحقيق النمو والزيادة المستمرة في الأرباح المحققة والمتوقع تحقيقها في المستقبل عن طريق زيادة العائد على الأموال المستثمرة.

وهناك عوامل تؤثر على الأداء المالي ونسب المالية وتقسم هذه العوامل إلي عوامل داخلية وأخري خارجية.

---

[2] السعيد فرحات جمعة ,مرجع سبق ذكره,ص 41

[3] المرجع نفسه,ص42

[4] رسمية قريا قس ,مرجع سبق ذكره ,ص 376

1-العوامل الداخـلية:

كذلك تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية تؤثر على أدائها المالي وربحيتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف والمصروفات وأهم هذه العوامل:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة.
- إدارة السيولة.
- المؤشرات الخاصة بالربحية.

2-العوامـل الخارجـية:

تواجه المؤسسة مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها وربحيتها ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة على هذه المتغيرات وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه المتغيرات ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية وأهم هذه التغيرات:

- التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات.
- القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات ومنافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء المالي:

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلي الأطراف المعنية كما أنها تعد المصدر الرئيسي لتزويد المراجع الداخلي بالمعلومات المالية التي تشمل جميع جوانب المؤسسة وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال ما يلي:

- مفهوم القوائم المالية.
- أهداف القوائم المالية وأسس تعديلها.
- العناصر الأساسية للقوائم المالية.

مفهوم القوائم المالية:

للقوائم المالية عدة مفاهيم وخصائص وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا الجزء.

أولاً : تعريف القوائم المالية:

تعرف القوائم المالية بأنها: "عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة أو مركزها المالي عن فترة مالية ماضية أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مقبلة.[1]

كما تعرف أيضاً : "على أنها أداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي ولتحقيق أهداف المحاسبة المالية, فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي بل هي النهاية لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة"[2]

ومما سبق نستنتج أن القوائم المالية هي وسيلة تعبر عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي, وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعنية سواء كانوا داخليين كالإدارة والملاك أو خارجيين كالمساهمين والمستثمرين.

ثانياً: خصائص القوائم المالية:

من أهم الخصائص التي تتميز بها القوائم المالية نذكر ما يلي:[3]

1-القابلية للفهم:

يعني إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم بافتراض أن لديهم مستوي معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

2الملائمة:تكون المعلومات ملائمة في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الإحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت أحداث ماضية أو حاضرة أو مستقبلية

3 . الموثوقية:ويقصد بها خلو القوائم المالية من الأخطاء المهمة والتحيز و إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة تعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقديمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وان تكون محايدة وخالية من التحيز , وتتخذ من الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحزر وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

---

[1] حسين القاضي ,مأمون توفيق ,المحاسبة الدولية ,الدار العلمية الدولية,الأردن,2000,ص200

[2] يحي أحمد مصطفى قللي ,أساسيات المحاسبة الإدارية,أتراك للنشر والتوزيع,مصر,2003,ص17

[3] حسين القاضي,مأمون توفيق,مرجع سبق ذكره,ص 169

4.القابلية للمقارنة:ويقصد بها جعل قراء القوائم المالية قادرين على أجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك بناءا على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

5. الإفصاح:ويكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة فى القياس وفى إعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير فى تلك السياسات وإظهار القوائم المالية للفترات السابقة.

أهداف القوائم المالية وأسس تعديلها :تسعى القوائم المالية لتحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها تقديم معلومات عن المركز المالي للمؤسسة.

أولا :أهداف القوائم المالية

تقوم القوائم المالية:[1]

-توفير معلومات عن المركز المالي والأداء , والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة فى قائمة منفصلة عن قائمة التدفقات النقدية،قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم التي تستخدم حاليا بواسطة محللي القوائم المالية وتهدف إلى تحويل قائمة الدخل إلى قائمة للنقدية الواردة والصادرة من والي المؤسسة.

-تساعد القوائم المالية فى تقديم معلومات مفيدة فى مجال تخطيط الاحتياجات النقدية المستقبلية.

وقد ورد في هذا الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف الى توفير معلومات مساعدة فى صنع القرارات الإدارية .[1]

كما ورد أيضا من خلال لجنة معايير المحاسبة الدولية أن القوائم المالية تلبى حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية , إلا أنها تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية ,ومن الهداف القوائم المالية نجد أنها تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم حول الاستمرار في الاستثمار في المؤسسة أو التنازل عنه.

---

[1] **احمد نور , المحاسبة المالية ,الدار الجامعية ,مصر,2004م,ص 781**

[1] **القاضى حسين ,مامون توفيق ,المحاسبة لمحاسبة الدولية ,الدار العلمية الدولية ,الاردن ,2000**

تحظى القوائم المالية باهتمام كبير من قبل المؤسسات التى تقوم باعدادها ومن قبل المهتمين بشئون المؤسسة لانها تقدم معلومات مفيدة بالنسبة لهؤلاء الاشخاص, وتتلخص الاهداف الرئيسة للقوائم المالية فيما يلى :[2]

1. تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات:

يتمثل الهدف العام للقوائم المالية فى توفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات, لذلك يجب ان تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المحتملة للاستثمارات والاقراض ويجب ان تكون المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية سهله الفهم لدى كافة المستخدمين لها ,والذين لديهم فهم معقول للانشطة الاقتصادية و لديهم الرغبة فى دراسة حركة التدفقات النقدية و درجة المخاطر المرتبطة بها.

2. تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية :

يعد الاهتمام الاساسى للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فقرارات الاستثمار والاقتراض تتخذ طبقا لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية,فهدف المستثمر يتمثل فى استرداد الاستثمار الاصلى والحصول على عائد يتمثل فى تدفقات نقدية من التوزيعات او الزيادة فى قيمة الاستثمار عند البيع ويتوقع الدائنون كذلك استرداد اصل القرض اضافة الى العائد النقدى والمتمثل فى الفوائد ,وعند اتخاذ القرارات يجب على المستثمرين والدائنين دراسة كمية التدفقات النقدية ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

3. تقديم معلومات عن موارد المؤسسة:

يجب ان تحتوى القوائم المالية على معلومات تحدد بوضوح موارد المؤسسة والتزاماتها.

4. تقديم معلومات عن أداء المؤسسة والقدرة الكسبية لها :

تساعد القوائم المالية على عملية التنبؤ باداء المؤسسة انطلاقا من ادائها فى السنوات السابقة.ثانيا - أسس تعديل القوائم المالية:[1]

- حساب البيانات التاريخية المعدلة

---

[2] **كمال الدين مصطفى الدهراوى ,تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار,المكتب الجامعى الجديد,الاسكندرية,مصر,2006**

[1] **حيدر محمد على بنى عطا ,مقدمة فى نظرية المحاسبة والمراجعة ,دار الحامد للتوزيع والنشر ,عمان, الاردن ,2007,ص 271-270**

- تحويل البيانات التاريخية التى تم اعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما الى بيانات تأريخية معدلة بوحدات من النقود ذات قوة شرائية حالية.

- يتم التمييز بين نوعين من التعديل :

1. التعديل غير الدورى :

يقوم على فكرة إعادة تقدير بيانات القوائم المالية التاريخية بقياسها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة فى تواريخ غير منتظمة

2. التعديل الدورى :

يعد تعديل القوائم المالية بوحدة قياس نقدى ذات قوة شرائية عامة فى نهاية كل دورة.

- عملية التعديل لابد أن تكون شاملة وتغطى جميع بنود القوائم المالية .

العناصر الأساسية للقوائم المالية :

تتكون العناصر الأساسية للقوائم المالية من :

1. الاصول:

هى المنافع المستقبلية المحتملة التى يحصل عليها او يتم السيطرة عليها بواسطة مؤسسة ما كنتيجة للأحداث والعمليات الماضية .

2. الخصوم:هى تحضير مستقبلى للمنافع الاقتصادية التى تظهر من الالتزامات الحالية على مؤسسة ما بنقل اصول او تقديم خدمة لمؤسسات أخرى فى المستقبل كنتيجة للعمليات أو الاحداث الماضية.

3. حقوق اصحاب راس المال:

تمثل مقدار ما تبقى من اصول المؤسسة بعد استبعاد خصومها بمعنى أنها تعادل دائما صافى الاصول (النتيجة الصافية) , ولهذا يطلق عليها اصطلاحا القيمة المتبقية لأصحاب رأس المال وتنبثق هذه القيمة من حقوق الملكية .

4-الإيرادات :هى مقدار زيادة الأصول أو نقص الخصوم أو كليهما معا خلال مدة زمنية معينة نتيجة لإنتاج السلع أو بيعها أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام الأصول التى تملكها.

5-التكاليف: هى انقضاء أصل أو تحمل التزام او كليهما معا خلال فترة زمنية معينة نتيجة لتأدية خدمات للغير وكذلك الأنشطة التى تستهدف الربح وتشكل العمليات الرئيسية المستمرة للمؤسسة .

6-المكاسب والخسائر :المكاسب هى الزيادة فى حقوق أصحاب رأس المال التى تنتج من العمليات الفرعية للمؤسسة مع غيرها من المؤسسات الاخرى ,والخسائر هى نقص فى حقوق اصحاب رأس المال التى تنتج من العمليات الفرعية للمؤسسة مع غيرها ومن الاحداث والظروف الأخرى التى تتأثر بها خلال فترة

7-صافى الدخل أو صافى الخسارة:

هو مقدار الزيادة فى حقوق أصحاب رأس المال فى صافى الأصول وينتج صافى الدخل من اللإيرادات والتكاليف والمكاسب والخسائر التى ترتبط بتلك الفترة الزمنية , ويتضمن ذلك كافة التغيرات فى صافى الأصول خلال تلك الفترة .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذه تعريفية عن الصندوق القومي للمعاشات

المبحث الثاني : المقابلات الشخصية- تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل الثالث

الصندوق القومي للمعاشات بالسودان

أولا: نبذة عن الصندوق القومي للمعاشات

صدر أول قانون للمعاشات بالسودان في ديسمبر 1904م في وقت متقارب مع صدور تلك التشريعات في بعض الدول الغربية المتقدمة ، ويذكر أن السودان قد سبق في هذا المجال كافة دول المنطقتين الأفريقية والعربية ولهذا السبب جاء تكريم السودان باتخاذ الخرطوم مقراً للمركز العربي للتأمينات الاجتماعية (وهو أحد أجهزة منظمة العمل العربية التابعة لجامعة الدول العربية).

وقد شهد نظام المعاشات من خلال القوانين التي صدرت في أوقات مختلفة تطورات في الجانب التشريعي كان لها الأثر الكبير في تحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين إلا أن عوامل مختلفة استجدت خلال العقود الثلاثة الماضية قد حدت من الأثر الإيجابي وقادت بالتالي لعدم تحقيق النتائج المرجوة في الآونة الأخيرة.

ظل نظام المعاشات بالسودان يبحث دوماً عن آليات مختلفة ومتتالية لتجاوز تلك الآثار السالبة على أرباب المعاشات ، فاستحدث وضع حد أدنى دورياً لمقدار المعاش واستخدمت مؤخراً حزمة من مشروعات الرعاية والتنمية الاجتماعية للمعاشين ،وما تزال المساعي مبذولة ، وتوجت مؤخراً بإدخال مجموعة من التعديلات على القانون الحالي كان أبرزها اعتماد المرتب الشامل بدلاً من جزء محدود منه في تسوية المنافع لتقليل الفجوة بين مقدار الدخل أثناء الخدمة وبين المعاش التقاعدي بهدف تحسين الظروف المعيشية للمتقاعدين.

التطور التشريعي لقوانين المعاشات:

تعتبر القوانين بوجه عام (وقانون المعاشات ليس استثناء من ذلك) مرآة تعكس أوضاع المجتمعات التي تصدر فيها وما تشهده من تطورات في الحقب المختلفة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد شهدت قوانين المعاشات منذ صدور أول قانون (قانون معاشات الحكومة لسنة 1904م) وحتى صدور القانون الحالي (قانون معاشات الخدمة العامة لسنة 1992م تعديل لسنة 2004م) تطورات كبيرة يمثل بعضها تحولات جذرية . ويمكن من

خلال العرض الموجز لملامح القوانين المختلفة التي صدرت خلال المائة عام من مسيرة نظام المعاشات بالسودان الوقوف على ذلك [1].

قانون معاشات الحكومة لسنة 1904م:

صدر هذا القانون خلال الحقبة التي كان السودان فيها تحت الاحتلال وكان طبيعياً أن يحمل بصمات تلك الفترة ، صدر في 1904/12/1م.

لم تكن الخدمة بموجب قانون المعاشات حقاً أصيلاً للعاملين بالدولة ونصت أحكامه على تطبيق القانون على العاملين بالخدمة المستديمة بحكومة السودان الذين تقرر الحكومة خدمتهم تحت قانون المعاشات (بموجب قرار يصدره السكرتير المالي لحكومة السودان) ويجوز للسكرتير المالي عن طريق إصدار قرار بالجريدة الرسمية اعتبار أي موظف بالخدمة المعاشية إذا لم يكن مستوفياً لمتطلبات تلك الخدمة.

ينقسم العاملين الخاضعين للقانون لفئتين لكل فئة التشريعات الخاصة بها داخل القانون، وتعكس التمايز الواضح لمصلحة العاملين الأجانب وهي كالآتي:

الفئة (أ) وتشمل العاملين من المواطنين السودانيين والعاملين الآخرين القادمين من الدول التي تقع في الإقليم السوداني .الفئة (ب) وتشمل العاملين الأجانب من غير المشمولين في الفئة (أ).ترتبط سن التقاعد ومتطلبات استحقاق المعاش أو المكافأة ومقدار المنافع المكفولة بالفئة التي يخدم فيها الموظف من الفئتين المشار إليها ويتمتع المشمولين في الفئة (ب) بالشروط الأيسر والمزايا الأفضل.

قانون معاشات حكومة السودان 1919م:

صدر في 1919/8/1م، وهو بدوره من التشريعات التي صدرت خلال الفترة الاستعمارية وقد سار على منهج القانون السابق في تحديد الخدمة تحت أحكامه بموجب قرار يصدره السكرتير المالي بالإضافة للمحافظة على التمايز بين الفئتين (أ) و (ب).

يذكر أن التمايز بين الفئتين لم يقتصر على المزايا المكفولة إذ زاد من تعميقها قانون المرتبات والذي عمل على خلق ثلاث فئات:

قانون معاشات الخدمة المدنية لسنة 1962م:هذا القانون رقم (31) لسنة 1962م وعمل به اعتباراً من 1962/6/1م، يعتبر هذا القانون أول قانون يصدر في العهد الوطني بعد نيل

---

[1] الصندوق القومي للمعاشات ومسيرة مائة عام ، 1904م- 2004م ، الخرطوم ، د ن ، 2004م، ص1.

السودان الاستقلال، ومن المفارقات أن قانون معاشات حكومة السودان لسنة 1919م (وبكل ما يحمله من مفارقات) قد ظل ساریاً ست سنوات بعد استقلال السودان.

اقتصرت الخدمة بموجب أحكام هذا القانون على الموظفين السودانيين العاملين في الخدمة المستديمة (لا يشمل ذلك الأجانب)[1].

الخدمة بموجب أحكام هذا القانون اقتصرت على الموظفين الذكور بالحكومة المركزية دون سواهم ولم تشمل بقية العاملين بالدولة (المرأة – العاملين بالحكم الشعبي... الخ).

تعريف الأسرة سار على نهج قانوني 1904م – 1919م في اقتصار نصيب المعاش على الزوجة والأبناء غير أنه جعل نصيبهم ثلاث أرباع المعاش المستحق للموظف.

قانون معاشات الخدمة العامة لسنة 1975م:

عمل به اعتباراً من 1975/6/30م ويمثل هذا القانون محطة هامة ومميزة في مسيرة نظام المعاشات بالسودان لما شهده من تطورات كبيرة وواسعة في المجال التشريعي وقد ارتبط ذلك بالعديد من الظروف التي كانت في وقت إصداره وتركت بصماتها عليه.

انعكست الظروف التي سادت حقبة إصدار هذا القانون في ملامح ذلك القانون فاتسعت المظلة التي يشملها القانون اتساعاً كبيراً فشمل التعامل بموجب قانون المعاشات قاعدة عريضة من العاملين لم تكن تشملهم القوانين السابقة وهم:

1. العاملين بأجهزة الحكم الشعبي المحلي.
2. العاملين بالهيئات العامة والبنوك المملوكة للدولة.
3. المرأة العاملة.
4. العاملين بالجامعات والمعاهد العليا.
5. العاملين بالصحف المملوكة للدولة.

لم يقتصر الأمر على ذلك بل صدرت قرارات سيادية باحتساب جزء من الخدمة السابقة للعاملين ببعض الفئات التي شملها القانون للمره الأولى ويدخل في ذلك خدمة المعلمين بالمدارس المحلية والمدارس الأهلية ، خدمة العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة قبل التأميم والمصادرة . خدمة الصحفيين بالصحف الخاصة، بالنسبة للمرأة والعاملين بالحكم الشعبي المحلي اعتبرت خدمتهم

---

[1] **المرجع السابق** ، ص 3.

معاشية من تاريخ استيفاءهم لمتطلبات الخدمة المعاشية حتى لو كان سابقاً لتاريخ إصدار القانون.

تم تعديل تعريف الأسرة ليشمل (بالإضافة للزوجة والأبناء) الوالدين والأخوة والأخوات وأزيل القيد المرتبط بتاريخ الزواج ، أبقى على نصيب الأسرة لثلاث أرباع المعاش المستحق للموظف في تاريخ تقاعده ولاستحقاق النصف في حالة اقتصار الاستحقاق لفرد واحد.

في حين شهد قانون معاشات الخدمة المدنية لسنة 1962م رفع سن التقاعد الإجباري إلى سن 55 سنة فى حين ان قانون الخدمة العامة لسنة 1975م قد رفع سن التقاعد الإجباري إلى 60 سنة.

قانون معاشات الخدمة العامة لسنة 1992م:

عمل بالقانون اعتباراً من 1993/1/1م . إذا كان قانون 1975م يمثل محطة هامة في مسيرة نظام المعاشات بالسودان من حيث اتساع المظلة التي يغطيها القانون من حيث تحسين بعض المفاهيم المرتبطة بالقانون فإن قانون 1992م يمثل بدوره نقطةوتحولاً أساسياً في فلسفة النظام و من المعلوم إن كافة قوانين المعاشات السابقة كانت ترتكز على مفهوم شروط الخدمة (المعاش جزء آجل من المرتب) أما قانون 1992م فقد أخذ بمفهوم الضمان الاجتماعي. لما كان من المتعذر مقابلة مثل ذلك المفهوم بالنظام المالي الذي كان سائداً فقد صاحب ذلك تحولاً كلياً من نظام التمويل السنوي إلى نظام التمويل التراكمي وتزامن مع صدور ذلك القانون قيام الصندوق القومي للمعاشات كبديل لمصلحة المعاشات[1].

كأساس لتسوية المنافع لتقليل الفجوة بين الدخل أثناء الخدمة وبين المعاش التقاعدي وترتب على ذلك حدوث طفرة كبيرة في مقدار المعاش، المكافأة والاستبدال وتحسين ملحوظ في الظروف المعيشية للمتقاعدين بالمعاش.

الصندوق القومي للمعاشات:

برزت فكرة تأسيس الصندوق ضمن إعادة النظر في هيكلة ديوان الموظفين عام 1968م وكان المقترح تحويل قسم المعاشات إلى هيئة عامة مستقلة تتبع لوزارة المالية إلا أن الاقتراح لم ينفذ.

---

[1] **المرجع السابق** ، ص 5.

أوصى المراجع العام في تقريره العام 1982/81م بوضع ميزانية منفصلة لمصلحة المعاشات وتحصيلها لاشتراكاتها لتمكينها من التخطيط المالي السليم الذي يمكنها من الوفاء بالمنافع المستحقة للمتقاعدين.

أصدر مجلس الوزراء في أبريل 1986م قراراً بتأسيس لجنة قومية تم تكليفها بدراسة إنشاء صندوق قومي للمعاشات بهدف تحصيل الاشتراكات (جاري والتزام المعاش) وقيام الاستثمار بما يحقق مصالح عامة اقتصادية واجتماعية.

في يونيو 1988م شكلت لجنة فنية للإعداد لإنشاء الصندوق القومي للمعاشات برئاسة السيد محمد عبد الحليم محجوب وضمت ممثلين لوزارة المالية وديوان النائب العام ،ديوان شئون الخدمة واستعانت اللجنة بفنيين من مصلحة المعاشات[1].

قدم مشروع قانون المعاشات للصندوق القومي للمعاشات ولم تتم إجازته إلا أن قراراً قد صدر من مجلس الوزراء بعدم التصرف في أموال المعاشات وتبع ذلك فصل ميزانية المعاشات من الميزانية العامة للدولة.

قدم مشروع قانون جديد للصندوق القومي للمعاشات عليه بصمات اللجنة الفنية المشكلة 1988م وأصدر مجلس الوزراء في أكتوبر 1991م قراره بإجازة القانون الذي يمثل أحد الإنجازات المميزة لثورة الإنقاذ الوطني وأحدث ذلك تحولاً أساسياً في تطور نظام المعاشات بالسودان في كل جوانبه الإدارية والمالية.

بالرغم من إصدار قانون الصندوق القومي للمعاشات في عام 1991م إلا أن عوامل إدارية وتمويلية وإشكالية فك الارتباط بين الصندوق ووزارة المالية (في جانب الاشتراكات السابقة) قد أخرت نهوض الصندوق بدوره كاملاً إلى أن أصدر مجلس الوزراء قراره بإجازة الدراسة الاكتوارية الخاصة بالالتزامات المالية على وزارة المالية تجاه الصندوق عن الفترة السابقة لقيام الصندوق.

صدور قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه رقم (26) الصادر في 1995/8/1م كان بمثابة صافرة البداية للإنطلاقة الحقيقية للصندوق القومي للمعاشات.

أسباب قيام الصندوق القومي للمعاشات:

1. إن الأسلوب السابق قد أدى لعدم الفاعلية في تطوير نظام المعاشات إدارياً ومالياً ولم يشهد النظام تطوراً في هياكله الإدارية أو آليات الأداء فيه موازياً للتطور التشريعي له وأن نظام

---

[1] **المرجع السابق** ، ص 8.

الميزانية السنوية لا يمكن من إدخال تحسينات ملموسة في المنافع إلا من خلال زيادة الاشتراكات كما أنه لا يمكن من تطوير الخدمات المقدمة للعاشيين لعدم توفر احتياطيات للنظام تمكنه من ذلك.

2. تنامي طموحات المواطنين بمعدلات أكبر من نمو الأجهزة التنفيذية والذي تزامن مع حدوث العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت سلباً على الشرائح الضعيفة في المجتمع وفي مقدمتها المعاشيين وزايد ضغوط منظمات المجتمع المدني أدى إلى زيادة فاتورة المعاشات وفوائد ما بعد الخدمة واستنزافها لجزء مقدر من موارد الخزينة العامة بالشكل الذي أصبح معه من المتعذر الاستمرار في مقابلة تلك النفقات على النحو الذي كان سائداً فاتجه التفكير إلى إنشاء صندوق يقوم على مقابلة تلك النفقات من خلال التمويل الذاتي تدريجياً .

3. التوظيف الأمثل لموارد النظام وتنميتها عن طريق الاستثمار للمحافظة على قيمتها الشرائية وللإسهام في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

مسيرة الصندوق القومي للمعاشات (1991م – 2004م):

صاحب قيام الصندوق القومي للمعاشات تحولات كبيرة ومؤثرة لم يقتصر أثرها على جهاز المعاشات أو على المنتفعين من خدماته وحدهم بل طال ذلك التأثير الإيجابي حركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالوطن .

واجهت النشأة الأولى للصندوق العديد من المشكلات الإدارية والمالية التي حدت من نهوض الصندوق بدوره وكان أبرزها مسألة السيطرة على موارده المالية ، ووجه الجهد الأكبر خلال تلك الفترة لمعالجة تلك المشكلات والتي توجت بإجازة الدراسة الإكتوارية وبداية انطلاقة الصندوق خلال العام 95/94م.

مشروعات الدعم والتنمية الاجتماعية للمعاشيين:

شهدت الفترة اللاحقة لمنتصف السبيعنات العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثت خلخلة في كثير من مناحي الحياة وأثرت سلباً على الأوضاع المعيشية للفئات الضعيفة في المجتمع وفي مقدمتها المعاشيين.

للتخفيف من حدة تلك المظاهر السالبة ولتوفير أوضاع ملائمة للمعاشيين استحدث نظام المعاشات العديد من المعالجات التي شملت التحسين المتواتر في المزايا والمنافع المكفولة بالقانون، وضع حد أدنى للمعاش دورياً . استحداث العديد من المنح والإضافات للمعاشات

الشهرية إلا أن المردود لتلك المعالجات (رغم تكلفتها المرتفعة) قد ظل ضعيفاً ولم تستفد منه الشريحة المستهدفة من فقراء المعاشيين بالقدر المطلوب.

اتجه التفكير نحو استحداث أشكال جديدة ومتدرجة من آليات الدعم والتنمية الاجتماعية وتوظيفها بصفة أساسية لفقراء المعاشيين ، وتبعاً لذلك تم تعديل الهيكل التنظيمي للصندوق وتضمينه إدارتين جديدتين للنهوض بذلك الدور، هما: إدارة الشئون الاجتماعية وإدارة استثمارات المعاشيين.

مشروعات الدعم الاجتماعي للمعاشيين:

اتخذت كافة الترتيبات التنفيذية والمالية اللازمة لاستفادة المعاشيين وأسرهم من مظلة التأمين الصحي ، وكذلك شريحة المعاشيين من أوائل الشرائح التي تمت تغطيتها بمظلة التأمين الصحي اعتباراً من العام 1998م.يتضمن الدعم المقدم للمعاشيين المساهمة في نفقات العلاج والعمليات الجراحية بالداخل والخارج.

وقع الصندوق اتفاقيات مع مراكز العلاج القومية العاملة في مجال الأمراض المهددة للحياة والمرتفعة التكلفة (مركز القلب، مركز غسيل الكلى، المركز القومي للإشعاع النووي... الخ) ويرتكز الاتفاق على الدعم السنوي من الصندوق لتلك المراكز في مقابل علاج المعاشيين وأسرهم بنفقات مخفضة للغاية.

مشروع كفالة الطالبة الجامعية:يعد مشروع كفالة الطالبة الجامعية من أبرز معالم الدعم الاجتماعي بالبلاد ويساهم فيه الصندوق القومي للمعاشات بنصيب مقدر حيث يقوم حالياً بكفالة ما يقدر بحوالي خمسة ألف طالبة جامعية من بنات المعاشين بالجامعات القومية والولائية ويقدم لهم دعماً مالياً شهرياً (50-100 جنية) طيلة فترة الدراسة.

يساهم الصندوق في رسوم الدراسة ورسوم الامتحانات وخلافها للطلاب والطالبات غير المشمولين بمظلة الكفالة بالمراحل الدراسية المختلفة.بالإضافة للمساهمة القومية للصندوق في ظروف الطوارئ والكوارث فإنه يقدم دعما إضافياً للمعاشين المتأثرين بها (الفيضانات ، الحرائق.... الخ) كما يقوم بتقديم الدعم للمعاشين في حالة الإعسار المرتبطة بحقوق الغير (ملاك العقارات، الديات ، البنوك.... الخ) وتلك غير المرتبطة بحقوق الغير في الحالات التي تثبت الدراسات الاجتماعية الميدانية استحقاقها ذلك الدعم. يقوم الصندوق بتوفير قوت المعاشين

في المناطق والأوقات التي تشهد ندرة وارتفاعاً في الأسعار بسعر التكلفة في مناطق الإنتاج وبشروط سداد ميسرة.

يقدم الصندوق دعماً عينياً ومادياً لفقراء المعاشين في الأعياد والمناسبات الدينية (عيدي الفطر والأضحى ، شهر رمضان). [1]

مشروعات التنمية الاجتماعية للمعاشين (الأسر المنتجة):

شريحة المعاشيين برصيد الخبرة المتوفرة لها في مختلف المجالات من الشرائح المستهدفة في إطار مشروعات الأسر المنتجة إلا أن عقبة التمويل ظلت حجر عثرة أمامها في ظل ضعف قدرتها على الإدخار ، ضعف الضمانات، وعزوف مؤسسات التمويل التقليدية (البنوك) فدخل الصندوق ذلك المجال كبديل لها.

استفاد من المرحلة الأولى للمشروع (2000- 2001م) 3250معاشي بتكلفة مالية بلغت 335 مليون دينار ، كما استفاد من المرحلة الثانية للمشروع (2001م – 2002م) 2796 معاشي بتكلفة مالية بلغت 304 مليون دينار.المرحلة الثالثة (2002م – 2003م) شملت 4143 معاشي بتكلفة قدرها 543 مليون دينار أما المرحلة الحالية (2004- 2005م) فتهدف لتمويل 4500 معاشي بتكلفة قدرها 600 مليون دينار.تضمنت الخطة إخراج عشرة آلاف معاشي من دائرة الفقر بتمليكهم مشروعات إنتاجية وخدمية مدرة للدخل وقد تجاوز المشروع العدد المستهدف بنهاية العام 2004م كما تتضمن الخطة استقطاب موارد إضافية (محلية وخارجية) لتوسيع مظلة الدعم والرعاية الاجتماعية للمعاشيين وأسرهم.

2-نظام الافصاح بالصندوق القومى للمعاشات لا يوجد هذاالنظام بالصندوق القومى للمعاشات بالمفهوم الحديث لة, و من خلال البحث عن النظم الموجودة بالصندوق القومى للمعاشات لم نجد اى شى إلا بعض الإجراءات البسيطة التى قامت إدارة المراجعة الداخلية باصدارها لضبط اجراءات العمل الإداري والمالى والفنى بالصندوق القومى للمعاشات وقد تمثلت هذه الاجراءات فى الاتى :[1]

1. الأهداف العامة :

- حماية أصول الصندوق .

---

[1] **المرجع السابق** ، ص 15.

[1] **دليل الاجراءات واللوائح المنظمة للعمل الادارى والفنى والمالى بالصندوق القومى للمعاشات,المراجعة الداخلية بالصندوق القومى للمعاشات,2007.**

- تحديد مدى إلتزام العاملين بسياسات الصندوق وإجراءاته .
- منع الغش والأخطاء إن وقعت .
- تحديد مدى الإعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد من أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية تعبر بدقة عن الموقف المالي .
- التعاون مع المراجع الخارجى لتحديد مجالات المراجعة الخارجية والأخذ بملاحظاته .
- القيام بمراجعات دورية ومنتظمة للأنشطة المختلفة ورفع تقارير للإدارة العليا.
- المشاركة فى برنامج تخفيف التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها

وتم تلخيص كل تلك الأهداف فى هدفين فقط هما :

1. هدف الحماية :

ويشمل هذا الهدف .

- المحافظة على أصول الصندوق بمختلف أنواعها .
- النظم .
- الاجراءات المالية والمحاسبية .
- سجلات المعاشيين .
- المستندات والملفات العادية والالية .
- نظام الضبط الداخلى .

2. هدف التطوير:

يتمثل هذا الهدف فى عمل إرشادات تتناول فحص ومراجعة وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الايجابية والسلبية ووضع الحلول لها ورفعها بتوصيات ومقترحات للادارة العليا.

أيضا قامت ادارة المراجعة الداخلية بوضع بعض الاجراءات واللوائح الغير ملزمة لبعض الاقسام الادارية والفنية التى تمر بها العمليات المالية و الفنية و الإدارية والتى ترى انها مهمة فى عملية ضبط الأداء المالى وهى كما يلى :

1. قسم المنافع

وهذا القسم يقوم بالاتي

- مرجعة دفعية المعاشات الشهرية.
- مراجعة دفعيات المعاشين.

- مراجعة الاستبدالات والمكافآت.
- مرجعات المعاشات الشهرية.
- سلفيات المعاشين.

2. قسم المرتبات والأجور

وتتمثل مهمة هذا القسم في

- مراجعة الأسماء الظاهرة بسجلات الرواتب والأجور مع سجل الوظائف.
- التأكد من صحة أعداد المرتبات الشهرية والبدلات والعلاوات.
- مراجعة صافى المرتبات مع أذن الصرف.
- مراجعة مرجعات المرتبات والبدلات.

3. **قسم الإيرادات :**

وهو القسم المسئول عن تحصيل الإيرادات العامة للصندوق القومي للمعاشات وتتمثل مهامه في مراجعة تحصيل جارى المعاش الشهري للوحدات.

- مراجعة تحصيل التزام المعاشين.
- مراجعة ومتابعة تحصيل المديونيات.
- مطابقة الإيرادات مع الربط المقرر شهريا.

4. قسم العهد والأمانات

وهى أمانات المعاشين لدى الصندوق القومي للمعاشات وتتمثل مهام هذا القسم فى مراجعة حساب العهد المدفوعة لمكاتب الولايات ومتابعة اوجه صرفها وتصفيتها.

- مراجعة العهد المدفوعة للإفراد والتأكد من أنها صرفت لإغراض العهدة ومتابعة تصفيتها.
- مراجعة مرتجع أمانات المعاشات الشهرية والتأكد من صحة تسجيلها بجهاز الحاسوب.
- مراجعة مرتجع المتجمدات والاستبدالات والتأكد من صحة حفظها كأمانات باسم أصحابها بجهاز الحاسوب.
- مراجعة كل الحسابات المحفوظة كأمانات والعمل على مصادقتها سنويا.

5. قسم المصروفات الإدارية :

وتتمثل مهامه في

- مراجعة أصول الصندوق الثابتة والتحقق من وجودها وحفظها

- متابعة إجراءات شراء احتياجات الصندوق وفقا لإجراءات اللائحة المالية
- ضبط حسابات المخازن ومراجعة كرت الصنف مع الموجود فى المخازن.
- متابعة كل التصاديق الإدارية وصحة تنفيذها.

6. إدارة المراجعة الادارية :

ويقوم هذا القسم بالاتى

- التحقق من سير الأداء الإدارى وفق القوانين واللوائح والتوجيهات الصادرة من الادارة العليا
- مراجعة الصلاحيات والتكاليف المخولة بالصرف
- صلاحيات التوقيع على شيكات الدفع والاحتفاظ بنماذج منها
- التصاديق الصادرة بشان جميع الامتيازات والحوافز والعلاوات ومدى صحتها ومطابقتها للوائح .
- سلامة الاجراءات فى العطاءات وعقود الشراء والتخلص من الفائض
- مراجعة إجراءات السلامه المتبعة فى كل الأقسام ومدى كفاءتها
- مراجعة سجل سلفيات العاملين بانواعها المختلفة ومدى احقية المتقدمين

7. ادارة التفتيش والمراجعة :

الطواف على الولايات فى فترات متباعده وغير معلنه لعمل الاتى :

- مراجعة سير الأداء الإدارى و المالي .
- مراجعة الحسابات لكل ولاية على حده .
- التاكد من تطبيق اللوائح والمنشورات والقرارات الادارية.
- جرد الخزن.
- مطابقة المصروفات والإيرادات بالميزانية المصدقة للعام المالى والتأكد من صحة الصرف وعدم تجاوز بنود الصرف المصدقة وتحقيق الربط للإيرادات .
- الطواف على مراكز الصرف والمحليات والبنوك بالولاية للتأكد من صحة صرف المعاشات الشهرية وضمان سلامة وصولها لمستحقيها.
- متابعة تصاديق الولاية بالمركز ومتابعة تصفية العهد بعد وصول المستندات.
- التأكد من حفظ المستندات الدالة على الصرف بعد تسجيلها بالدفاتر اليومية
- جرد الأصول الثابته بالولاية والتحقق من وجودها ومطابقتها بسجل الاصول.

- مطابقة رصيد حساب جارى الرئاسة برصيد حساب جاري الولاية.

8. المراجعة الفنية

وهو القسم المسئول عن العمليات الفنية لملفات المعاشيين وتنقسم للاتى :

أ. قسم الخدمه المعاشية :

- التأكد من الخضوع لقانون المعاشات واكتمال مستندات المعاش بالملف وصحتها لإعداد وثيقة المعاش فى حالة معاش او مكافأة .

- التحقق من الوثيقة المعاشية والتاكد من صحة البيانات الواردة بها ومراجعة التزام ومتاخرات المعاش.

- التحقق من صحة البيانات بوثيقة المعاش الاضافية ان وجدت .

ب. قسم التسويات :

- التأكد والتحقق من صحة واكتمال المستندات المطلوبة للتسوية

- التحقق من صحة اعداد التسوية من الناحية القانونية والحسابية

ج.قسم الاستبدال :

- التأكد والتحقق من صحة واكتمال المستندات والبيانات المطلوبه للاستبدال وخضوعه للائحة الاستبدال .

- التأكد والتحقق من الصحة القانونية والحسابية لاستخراج قيمة الاستبدال .

- التأكد من صحة خصومات الاستبدال والتحقق من الصحة القانونية والحسابية لهذه الخصومات .

د. قسم المكافآت :

- التاكد والتحقق من صحة اكتمال المستندات المطلوبة لاستحقاق المكافاة

- التحقق من الصحة القانونية والحسابية لتضريب المكافأة.

9. قسم الدفعيات :

- التحقق والتأكد من صحة المعاش الشهرى وجهة الصرف وطريقة الدفع المحدده بواسطة المنتفع .

- التحقق من صحة متجمدات المعاش قبل وبعد الاستبدال والاضافات والتعديلات والتحسينات والمنح .

- مراجعة طلبات الدفع بعد اعتمادها من الشخص المسئول ومراجعته بعد الطباعة

- مراجعة الكشوفات المعده لجهاز الكمبيوتر بالمتغيرات الوارده .

10. المراجعة البعدية :

وتتمثل مهام هذا القسم فى

اولا : مراجعة ملفات اللجان

ثانيا : مراجعة ملفات المتقاعدين فى ظل قانون 1992 لاسباب التقاعد الاخرى فى الاتى :

1 . مطابقة أرقام الملفات الورقية مع أرقامها بالحاسب الالى .

2. مراجعة المعلومات المدونة بالملف مع معلومات الحاسب الالى وذلك من حيث

أ/ صحة مستندات الدفع .

ب/ قيمة المبلغ المدفوع للمعاش .

ج/ التاكد من ايقاف نصيب الورثه اللذين انتهت استحقاقاتهم .

3. حصر مطالبات الماده 4/5 من ملفات الورثه ومطالبة المكاتب الولائية لمتابعة السداد.

4. مراجعة الملفات المعاشية التى ترد من الولايات التى خصص لها مراجعين جدد وذلك بغرض الاطمئنان على صحة الإجراءات .

5. ان وجدت اخطاء بالملفات ترفع للسيد المدير العام.

ثالثا : الرد على الإستفسارات والشكاوى التى ترد من المدير العام والإدارة العامه للشئون الفنية.

المبحث الثانى

المقابلات الشخصية

المقابلة الشخصية رقم (1)

محمد صالح محمود – ادارة نظم المعلومات

1. هل القوة العاملة بقسم نظم المعلومات كافية للقيام بعملية الحوسبة بكل اقسام نظم المعلومات بالصندوق القومى للمعاشات ؟

- هى كافية نوعا ما و لدينا أربعة اقسام بنظم المعلومات ولكن لايوجدنقص ملموس فى عدد الموظفين .

2. النظام اليدوى لازال موجود باقسام كثيره جدا بالمعاشات وخاصة الشئون الفنية ما هو دوركم فى التحول بهذه الاقسام الى النظام الالى؟

- حاليا يوجد النظام اليدوى بعدد من اقسام الصندوق القومى للمعاشات لكن حسب الخطة الموضوعة للعام 2015 يجب التقليل من العمل اليدوى بكل ادارات الصندوق .

3. برنامج دفعيات المعاشيين مصمم ببرنامج فوكس برو وهو برنامج قديم لايتماشى مع التطور الحديث للحاسب هل قمتم بتحويله الى برامج حديثه مثل اوراكل ايهما افضل؟

- نعم تم التحول الكامل من برنامج فوكس برو الى برنامج اوراكل بالتاكيد الافضل الاوركل.

4. قام الصندوق بتاسيس قسم للأرشفة الإلكترونية منذ فترة طويله وتم تفعيل الارشفه الالكترونيه هل الارشفه تساعد فى تقليل الجهد ؟

لقد تم تفعيل برنامج الارشفة الالكترونية قبل عدة سنوات هل اكتمل العمل بها اكتمل العمل بها, ولكننا قمنا بوضع البدء فى ارشفة الملفات الحديثة ثم بعد ذلك اتمام ارشفة الملفات القديمة [1].

5. هل يوجد لديكم قسم صيانة مؤهل وبه مهندسين على مستوى عال فى هندسة وصيانة الحاسوب ؟ - يوجد قسم صيانة مؤهل بالنسبة لصيانة الاجهزه وتحديث البرامج

6. كانت هنالك مشكله بالحاسب الالى قبل فترة فى ما يخص اغلاق النظام ببرنامج دفعيات المعاشيين التى كانت عند شخص واحد وسافر خارج السودان هل صلاحية التحكم فى النظام موجوده عند عدة اشخاص ام لازالت عند شخص واحد ؟

---

[1] مقابلة شخصية مع محمد صالح محمود,مدير نظم المعلومات,الخرطوم,2015/6/15م

قمنا بوضع تدابير واحتياطيات لحل هذه المشاكل ولن تتكرر فى المستقبل.

7. قام الصندوق بدفع مبالغ كبيره فى تأسيس شبكات ربط الولايات بالمركز وحتى هذه اللحظة لايوجد ربط شبكى متطور بين المركز والولايات ما هى الاسباب وراء ذلك ؟

الربط الشبكى موجود لنقل البيانات الصوتية وشبكة برنامج الاوركل والفاكس وغير ذلك.

8. من المعروف ان علم الحاسب الالى من العلوم الحديثة ودائما ما يكون المختصين به من صغار السن وهم غالبا ما تنقصهم الخبره الادارية برأيك ايهما تفضل بالنسبة لادارة الحاسب الالى شخص ليس له دراية بالحاسب الالى وله خبرات ادارية ام شخص له دراية بالحاسب الالى وليست له دراية ادارية ؟

فى رائى أى من الاثنين فى مستوى واحد ولا فرق بينهم .

9. هل الكشوفات الشهرية للمعاشيين وخصومات استثمارات المعاشيين تخضع للمراجعة اما تذهب مباشرة لحسابات البنوك والخزن وهذا خطأ هل هنالك معالجة تمت لتفادى مثل هذه الاخطاء ؟

ترسل المعاشات الشهرية لإدارة المراجعة الداخلية بغرض المراجعة .

المقابلة الشخصية رقم (2)

هدى محمد احمد – مدير الموارد البشرية[1]

1. يقال ان الصندوق القومى للمعاشات منذ انشائه به مشكلة فى ما يخص تعيين العاملين ؟

دائما يكون التعيين عن طريق لجنة الاختيار كمداخل خدمة او الاستعانة بذوى الخبرة فى بعض الحالات وهى من صلاحيات المدير العام وذلك بعد تكوين لجنة مساعدة .

2لا.يوجد نقص بالقوة العاملة بجميع الاقسام بالصندوق القومى للمعاشات اذا كان يوجد نقص هل لديكم خطة لسد هذه الفجوات الموجودة خاصة وان الصندوق القومى للمعاشات لازال يعتمد على النظام اليدوى ؟

توجد لدينا خطة لسد النقص فى القوة العاملة بكل ادارات الصندوق القومى للمعاشات وذلك بالاستعانة بمديرى الاقسام فى تحديد احتياجاتهم الموضوعة بالموازنة.

3. ينفق الصندوق مبالغ كبيره للتدريب الخارجى والورش والمؤتمرات الدولية والاشتراكات فى وحدات تدريب خارجية اليس من الاجدى تحويل كل هذه المبالغ لتدريب داخلى لفترات طويله خاصة ان هنالك بعض الموظفين لا تزال مؤهلاتهم الاكاديمية ضعيفة جدا ؟

بالنسبة للتدريب الداخلى الباب مفتوح لدينا لكل من له الرغبة من حملة الشهادة الثانوية حيث نقوم بدفع 50% من الرسوم الدراسية, كذلك الكورسات القصيرة والتعليمية طويلة المدى المشكله التى تواجهنا فى مديرى الادارات وذلك لانهم لا يقدمون لنا احتياجاتهم التدريبية فى بداية العام بالرغم من تنظيم كورس للاحتياجات التدريبية وقياس عائد بواسطة خبير لبنانى لمديرى الادارات.

4. طبق برنامج الحضور والانصراف الالكترونى وهو مجهز الكترونيا ولكن لم تتم الاستفادة منه وذلك باستخراج التقاريرالشهرية للحضور والانصراف للعاملين لماذا ؟

حتى الان لم تفعل التقارير الشهرية لبرنامج الحضور والانصراف بالنسبة للعاملين وذلك لان البرنامج يحتاج لشخص يتفرغ له تماما لكننا نسعى لاستخراج التقارير الشهرية للعاملين فى الفترة القادمة .

5. كثيرا ما يقوم العاملون بالصندوق القومى للمعاشات بالاجتماعيات اثناء ساعات العمل الرسمية هل لديكم ضوابط لمنع هذه المخالفات؟

---

[1] مقابلة شخصية مع هدى محمد أحمد,,مدير الموارد البشريه, الخرطوم,2015/6/15م

الاجتماعيات تعتمد على مديرى الاقسام اكثر من الموارد البشرية, اما فى حالة الوفيات فان تعليمات إدارة الموارد البشرية هى بخروج عربة واحده يكون فيها ممثل واحد لكل قسم بالصندوق وذلك حتى لا يتاثر سير دولاب العمل.

6. يعتمد الصندوق القومى للمعاشات فى ترقيات العاملين عل التقارير الشهرية للعاملين وهى تعد بواسطة المدير المباشر هل الموارد البشرية تقوم بضبط هذه التقارير وذلك بمراقبة اداء العاملين اذا افترضنا ان هنالك مشكله شخصية بين العامل والموظف ؟

اتفق معك فى هذا الموضوع ولكن اذا رأت ادارة الموارد البشرية أن تقييم احد العاملين غير مناسب مقارنه برصفائة ونحن نعلم ان هذا العامل مواظب فى عمله ولدينا معلومة ان هذا العامل لديه بعض المشاكل مع مديره فى هذه الحالة يتم تكوين لجنة من مديرين اخرين لعمل تقييم جديد له.

7.هل توجد سرية و حماية كامله لملفات العاملين بالصندوق وكذلك لا توجد نسخة الكترونية دائمة ومعتمدة من مجلس الادارة للملف حتى يتم مقارنتها مع الملف فى حالة تم سحب شهادة أو تم تغييرها مثل شهادات الميلاد والتسنين ؟

توجد لدينا ارشفة لملفات العاملين واعتمادها من مجلس الادارة .

8.يعتبر التحفيز المادى والمعنوى للعاملين من ناحية ادارية ذو اهمية بالغة لرفع الروح المعنوية للعامل وينعكس ذلك ايجابا على تطور العمل لكن لايوجد تحفيز معنوى بالصندوق القومى للمعاشات بل يتم التركيز فقط على الحافز المادى ؟

لايوجد لدينا تحفيز معنوى مثل الموظف المثالى ونتمنى فى الفترات القادمة ان تكون هنالك مجموعة من الحوافز المعنوية للعاملين .

المقابلة الشخصية رقم (3) :

اسماعيل حميده – مدير المراجعة الداخلية [1]

1. كيف تتم عملية المراجعة بالصندوق القومى للمعاشات هل تتبعون معايير مراجعة محدده لعملية المراجعة ام ماذا ؟تتم عملية المراجعة الداخلية فى الصندوق القومى للمعاشات وفق اللائحة المالية,لكن توجد لائحة للمراجعة الداخلية وتمت مناقشتها واجازتها من مجلس التخطيط الاستراتيجى وفى انتظار اجازتها نهائيا من مجلس الادارة الموحد للصندوقين

[1] مقابلة شخصية مع هدى محمد أحمد,,مدير الموارد البشريه, الخرطوم,2015/6/15م

2. هل الكادر البشرى بالمراجعة الداخلية مؤهل علميا ومهنيا للقيام بعملية المراجعة ؟

الكادر البشرى الموجود كلهم من حملة الشهادات الجامعية وبعضهم لديه شهادات مهنية.

3. تتبع إدارة المراجعة الداخلية لادراة الصندوق القومى للمعاشات برأيك هل يؤثر ذلك على استقلالية وحيادية المراجعة الداخلية ؟

تبعية إدارة المراجعة الداخلية لادارة الصندوق يؤثر كثيرا على استقلالية وحيادية المراجعة الداخلية,وقد قمنا برفع مذكرة لمدير عام الصندوق القومى للمعاشات بخصوص تبعية المراجعة الداخلية لمجلس الادارة الموحد للصندوقين.

هل لديكم دليل للوائح والإجراءات المنظمة للعمل الإدارى والمالى بالصندوق القومى للمعاشات وهل يتم التحقيق من تطبيق هذه اللوائح والاجراءات ؟

يوجد لدينا دليل للوائح والإجراءات ولكن فى الفترة السابقة لم يكن مفعلا بما يكفى, ايضا لدينا لجنة لمتابعة الالتزام باللوائح والاجراءات وقياس الآثار المترتبة عليها .

4. ينحصر نطاق المراجعة الداخلية فى ما يخص العمل المالى فقط وهذا لايتماشى مع المفاهيم الحديثة فى علم المراجعة ؟

نعم حاليا ينحصر نطاق المراجعة فى النظام المالى فقط لكن لدينا خطة لمراجعة كل النظم الموجوده بالصندوق القومى للمعاشات .

5. بعد الانتهاء من اعداد المعاشات الشهرية بنظم المعلومات يتم ارسالها بالبريد الالكترونى هى الطريقة التى تتم بها عملية المراجعة لهذه الكشوفات ؟

تتم عملية مراجعة المعاشات الشهرية حتى الان .

6. فى كثير من فروع الصندوق الولائية لا يوجد موظفين للمراجعة الداخلية هل يؤثر ذلك على عملية الضبط المالى ؟

نعم يوثر كثيرا فى عملية المراجعة والضبط المالى لكن تم اكتمال مؤظفيين المراجع بجميع فروع الصندوق .

7. الى أى مدى ساهمت ضوابط وقوانين المراجعة الداخلية فى ضبط سياسات الاداء المالى بالصندوق القومى للمعاشات ؟

ساهمت الضوابط والقوانين الموضوعة من قبل المراجعة الداخلية نوعا ما فى عملية الضبط المالى .

المقابلة الشخصية رقم (4) :

مريم التجانى محمد – مدير ادارة الفروع [1]

1.هل الكادر البشرى بإدارة الفروع كافٍ ومؤهل للقيام بالعمليات الفنية للملفات المعاشية؟

الكادر البشرى كافى ولدينا مجموعة من المتعاونين وكما تعلم ان المتعاون لا يعتمد عليه اعتمادا كاملا,أما ما يخص التاهيل فنحن عملنا على تاهيل الموظفين لخلق الموظف الشامل ولكن المشكلة الكبيرة فى المراجعة الفنية فهذه الادارة تقوم بحل مشاكل الملفات دون الرجوع للمخطئ لتنبيهه بأخطائه وهذا الموضوع ربما يساعد فى فصل الاجيال عن بعضها البعض .

2. هل المعامل الذى يتم على أساسه حساب المعاش الشهرى مناسب وما هى الجهة التى تقوم باعداده وعلى أى اساس يتم تحديده ؟

هذا الموضوع يقوم به خبير اكتورای ويحدد على حسب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية اهمهما الموقف المالى للصندوق القومى للمعاشات والمعاشيين.

3. هنالك زيارات متكرره من موظفى الولايات للمركز هل هنالك عدم تنسيق جيد بينكم والفروع الولائية ؟

صحيح لكن ربما تكون هذه الماموريات متعلقة بادارات اخرى غير ادارة الفروع.

4.هنالك بطء فى دورة الملف المعاشى بل ان بعض الملفات تقضى فترات طويلة حتى يتم عمل التسويات لها, ايضا حركة الملف لا يتم رصدها الكترونيا بل يتم الرصد يدويا ما هى الحلول لمواجهة تلك المشاكل ؟

لحل هذه المشكله تم تقسيم العمل الى وحدات وكل وحده بها خمسة ولايات لذلك كل العمليات الفنية للملف تتم فى قسم واحد, كذلك تم عمل القيد الالى لتسهيل العمل.

5. لازال النظام اليدوى موجود بغالبية ادارات الفروع بالرغم من وجود بنية ثابتة للحاسب الالى بالصندوق القومى للمعاشات وان ادارة النظم حاولت تصميم برامج وتم رفضها بحجة عدم التحكم هل السبب ان الكادر البشرى الموجود بادارة الفروع غير قادر على التأقلم مع الحاسب الالى ؟

لا توجد حوسبة لادارة الفروع نهائيا وكل العمليات تتم يدويا وقد كانت هنالك بعض المحاولات لتصميم برامج للدفعيات والوثيقة المعاشية لكن لا نعرف لماذا اجهضت هذه المحاولات .

---

[1] مقابلة شخصية مع مريم التجانى محمد ,مدير إدارة الفروع,الخرطوم,2015/7/160م

6. غالبية الفروع الولائية لايوجد بها فريق عمل متكامل للملفات المعاشية لماذا لا يتم تفعيل الاتصال الالكترونى المتطور بين المركز والفروع خاصة وان عملية نقل الملفات من الولايات للمركز مكلفة جدا عبر البريد اذا افترضنا ان هنالك صعوبة فى توفير كوادر مؤهله ؟

الملفات التى تاتى الى المركز تاخذ ارقامها ولا يتم ارجاعها مرة اخرى .

7. يقوم الصندوق القومى للمعاشات بعمل بعض التسويات الخاصة بالمعاشيين مثل تسويات الاعارة بالعملة الصعبة اذا تاخر المعاشى عن السداد فى الزمن المحدد فى حين ان الصندوق القومى للمعاشات يقوم بعمل التسويات الخاصة بالمعاشيين مثل الاستبدال بالعملة المحلية اذا تاخر المعاشى عن المطالبة بالصرف بمعنى اخر ان الصندوق يسترد حقوقه ولا يدفع ما عليه خاصة وان العملة المحلية مرت بكثير من التغيير من وقت لاخر اضافة الى عامل التضخم ؟

يوجد نص فى قانون العاشات بان المعاش يسوى فى الشهر اللاحق لانتهاء الخدمة وإذا تأخر المعاشى عن هذا التوقيت فإن المعاشات غير ملزمة بعمل تسوية جديده له لان هذه الاموال لا يتم استثمارها .

8هل هنالك تنسيق بينكم وبين الادارات الاخرى مثل الادارة المالية ؟

يوجد تنسيق جيد بين ادارة الفروع والادارات الاخرى .

10. الى متى تستمر ادارة الفروع بالتواجد بالمركز هل هنالك خطوات جادة لتحويل العمل الفنى للولايات ؟

هنالك خطوات جادة لتحويل الادارة للولايات لكن هنالك عقبات كثيره تواجهنا مثل:

1- .النقص الحاد فى الكادر البشرى المؤهل .

2.بعض الولايات غير جادة فى عملية الفصل .

المقابلة الشخصية رقم (6)

عوض عبد الله – نائب مدير الخدمات [1]

1. هل الكادر البشرى بإدارة الخدمات كافي لتغطية كافة جوانب العمل ؟

الكادر البشرى غير كافى وهنالك نقص كبير بالقوه العاملة .2. مستوى الخدمات بالمعاشات بسيط جدا ولا توجد نثريات ضيافة بالمكاتب زد على ذلك أن كثير من عمال الخدمات لا

[1] مقابلة شخصية مع عوض عبد الله, نائب مدير الخدمات,الخرطوم ,2015/6/25م

يتواجدون فى يوم الاحد نسبه لتأديتهم الصلوات الكنسية ولا يرجعون للعمل بعد نهاية الصلاة ما هى الحلول ؟

نثريات الضيافة لمدراء الادارات فقط ,أما ما يخص العمال المسيحيين فقد قمنا باخطار الكنيسة لتحديد مواعيد الصلاة وتم استلام خطاب من الكنيسة يفيد بان مواعيد الصلاه من الحادية عشره صباحا الى الثانية ظهرا وفى هذا التوقيت من الصعب للعامل الرجوع مره اخرى الى مكان العمل.

3. يقوم الصندوق القومى للمعاشات بصيانة السيارات والدراجات بمراكز صيانة خارجية اليس من الافضل انشاء ورشة صيانة خاصة بالصندوق مع العلم ان تكاليف الصيانة فاتورتها عالية جدا ؟

يوجد خطه لانشاء ورشة صيانة ,أما حاليا فنقوم بالتعاقد مع ورش خارجية للصيانة بالمركز والولايات لصيانة عربات الصندوق.

4. يوجد عدد كبير من الموظفين بدرجات قيادية عليا لم تخصص لهم عربات خاصة لماذا ؟

هنالك خطوات جادة من ادارة الصندوق لتخصيص عربات لكل الدرجات القيادية

5. هنالك شكاوى كثيرة من الموظفين فى ما يخص الترحيل هل قمتم بحسم كل هذه المشاكل ؟

المشكلة التى تواجهنا أن الحلول دائما لا ترضى الطرفين خاصة فى ما يخص محطات انتظار العاملين .

المقابلة الشخصية رقم (7)

بثينة إبراهيم محمد صالح– مدير الإدارة العامة للتخطيط [1]

1. هل الكادر البشرى كفء ومؤهل للقيام بعملية التخطيط بالمعاشات ؟

الكادر البشرى كفء ومؤهل فقط نحتاج الى كورسات مكثفة فى مجال التخطيط للعاملين .

2. هل لديكم خطط مستقبلية واضحة ويتم تنفيذها الآن ؟

توجد خطة ربع قرنية فى اطار كلى للدولة

اما فى الصندوق القومى للمعاشات يوجد لدينا خطة سنوية و خمسية وهى خطط مرنة تراعى فيها المؤشرات الداخلية والخارجية ويمكن تعديلها اذا طرأت عليها تغييرات.

[1] مقابلة شخصية مع بثينة إبراهيم محمد صالح,مدير الإدارة العامة للتخطيط,الخرطوم,2015/6/25م

3. تعتبر عملية التخطيط من العمليات الأساسية والحيوية فى اى عمل منظم وبدونها لا يكون للعمل هدف ولا آليات محددة, ما هى الاهداف والآليات التى وضعتموها لتطوير العمل بالصندوق القومى للمعاشات ؟

الخطة الموضوعة للعام 2015م تتكون من الاتى :

اولا : هيكل الخطة :

1. المرجعيات .
2. الهدف الاستراتيجى .
3. رؤية ورسالة وقيم .
4. الموجهات العامة .
5. السياسات .
6. الوسائل والاليات .
7. التحليل .
8. نقاط القومة والضعف .

ثانيا : الاهداف :

1. المشروع .
2. اهداف المشروع .
3. الانشطة لتحقيق الهدف .
4. المخرجات المتوقعة .
5. المؤشرات للقياس .
6. التكلفة المالية والمدى الزمنى .

ثالثا الآليات :

1. تطوير نظام قاعدة البيانات .
2. استكمال نظام قواعد بيانات العاملين .
3. البيانات الاجتماعية .
4. بيانات العاملين بالدولة .
5. تحديث البيانات .

6. التحليل الاحصائى .

7. الدراسات الاكتوارية .

8. فحص المركز المالى .

9. تطوير الية التدريب وعمل برامج لتحليل الاحتياجات التدريبية وقياس العائد.

10.تطوير الاجهزة المالية والمحاسبية .

11.قياس رضا المتعاملين عن طريق الاستبيانات والشكاوى .

12.استخدام اليات حديثة لمعرفة اسباب المشكلات.

اما المشاكل التى تواجهنا فى تحقيق هذه الخطة تتمثل فى ثلاثة عوائق رئيسية وهى :

(أ) عدم فعالية الحاسب الالى .

(ب) الوصف الوظيفى وعدم ملائمة شاغرى الوظائف لمتطلبات شغل الوظيفة.

(ج) التفويض والصلاحيات هنالك تفويضات لاتقابل بصلاحيات كاملة.

4. الهيكل التنظيمى بالمعاشات غير ثابت ويتم تغييره بصورة مستمرة وحتى هذه اللحظة هنالك خلط بين الهيكل القديم والجديد لماذا لايتم تحديد هيكل تنظيمى تتم فيه مراعاة ما يطرأ من تغيير فى المستقبل القريب والبعيد ؟

آخر هيكل اجيز كان فى العام 2011م وتم بناءه بشكل علمى, المشكلة ان اعادة النظر فى الهيكل تتم بشكل عشوائى وعدم فهم للدور الذى يقوم به الصندوق والذى على أساسه تم تصميم الهيكل. ولكى نقوم بتصميم هيكل منهجى وعلمى للمستقبل البعيد والقريب يجب ان تتوفر المقومات الاتية .

(أ) استقطاب عناصر اضافية للقوة العاملة .

(ب) تحديد المسار الوظيفى السليم والدقيق .

5. هل هنالك اهتمام بتخطيط الموارد البشرية بالصندوق القومى للمعاشات ؟

بدأ الاهتمام بتخطيط الموارد البشرية قريبا ومن المتطلبات الخبرة والتدريب والتاهيل والمهارة والقدرة التنافسية. ولكن المشكلة ان هنالك فئتين فى الصندوق القومى للمعاش فئة قابلة للتطور وفئه اخرى غير قابلة للتطور وتمثل 60 % من العاملين بالصندوق القومى للمعاشات.

6. اكدت احدى الدراسات الاكتوارية عن الصندوق القومى للمعاشات ان جانب المصروفات اكبر بكثير من الايرادات وان الصندوق اذا سار بنفس هذا المنوال سوف يعلن افلاسه فى العام 2020م ماهى الحلول المقترحة لتفادئ هذه المشكله ؟

الدراسات الاكتوارية تقوم على الافتراضات وبناءا عليها يتم التوصل للنتائج , واذا تغيرت الافتراضات تتغير النتائج . وهى تأخذ فى الاعتبار كل العوامل الداخلية والخارجية التى لها تاثير على الصندوق القومى للمعاشات ومن الاهم العوامل ذات التاثير المباشر هى قياس المركز المالى . فى العام 2003 م نادت الدراسة الاكتوارية ببعض التغييرات مثل تغيير فترة المعاش من 12 – 20 سنة وانعكست هذه التغييرات ايجابا على الصندوق القومى للمعاشات عندما تم تطبيقها فى العام 2004م .المشكلة الاساسية التى تواجه الخبير الاكتوارى هى الضعف والتذبذب فى تحصيل الايرادات بالاضافة الى مبالغ المديونيات الهائلة .

7. هل تقوم ادارة التخطيط بعمل استطلاعات رأى دورية للمعاشيين والموظفين لقياس مستوى الرضا وما هى الكيفية التى يتم بها عمل الاستطلاعات؟

هنالك استطلاعات رأى دورية للمعاشيين والعاملين وتقوم ادارة الموارد البشرية بتوزيعها للمعاشيين والعاملين وهى تعكس لنا كثير من المشاكل التى تحدث بالمركز والولايات. اما عن الكيفية فنحن نقوم بعمل عينة عشوائية تتراوح بين 10-15 % بالنسبة للمعاشيين وذلك نسبة لكبر العدد ونامل فى زيادة نسبة العينة فى المستقبل , اما العاملين فان النسبة هى 100 % .

8. حاز الصندوق القومى للمعاشات على شهادة المطابقة لنظامه الادارى لمتطلبات المواصفة القياسية ISO 9001 فى العام 2008م هل الصندوق حاليا يقوم بتنفيذ كل متطلبات الجودة ؟

نحن نقوم بتنفيذ كل بنود المواصفة وفق الاجراءات الموثقة من (4-8) احيانا توجد حالات عدم مطابقة صغرى ويتم وضع خطط لاغلاقها واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة وخطط التحسين والتطوير.

9. انفق الصندوق القومى للمعاشات مبالغ كبيره على برامج الجودة ما هى الفوائد التى اكتسبها الصندوق من الجودة الشاملة والى متى يستمر هذا الانفاق على برامج الجودة .

الفائدة التى اكتسبها الصندوق القومى للمعاشات تتمثل فى الاتى :

(أ) اصبح هنالك نظام ادارى سليم وموثق

(ب) حاز الصندوق على هذا النظام قبل الجمعية الدولية للضمان الاجتماعى (ISSA)

(ج) المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الضمان الاجتماعى الحائزة على الجودة

(د) اصبح الصندوق مؤسسة رائدة فى هذا المجال وتلجا اليه كثير من الوحدات للتعرف على التجربة .

(هـ) سعى الصندوق لتطبيق معايير التميز على قرار النموذج الاوروبى واشترك فى جائزة رئيس الجمهورية فى الاداء الحكومى المتميز (2007-2009) وحصل على المركز الاول فى العام 2009م . أما المصروفات الخاصة بالجودة تتمثل فى الاتى :

مصروفات تدريب العاملين على برامج الجودة

المصروفات الخاصة بالجهة المانحة وهى مصروفات مستديمه

اما بقية المصروفات فتقوم إدارة التخطيط وبعض موظفى الادارات الاخرى بالقيام بها مثل : التدقيق الداخلى .

(أ) كتابة وثائق التدقيق .

(ب) تحليل الاستبيانات وتصميمها .

اما ما يتعلق بالمواصفة 27001 وهى المواصفة الخاصة بنظام وأمن المعلومات تم عمل دوره تدريبية لكن هنالك بعض الصعوبات التى تواجهنا ونامل معالجتها فى القريب العاجل.

10. هنالك مشاكل عديدة بالصندوق القومى للمعاشات تتعارض مع مفاهيم الجودة الشاملة ما هى الحلول التى وضعت .

توجد اجراءات مستمرة من الخطط والتحسينات وهى سنوية وتتم متابعتها

ولكن هنالك بعض العوائق مثل :

(أ) عدم وجود قاعدة بيانات بالصندوق القومى للمعاشات .

(ب) عدم استكمال الحوسبة .

(ت) المشاكل الخاصة بالصلاحيات والتفويضات.

(ث) اخيرا مشكلة الايرادات .

11. هل الجودة الشاملة تهتم بتطبيق نظام الافصاح بالصندوق القومى للمعاشات

نعم تهتم الجودة الشاملة بتطبيق نظام الايضاحات مثل :

(أ) ضبط الوثائق .

(ب) متابعة تنفيذ اهداف الجودة .

(ت) مراجعة الادارة .

(ث) تحقيق الخدمة .

(ج) الاهتمام برأى الزبون .

(ح) تطبيق التدقيق الداخلى وابداء الراى فيه بوضوح.

(خ) مراقبة وقياس العمليات .

(د) اجراءات تصحيحية بصورة مستمرة .

المقابلة الشخصية رقم (8)

عبد المجيد ابراهيم صالح – مدير الموارد المالية[1]

1.هل لكادرالبشرى بالادارة المالية كافٍ ومؤهل للعمليات المحاسبية بالمركزالولايات ؟

الكادر البشرى الموجود لدينا مؤهل لكن كافى من ناحية العدد ولايوجد لدينا نقص كبير بالمركز والولايات .

2. لازال لديكم نظام آلى واخر يدوى يعملان فى آن واحد الى متى يتم التحول الكامل للنظام الآلى خاصة وان لديكم برنامج متطور جدا فى المعاملات المحاسبية لكن حتى هذه اللحظه لم تتم الاستفادة منه الا فى جوانب محددة ؟

المشكلة فى ان البرنامج الالى الموجود لدينا و عند البدء فى تشغيله لم تدرج به الارصدة الافتتاحية بصورة سليمة وذلك نسبة لأن الموظفين الموجودين فى تلك الفترة ليست لهم دراية كامله بالنظام التجارى لانهم كانوا يعملون بالنظام الحكومى,الحل يتثمل فى قيام مراكز التكلفة بالولايات ايضا قمنا بتشكيل لجان لمعالجة الارصدة الافتتاحية لكل الحسابات فى حال تاخر قيام مراكز التكلفة بالولايات عندما تزول هذه العقبات سوف يتم التحول الكامل للنظام الالى .

3. تقارير المراجع العام مليئة بالملاحظات والتحفظات لغالبية الدفاتر المحاسبية من عام لاخر وبشكل متكرر ما هى الحلول التى وضعتموها لمحو هذه الملاحظات والتحفظات ؟

كما ذكرت لك تم تكوين لجان لمعالجة هذه الملاحظات وهى تعمل على قدم وساق لمعالجة هذه التحفظات والملاحظات .

4. لا يوجد تنسيق جيد بين الادارة المالية والادارات الاخرى ذات الصلة ؟

صحيح لايوجد تنسيق كامل بيننا والادارات الاخرى والحل يكمن فى وجود ربط شبكى متطور بالمركز والولايات.

5. هنالك عدد من المعاملات المالية يتم اعدادها خارج اطار الادارة المالية برايك هل تؤثر هذه المعاملات على عملية الافصاح المالى ؟

بالتاكيد لها اثر كبير على عملية الافصاح, ومنها المعاشات الشهرية حيث لايوجد اعداد ومراجعة بالوجه الاكمل لها .

---

[1] مقابلة شخصية مع عبد المجيد ابراهيم صالح ، مدير الموارد المالية ، الخرطوم ، 2015/6/25م

6. تم اختراق النظام المالى عدة مرات ما هى التدابير التى وضعتموها لعدم تكرار مثل هذه الحالات ؟

لمعالجة هذا الموضوع تم تكوين عدد من اللجان لوضع عدد من الضوابط والاجراءات لضبط العمل المالى منها :

(أ) يجب العمل بالتسلسل فى ما يخص المستندات ذات القيمة .

(ب) تحديد العمل وتقسيمه .

(ج) العمل بالنظام الالى و تحديد الصلاحيات والعمل بكلمة المرور .

(د) التنسيق الجيد مع الشئون الفنية .

7. تم فصل حسابات عدد من الولايات هل توجد شفافيه مباشرة وفعالة لجارى العمليات بين المركز والولايات ؟

لاتوجدشفافيه مباشرة وذلك لان العدد الموجود بقسم الجارى بين المركز والولايات لا يكفى للقيام بها على حسابات الجارى, لذلك نحتاج الى عدد اضافى فى الكوادر البشرية او وسائل الية وتكنولوجية متطورة .

8. يقوم الصندوق القومى للمعاشات بصرف مبالغ كبيره على شركات البريد التى تقوم بصرف المعاشات الشهرية بالولايات اضافة الى الاعداد الكبيره من الصرافين لماذا لا يتم تحويل المعاشات الشهرية الى الصرف الالى ؟

المشكلة التى تواجهنا ان هنالك هدف استراتيجى وهو العمل حسب مقتضيات الجوده التى تلزمنا بتحويل معاش المنتفع للجهة التى يقوم باختيارها, ولكن هنالك محاولات لاقناع المعاشيين بتحويل مرتباتهم الى الحسابات البنكية .

9. حسابات الموازنة لازالت خارج النظام المحاسبى اضافة الى ذلك يقوم القسم برصد المصروفات فقط ولا يتم رصد الايرادات ؟

تم السعى لادراج الموازنة داخل النظام المالى لكن هنالك بعض العقبات التى تواجهنا مثل مشكلة تفعيل النظام المالى والتراخى فى اعداد الموزانة خاصة فى ما يخص جانب الايرادات.

10. ادارة المشتريات والمخازن لازالت مركزية ولها تأثير سلبى على الفروع الولائية اضافة الى ان هنالك بعض المشتريات من المفترض ان تقوم بها الاقسام المتخصصة مثل مشتريات الحاسب الالى والسيارات لازالت ادارة المشتريات تتولى القيام بها ؟

هنالك لجنة مشكله من مجموعة من مدراء الاقسام تقوم على معالجة وتصحيح مسار المشتريات,اما ما يخص مشتريات الاقسام المتخصصة مثل مشتريات الحاسب فيتم الشراء بعد تحديد المواصفات من قبل ادارة نظم المعلومات .

11. تم فصل حسابات مؤسسة التنمية الاجتماعية للمعاشيين نهائيا لكن هنالك عمليات جارية شهريا بينكم وهى مبالغ ضخمة هل هنالك ضبط لجارى العمليات المالية بين الادارة المالية و مؤسسة التنمية الاجتماعية للمعاشيين ؟

فى العام 2008م تم فصل مؤسسة التمية الاجتماعية للمعاشيين نهائيا اما ما يتم بيننا حاليا من حسابات فتدرج تحت بند المساهمات الراسمالية .

12. توجد مديونيات كبيره على وزارة المالية وهى مرصودة خارج الادارة المالية لماذا لا يتم ادراجها فى النظام المالى واظهارها بقائمة المركز المالى وهل لديكم خطوات جادة لاسترداد هذه الاموال من وزارة المالية ؟

صحيح لايتم ادراج المديونيات بالقوائم المالية وذلك نسبة لان الصندوق كان يتبع مبدأ الاستحقاق حتى العام 2008م . وفى بداية العام 2009 تم التحول الى المبدأ النقدى لكن المشكلة ان هذه المديونيات لا يتم الاعتراف بها من قبل حكومات الولايات ,لكن هنالك خطوات جادة بين الصندوق ووزارة المالية اولا للاعتراف بهذه المديونيات ومن ثم توثيقها وبعد ذلك يتم ادراجها بالقوائم المالية للصندوق القومى للمعاشات .

13. تم فصل حسابات الاستثمار نهائيا وتم تحويل المبالغ الى الجهاز الاستثمارى للضمان الاجتماعى لكن حتى هذه اللحظه مستوى العائد من الاستثمار لا يتناسب مع المبالغ الكبيره المحولة للجهاز الاستثمارى هل لديكم مندوب من المعاشات لمراقبة عمليات الاستثمار بالضمان الاجتماعى ؟

يرجع المستوى المتدنى من عائدات الجهاز الاستثمارى للضمان الاجتماعى نسبة للتركيز الكبير فى الاستثمار العقارى ومشكلة التضخم فى الفترة الاخيره .

اما ما يخص عملية الافصاح على الاستثمار يوجد مجلس من المفوضين لمتابعة عمل الجهاز الإستثمارى للضمان الاجتماعى يتكون من :

1. مدير الصندوق القومى للمعاشات .
2. مدير الصندوق القومى للتامين الإجتماعى .
3. مدير مجلس الإدارة الموحد للصندوقين .

المقابلة الشخصية رقم (9)

منال محمد أحمد – نائب مدير إدارة الايرادات [1]

1. ما هى الطريقة التى يتم بها تحصيل إيرادات الصندوق القومى للمعاشات ؟

نسبة لعدم وجود قاعدة بيانات للمشتركين بنظام المعاشات بالسودان فاننا نقوم عند بداية كل عام بتحديد الاستقطاعات من كشوفات المرتبات الخاصة بالمؤسسات التابعة للصندوق القومى للمعاشات .

2. هل السداد يتم كليا ام جزئيا بالنسبة للجارى والالتزام ؟

لا يتم السداد كليا بل ان هنالك مديونيات كبيره جدا على وزارة المالية وجزء كبير منها غير معترف به .

3. هل تمت جدولة ديون الصندوق لدى وزارة المالية ام أن هناك آلية اخرى لاستعادة هذه الديون ؟

هنالك مشكله كبيره جدا فى ما يخص هذه المديونيات والسبب الرئيسى لهذه المشكله عدم وجود قاعدة بيانات للمشتركين بنظام المعاشات بالسودان وعدم الاعتراف بها فى بعض الاحيان.

4. عدم تبعية ادارة الايرادات للموارد المالية من شانة ان يخلق ارتباك فى عملية حساب الايرادات ؟

من المعروف أن طبيعة عمل الايرادات فى الصندوق القومى للمعاشات بها جوانب فنية اكثر من المالية لذلك من الصعب تحويلها الى إدارة الموارد المالية .

5. هل هنالك مطابقة دورية بين حساب الايرادات بالموارد المالية وبينكم ؟

لا توجد مطابقة بيننا وإدارة الموارد المالية لكن حاليا توجد لجنة لعمل المطابقات بين إدارة الايرادات والموارد المالية .

[1] مقابلة شخصية مع منال محمد أحمد ,نائب مدير الإيرادات, الخرطوم2015/6/12م

المبحث الثالث

أولا:اجراءات الدراسة الميدانية

تناولت الباحثة في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة يشمل ذلك وصفاً لمجتمع البحث وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي اتخذتها للتأكد من صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS11.5) للقيام بتحليل البيانات والتوصل إلي الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، واعتمد مستوي الدلالة 5% الذي يقابله مستوي ثقة 95% لتفسير نتائج الاختبارات التي تم إجراؤها. وقد استخدم عدة أساليب إحصائية أهمها: اختبار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي ومقاييس التشتت مثل الإنحراف المعياري والنسب المئوية ، بالإضافة إلى أنه تم إختبار وإثبات الفرضيات عن طريق اختبار مربع كاي (x^2) .

مجتمع وعينة الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الموظفين بالصندوق القومي للمعاشات.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قامت الباحثه بتوزيع (42) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (40) فرد حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (95%) من المستهدفين وتعتبر هذه النسبة عالية مما يؤكد أن الاستبانه قد نالت استحسان المبحوثين فتحمسو لتعبيتها واعادتها.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الأعمار (أقل من 30 سنة، من 30 – 40 سنة ، من 40 سنة فأكثر).

2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه).

3- أفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة سودانية ، زمالة أمريكية ، زمالة بريطانية ، أخرى).

4- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة ، اقتصاد ، أخرى).

الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 10 سنة ، 10- 20 سنة ، أكثر من 20 سنة).

5-الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية، محاسب، مراجع، إداري، مراقب مالي.

حرص الباحث على أن يكون مجتمع الدراسة المستهدف على علم ودراية وخبرة مناسبة بجوانب الإفصاح المالى .

أداة الدراسة :

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. وقد إعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين :

أولاً : تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفى.

ثانياً : يحتوي عبارات الفرضيات التى تتكون من (39) عبارةتُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الخمس.

وقد إعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، للإستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

أولاً : البيانات التعريفية للمبحوثين :

1- العمر :

جدول (3 - 2) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر

العمر:	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	15	37.5
من 30 – 40 سنة	13	32.5
من 40 سنة فأكثر	12	30
المجموع	**40**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (3 - 1) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر

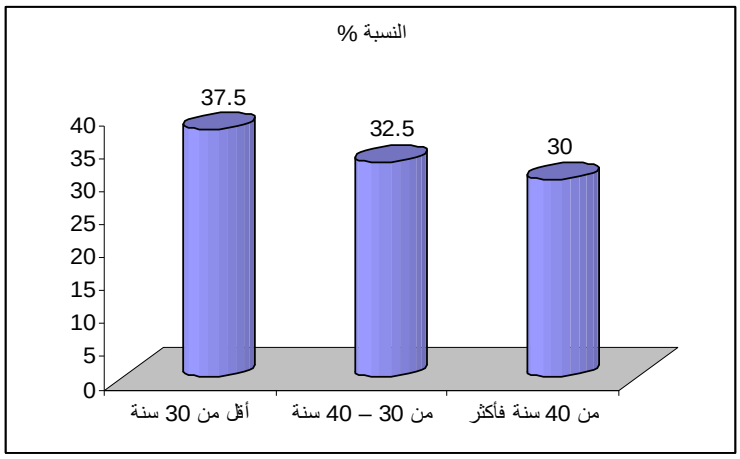

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (3 - 2) والشكل (3 - 1) أن 37.5% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم اقل من 30 سنة ، و 32.5% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 30 – 40 سنة، بينما 30% أعمارهم من 40 سنة فأكثر،مما يدل على أن عينة الدراسة مرضيه بين الشباب الذين يواليون تقنية وتكنولوجيا المعلومات وبين الذين لديهم الخبره الطويلة فى مجال العمل ،مما يدعم الحصول على أراء تخدم هدف البحث.

2- المؤهل العلمي :

جدول (3 - 3) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	23	57.5
دبلوم عالي	6	15
ماجستير	10	25
دكتوراه	1	2.5
المجموع	**40**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (3 - 2) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

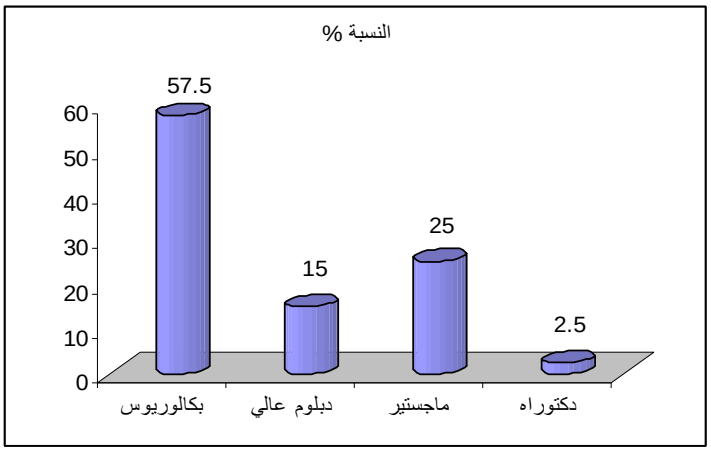

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (3 - 3) والشكل (3 - 2) أن 57.5% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس بينما 15% منهم مؤهلهم دبلوم عالي ، و 25% مؤهلهم ماجستير، و 2.5% مؤهلهم العلمي دكتوراه، أي أن 42.5% لديهم مؤهل علمي فوق الجامعي مما يعنى أن أرائهم محل ثقة تخدم أعراض البحث .

3- التخصص العلمي :

جدول (3 - 4) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	27	67.5
اقتصاد	4	10
إدارة	8	20
أخرى	1	2.5
المجموع	**40**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (3 - 3) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير التخصص العلمي

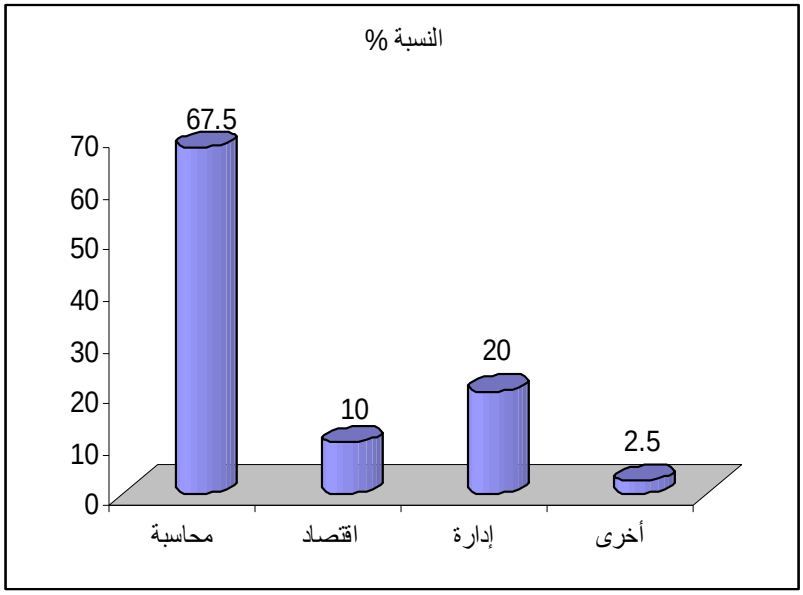

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (3 - 4) والشكل (3 - 3) أن 67.5% أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ، و 10% تخصصهم اقتصاد ، بينما 20% تخصصهم إدارة ، و 2.5% لديهم تخصصات علمية أخرى.

4- المؤهل المهني :

جدول (3 - 5) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة %
زمالة سودانية	6	15
زمالة أمريكية	1	2.5
أخرى	10	25
لا يوجد	23	57.5
المجموع	**40**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (3 - 4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل المهني

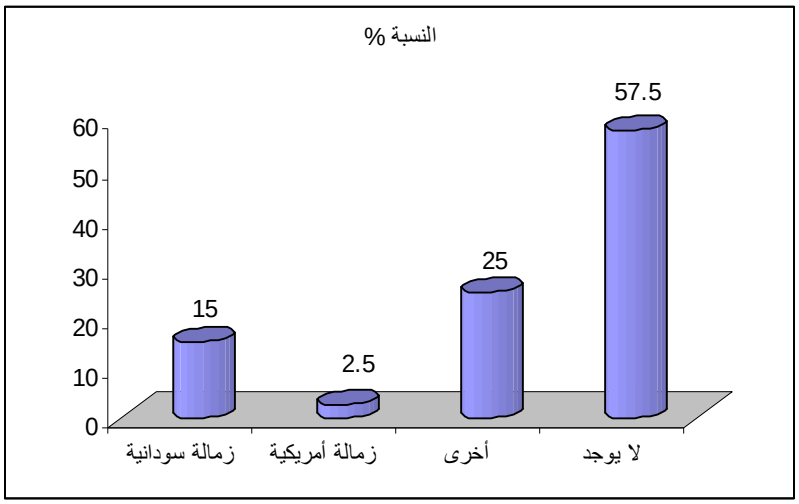

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (3 - 5) والشكل (3 - 4) أن 15% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة سودانية ، و 2.5% مؤهلهم المهني زمالة أمريكية ، بينما 25% لديهم مؤهلات مهنية أخرى ، و 57.5% ليس لديهم مؤهل مهني.

5- الوظيفة:

جدول (3 - 6) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
محاسب	19	47.5
مراجع	2	5
إداري	17	42.5
مراقب مالي	2	5
المجموع	**40**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (3 - 5) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الوظيفة

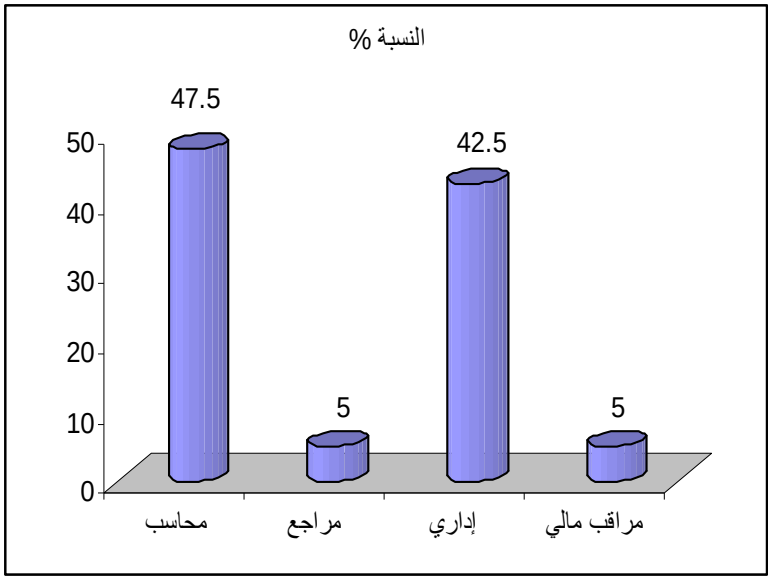

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (3 - 6) والشكل (3 - 5) أن 47.5% من أفراد العينة محاسبين ،و5% مراجعين، بينما 42.5% إداريين ، و5% مراقبين ماليين.

6- سنوات الخبرة :

جدول (3 - 7) :التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 10 سنة	23	57.5
من 10 - 20 سنة	8	20
أكثر من 20 سنة	9	22.5
المجموع	**40**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل(3 - 6) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

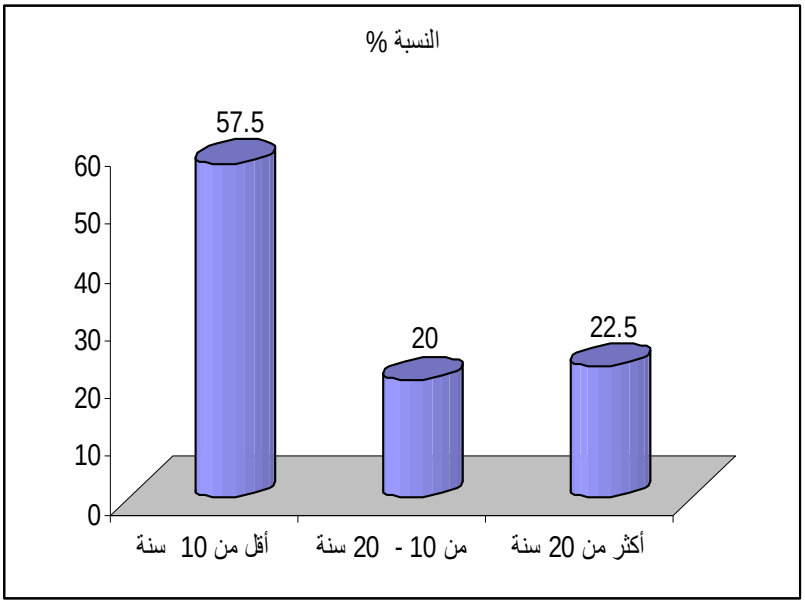

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (3 - 7) والشكل (3 - 6) أن 57.5% من أفراد العينة سنوات خبرتهم أقل من 10 سنة ، و 20% تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 10 - 20 سنة ، بينما 22.5% سنوات خبرتهم أكثر من 20 سنة.

ثانياً:اختبار الصدق والثبات :

للتأكد من الصدق الظاهري للإستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي أُقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أُعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً . كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان - براون.
2. معادلة الفا - كرونباخ.
3. إعادة تطبيق الاختبار.
4. طريقة الصور المتكافئة.
5. معادلة جوتمان

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجابتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت له، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداء لقياس ما وضعت له. قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي :

الصدق = $\sqrt{\text{الثبات}}$

وقامت الباحثة بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل أراء أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن أرائهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط

بيرسون بين أرائهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان – براون بالصيغة الآتية :

معامل الثبات = $\frac{2 \times ر}{1 + ر}$

حيث (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإراء على العبارات ذات الأرقام الفردية والاراء على العبارات ذات الأرقام الزوجية؟

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20) فرد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي :

جدول (3 - 8) : الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبانة

معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
0.73	**0.85**

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (3 - 8) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة وعلى الاستبيان كاملة كانت أكبر من (50%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائيسليماً ومقبولاً.

ثالثاً : التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة

الفرضية الاولي: توجد علاقة ذات دلاله أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافى وتحقيق جودة المعلومات الحاسبية .

جدول رقم (3 - 9) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولي

رقم	العبارات	النسبة%				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	نظام الشفافيه المطبق بالصندوق القومي للمعاشات مصمم طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.	17.5	62.5	7.5	10	2.5
2	يوجد نظام للافصاح متعارف عليه فعّال وكفء بالصندوق القومي للمعاشات.	22.5	27.5	22.5	22.5	5
3	وجود نظام شفافيه فعّال وكفء يساعد في ضبط الأداء المالي.	70	17.5	5	7.5	-
4	من السهل قياس نتائج الافصاح بالصندوق القومي للمعاشات فيما يتعلق بجودة الأداء المالي.	25	42.5	15	15	2.5
5	وجود نظام يدوي بجانب نظام آلي بالإدارة المالية من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الافصاح.	22.5	17.5	12.5	35	12.5
6	وجود نظام مـّال لإدارة الشؤون الماليه يؤثر إيجاباً على دور الافصاح.	52.5	35	7.5	5	-
7	تبعية إدارة المراجعة الداخلية لإدارة الصندوق القومي للمعاشات يؤثر سلباً على دور الافصاح في ضبط الأداء المالي.	25	17.5	15	27.5	15
8	وجود انظمة إدارية ومالية فعالة ومنظمة يساعد في وجود نظام رقابة داخلية فعالة.	52.5	47.5	-	-	-
9	وجود هياكل تنظيمية جيدة ووصف وظيفي كفء يساهم في تحقيق الافصاح وزيادة دوره في ضبط الأداء المالي.	62.5	35	2.5	-	-
10	تكامل وإنسجام الهياكل التنظيمية واللوائح الإدارية بصورة تمنع تداخل الصلاحيات يساهم في فعالية الافصاح.	57.5	42.5	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثه من بيانات الإستبانة، 2015 م

من الجدول (3 - 9) يتضح ما يلي :

1. أن 17.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن نظام الرقابة الداخلية المطبق بالصندوق القومي للمعاشات مصمم طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، و 62.5% منهم موافقون ، بينما 7.5% محايدون، و 10% لا يوافقون ، و 2.5% لا يوافقون بشدة

2. أن 22.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنه يوجد نظام رقابة داخلية فعّأل وكفء بالصندوق القومي للمعاشات ، و 27.5% منهم موافقون ، بينما 22.5% محايدون ، و 22.5% لا يوافقون ، و 5% لا يوافقون بشدة.

3. أن 70% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود نظام رقابة داخلية فعّال وكفء يساعد في ضبط الأداء المالي ، و 17.5% منهم موافقون ، بينما 5% محايدون ، و 7.5% لا يوافقون.

4. أن 25% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنه من السهل قياس نتائج الرقابة الداخلية بالصندوق القومي للمعاشات فيما يتعلق بجودة الأداء المالي ، و 42.5% منهم موافقون، بينما 15% محايدون ، 15% لا يوافقون ، 2.5% لا يوافقون بشدة.

5. أن 22.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود نظام يدوي بجانب نظام آلي بالإدارة المالية من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية، و 17.5% منهم موافقون ، بينما 12.5% محايدون ، و 35% لا يوافقون ، و 12.5% لا يوافقون بشدة.

6. أن 52.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود نظام فعّال لإدارة المراجعة الداخلية يؤثر إيجاباً على دور الرقابة الداخلية ، و 35% منهم موافقون ، بينما 7.5% محايدون، و 5% لا يوافقون.

7. أن 25% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تبعية إدارة المراجعة الداخلية لإدارة الصندوق القومي للمعاشات يؤثر سلباً على دور الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي ، و 17.5% منهم موافقون، بينما 15% محايدون ، و 27.5% لا يوافقون ، و 15% لا يوافقون بشدة.

8. أن 52.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود انظمة إدارية ومالية فعالة ومنظمة يساعد في وجود نظام رقابة داخلية فعالة، و47.5% منهم موافقون.

9. أن 62.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود هياكل تنظيمية جيدة ووصف وظيفي كفء يساهم في تحقيق الرقابة الداخلية وزيادة دورها في ضبط الأداء المالي ، و 35% منهم موافقون، بينما 2.5% محايدون .

10. أن 57.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تكامل وانسجام الهياكل التنظيمية واللوائح الإدارية بصورة تمنع تداخل الصلاحيات يساهم في فعالية الافصاح ، و 42.5% منهم موافقون.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلاله أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافى وتعزيز الثقة لمستخدمى التقارير المالية **.**

جدول رقم (3 - 10) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية

رقم	العبارات	النسبة%				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يؤدى إلى جودة الأداء المالي .	77.5	22.5	-	-	-
2	عدم الإحتفاظ بسجلات الأصول الثابتة بالمركز والولايات يساعد في عدم الشفافيه ويعرضها للضياع.	75	20	5	-	-
3	التنسيق بين الإدارة المالية والفنية يؤدي إلى تكامل الأدوار فيما يتعلق بضبط العملية المالية.	62.5	37.5	-	-	-
4	عدم الإهتمام بتنظيم وترتيب وحماية سجلات المعاشيين يساعد في عملية الإختلاس والتلاعب.	75	25	-	-	-
5	وجود أنظمة أرشفة إلكترونية متطورة لسجلات المعاشيين من شأنه أن يساعد في منع الغش والتلاعب.	57.5	37.5	5	-	-
6	إعداد المرتبات الشهرية للمعاشيين داخل قسم الحاسب الآلي يعرضها للخطأ لأن من يقوم بإعدادها ليست له دراية بالجوانب المالية.	37.5	27.5	7.5	22.5	5
7	عدم التنسيق الجيد بين المركز والولايات في ما يخص جاري العمليات المالية يساعد في عدم ضبط الأداء المالي.	52.5	37.5	5	2.5	2.5

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.

من الجدول (3 - 10) يتضح ما يلي :

1. أن 77.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود دورة مستنديه على درجة عالية من الكفاءة يؤدى إلى جودة الأداء المالي ، و 22.5% منهم موافقون.

2. أن 75% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم الإحتفاظ بسجلات الأصول الثابتة بالمركز والولايات يساعد في عدم الشفافيه ويعرضها للضياع ، و 20% منهم موافقون ، بينما 5% محايدون.

3. أن 62.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التنسيق بين الإدارة المالية والفنية يؤدي إلى تكامل الأدوار فيما يتعلق بضبط العملية المالية ، و 37.5% منهم موافقون.

4. أن 75% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم الإهتمام بتنظيم وترتيب وحماية سجلات المعاشيين يساعد في عملية الإختلاس والتلاعب ، و 25% منهم موافقون.

5. أن 57.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود أنظمة أرشيفية إلكترونية متطورة لسجلات المعاشيين من شأنه أن يساعد في منع الغش والتلاعب ، و37.5% منهم موافقون ، بينما 5% محايدون.

6. أن 37.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إعداد المرتبات الشهرية للمعاشيين داخل قسم الحاسب الآلي يعرضها للخطأ لأن من يقوم بإعدادها ليست له دراية بالجوانب المالية ،و 27.5% منهم موافقون ، بينما 7.5%محايدون،و22.5% لا يوافقون، و 5% لا يوافقون بشدة.

7. أن 52.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم التنسيق الجيد بين المركز والولايات في ما يخص جاري العمليات المالية يساعد في عدم ضبط الأداء المالي ، و 37.5% منهم موافقون ، بينما 5% محايدون ، و 2.5% لا يوافقون ، و 2.5% لا يوافقون بشدة

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين أهتمام الادارة العليا بنظم الشفافيه الفعاله وضبط الاداء المالى .

جدول رقم **(3 - 11)** التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثالثة

رقم	العبارات	النسبة%				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	وجود إهتمام بتطبيق الخصائص النوعيه من قبل الإدارة يساعد في وجود أنظمة شفافيه فعالة وكفؤة.	62.5	35	2.5	-	-
2	الإدارة العليا بالصندوق القومي ترغب في وجود أنظمة أبداء الراى بالصندوق القومي للمعاشات.	42.5	45	10	2.5	
3	الإدارة العليا بالصندوق القومي للمعاشات تتخذ خطوات حثيثة لتطبيق نظام الافصاح.	20	35	30	15	-
4	تعاقد الإدارة العليا مع خبراء واستشارين خارجيين لنظم الرقابة الداخلية أفضل من الاعتماد على الكفاءات الموجودة.	22.5	22.5	27.5	20	7.5
5	وجود وحدة أو هيئة إستشارية مختصة بتصميم ومتابعة نظم الاجراءات تتبع للإدارة العليا مباشرة يساعد في وجود أنظمة للافصاح متطورة.	35	45	10	7.5	2.5
6	وجود أنظمة للخصائص النوعية المحكمه يساعد الإدارة العليا في أداء مهامها على الوجه الأكمل.	57.5	40	-	2.5	-
7	إرتباط النظام بالإدارة العليا يزيد من قوته وفعاليته.	45	35	12.5	2.5	5
8	تبني الإدارة العليا بالصندوق القومي للمعاشات للنظام الجيدالفعال المتطور يودى الى جودة برامج الجودة	37.5	30	17.5	5	10

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (3 - 11) يتضح ما يلي

1- أن 42.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإدارة العليا بالصندوق القومي ترغب في وجود أنظمة ابداء الراى برفع تقارير الصندوق القومي للمعاشات ، و 45% منهم موافقون ، بينما 10% محايدون، و 2.5% لا يوافقون.

2- أن 42.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإدارة العليا بالصندوق القومي ترغب في وجود أنظمة ابداء الراى برفع تقارير الصندوق القومي للمعاشات ، و 45% منهم موافقون ، بينما 10% محايدون، و 2.5% لا يوافقون.

3- أن 22.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تعاقد الإدارة العليا مع خبراء وإستشارين خارجيين لنظام الافصاحوابداء راى أفضل من الاعتماد على الكفاءات الموجودة ، و 22.5% منهم موافقون، بينما 27.5% محايدون، و 20% لا يوافقون ، و 7.5% لا يوافقون بشدة.

4- أن 35% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود وحدة أو هيئة إستشارية مختصة بتصميم ومتابعة الاجراءات تتبع للإدارة العليا مباشرة يساعد في وجود أنظمة للافصاح متطورة ، و 45% منهم موافقون، بينما 10% محايدون ، و 7.5% لا يوافقون ، و 2.5% لا يوافقون بشدة.

5- أن 57.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود أنظمة الخصائص النوعية المحكمه يساعد الإدارة العليا في أداء مهامها على الوجه الأكمل، و 40% منهم موافقون، بينما 2.5% لا يوافقون.

6- أن 45% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إرتباط نظام الافصاح بالإدارة العليا يزيد من قوته وفعاليته، و35% منهم موافقون، بينما 12.5% محايدون، و 2.5% لا يوافقون، و 5% لا يوافقون بشدة.

7- أن 37.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تبني الإدارة العليا بالصندوق القومي للمعاشات للنظام الجيدالفعال المتطور أفضل من تبني برامج الجودة، و 30% منهم موافقون، بينما 17.5% محايدون، و 5% لا يوافقون، و 10% لا يوافقون بشدة.

8- أن 37.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تبني الإدارة العليا بالصندوق القومي للمعاشات للنظام الجيدالفعال المتطور أفضل من تبني برامج الجودة، و 30% منهم موافقون، بينما 17.5% محايدون، و 5% لا يوافقون، و 10% لا يوافقون بشدة.

الفرضية الرابعة : توجد علاقه ذات دلالة أحخصائيه بين وجود كادر بشرى مؤهل مهنيا وعلميا والالتزام بتطبيق متطلبات الافصاح المحاسبى الكافى.

جدول رقم **(3 - 12)** التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الرابعة

رقم	العبارات	النسبة%				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	إتباع نظام التدريب المستمر للكادر البشري يساهم في رفع كفاءة العاملين وتحقيق متطلبات الافصاح الفعالة بالصندوق القومي للمعاشات.	77.5	15	5	2.5	-
2	مواكبة العاملين بالصندوق القومي للمعاشات للتقنيات الحديثة تزيد من كفاءتهم مما يساهم في تحقيق المتطلبات الاسياسيه للافصاح.	70	15	5	10	-
3	خضوع العاملين لدورات تدريبية قصيرة المدى داخلياً وخارجياً مضيعة للوقت والمال مما يؤثر سلباً على جودة المعلومات.	22.5	15	12.5	30	20
4	التدريب الداخلي للعاملين بالصندوق القومي للمعاشات ذو فائدة أكثر من التدريب الخارجي.	15	25	22.5	27.5	10
5	شروط تعيين العاملين بالصندوق القومي للمعاشات تتطلب المهنية العالية وإختيار الرجل المناسب في المكان المناسب.	27.5	45	7.5	20	-
6	إنهاء عقود من هم فوق سن الستين عاماً سيتضرر منه الصندوق القومي للمعاشات نسبة لأنهم يملكون خبرات عالية في ما يخص قوانين المعاشات بالسودان مما ينعكس سلباً على عملية الاداء.	17.5	35	27.5	17.5	2.5
7	إدارة الموارد البشرية بالصندوق القومي للمعاشات تبذل جهوداً جبارة في تدريب وتأهيل الكادر البشري بالصندوق القومي للمعاشات.	32.5	45	17.5	2.5	2.5
8	إبتعاث الكفاءات المؤهلة من الماليين للخارج للحصول على الشهادات المهنية من شأنه أن يساعد في وجود أنظمة متطوره لجودة الاداء.	40	47.5	5	7.5	-

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (3 - 12) يتضح ما يلي :

1- أن 40% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إبتعاث الكفاءات المؤهلة من الماليين للخارج للحصول على الشهادات المهنية من شأنه أن يساعد في وجود أنظمة فعالة ومنظمة لجودة الاداء، و 47.5% منهم موافقون، بينما 5% محايدون، و 7.5% لا يوافقون.

2- أن 70% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن مواكبة العاملين بالصندوق القومي للمعاشات للتقنيات الحديثة تزيد من كفاءتهم مما يساهم في تحقيق متطلبات الافصاح، و 15% منهم موافقون، بينما 5% محايدون ، و 10% لا يوافقون.

3- أن 22.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن خضوع العاملين لدورات تدريبية قصيرة المدى داخلياً وخارجياً مضيعة للوقت والمال مما يؤثر سلباً على تحقيق جودة المعلومات، و 15% منهم موافقون، بينما 12.5% محايدون، و 30% لا يوافقون، و 20% لا يوافقون بشدة.

4- أن 15% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التدريب الداخلي للعاملين بالصندوق القومي للمعاشات ذو فائدة أكثر من التدريب الخارجي، و 25% منهم موافقون، بينما 22.5% محايدون، و 27.5% لا يوافقون، و 10% لا يوافقون يشدة.

5- فإن 27.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن شروط تعيين العاملين بالصندوق القومي للمعاشات تتطلب المهنية العالية وإختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، و45% منهم موافقون، بينما 7.5% محايدون، و20% لا يوافقون.

6- أن 17.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إنهاء عقود من هم فوق سن الستين عاماً سيتضرر منه الصندوق القومي للمعاشات نسبة لأنهم يملكون خبرات عالية في ما يخص قوانين المعاشات بالسودان مما ينعكس سلباً على عملية الافصاح، و 35% منهم موافقون، بينما 27.5% محايدون، و 17.5% لا يوافقون، و 2.5% لا يوافقون بشدة.

7- أن 17.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إنهاء عقود من هم فوق سن الستين عاماً سيتضرر منه الصندوق القومي للمعاشات نسبة لأنهم يملكون خبرات عالية في ما يخص قوانين المعاشات بالسودان مما ينعكس سلباً على عملية الافصاح، و 35% منهم موافقون، بينما 27.5% محايدون، و 17.5% لا يوافقون، و 2.5% لا يوافقون بشدة.

8- أن 40% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إبتعاث الكفاءات المؤهلة من الماليين للخارج للحصول على الشهادات المهنية من شأنه أن يساعد في وجود أنظمة فعالة ومنظمة لجودة الاداء، و 47.5% منهم موافقون، بينما 5% محايدون، و 7.5% لا يوافقون.

اختبار الفرضية الخامسة:

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة أحصائيه بين الالتزام بتطبيق اللوائح والاجراءات ووجود نظام كفء وفعال

جدول **رقم (3 - 13)** التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الخامسة

رقم	العبارات	النسبة%				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يوجد دليل لوائح وإجراءات للافصاح بالصندوق القومي للمعاشات.	32.5	25	20	20	2.5
2	الإلتزام بتطبيق اللوائح والإجراءات يساعد في فعالية المؤسسه وضبط الأداء المالي.	57.5	42.5	-	-	-
3	وضع قوانين صارمة مع التحديث المستمر يساعد في وجود نظام للافصاح فعال ومنظم.	57.5	40	2.5	-	-
4	التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح الموضوع من قبل إدارة الصندوق القومي للمعاشات له أثر إيجابي على عملية الافصاح.	52.5	47.5	-	-	-
5	الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية بالصندوق القومي للمعاشات مهم في ضبط الأداء المالي.	55	42.5	2.5	-	-
6	وضع اللوائح والقوانين في صورة دليل تنظيمي مطبوع تصدره إدارة الصندوق القومي للمعاشات تحدد فيه كافة المسئوليات والاختصاصات يساعد في عملية الشفافيه.	65	27.5	7.5	-	-

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (3 - 13) يتضح ما يلي :

1. أن 32.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنه يوجد دليل لوائح وإجراءات للافصاح بالصندوق القومي للمعاشات، و 25% منهم موافقون، بينما 20% محايدون، و 20% لا يوافقون، و 2.5% لا يوافقون بشدة.

2. أن 57.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإلتزام بتطبيق اللوائح والإجراءات يساعد في فعالية الافصاح داخل المؤسسات وضبط الأداء المالي، و 42.5% منهم موافقون.

3. فإن 57.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وضع قوانين صارمة مع التحديث المستمر يساعد في وجود نظام رقابة فعال ومنظم، و 40% منهم موافقون، بينما 2.5% محايدون .

4. أن 52.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح الموضوع من قبل إدارة الصندوق القومي للمعاشات له أثر إيجابي على عملية الرقابة الداخلية، و47.5% منهم موافقون.

5. أن 55% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية بالصندوق القومي للمعاشات مهم في ضبط الأداء المالي، و42.5% منهم موافقون، بينما 2.5% محايدون.

6. أن 65% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وضع اللوائح والقوانين في صورة دليل تنظيمي مطبوع تصدره إدارة الصندوق القومي للمعاشات تحدد فيه كافة المسئوليات والاختصاصات يساعد في عملية الرقابة الداخلية ، و 27.5% منهم موافقون، بينما 7.5% محايدون.

رابعاً : اختبار فرضيات الدراسة :

يتناول الباحث في هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لإختبار الفروض . وسيتم مناقشة وتفسير كل فرض على حدا بهدف الحكم على صحته أو عدمه إستناداً إلى التحليل الإحصائي العام.

فرضيات الدراسة :-

االفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلاله أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافى وتحقيق جودة المعلومات الحاسبية .

الفرضية الثانية: : توجد علاقة ذات دلاله أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافى وتعزيز الثقة لمستخدمى التقارير المالية .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين أهتمام الادارة العليا بنظم الشفافيه الفعاله وضبط الاداء المالى .

الفرضية الرابعة : توجد علاقه ذات دلالة أحخصائيه بين وجود كادر بشرى مؤهل مهنيا وعلميا والالتزام بتطبيق متطلبات الافصاح المحاسبى الكافى .

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة أحصائيه بين الالتزام بتطبيق اللوائح والاجراءات ووجود نظام كفء وفعال.

ولإختبار فرضيات الدراسة تم تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم إختبارها بإستخدام إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة ولختبار كاي تربيع .

1. إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة :

يتم إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لكل عبارة من عبارات الإستبيان بإعطاء الدرجة (5) لإجابة أوافق بشدة والدرجة (4) لإجابة أوافق والدرجة (3) لإجابة محايد والدرجة (2) لإجابة لا أوافق والدرجة (1) لإجابة لا أوافق بشدة .

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{1+2+3+4+5}{5} = 3$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هل هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق .

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد، لا أوافق ، لا أوافق بشدة), فإذا كان حجم العينة 40 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (8 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (8 لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي .

2. إختبار كاي تربيع :

يعتبر توزيع (كاي تربيع) واحداً من أشهر وأهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الظواهر الاجتماعية سواءًالوصفية منها أو غير الوصفية. لذا فغالباً ما لا تخلو الدراسات والأبحاث السياسية التي تنتهج الأسلوب الكمي أو السلوكي من تطبيق أو استخدام هذا الأسلوب في التحليل الإحصائي.

فعندما تتوفر بيانات عن الظاهرة محل الدراسة في شكل تكرارات (تسمى التكرارات المشاهدة Observed Frequencies) فإن مقارنة هذه التكرارات بما هو متوقع يمكننا من التوصل إلى بعض خصائص المجتمع محل الدراسة. ومن التطبيقات المعروفة لتوزيع χ^2 :

اختبار التجانس :

يعتبر اختبار التجانس – أو التماثل أحد التطبيقات المهمة لتوزيع مربع كاي. وتكون خطوات اختبار التجانس كما يلي : -

1 – الفرض العدمي : هو فرض التجانس (أو التماثل).

2 – الفرض البديل : هو عدم التجانس.

3 – الإحصائية : وتأخذ الإحصائية الشكل التالي :

والتي لها توزيع كا2 بدرجات حرية $K - I$ حيث K هي عدد الخلايا أو الأقسام أو الفئات أو البرامج الإذاعية...، O ترمز للتكرارات المشاهدة، e ترمز للتكرارات المتوقعة

المقارنة والقرار : حيث أن القيمة الاحتمالية هي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية(0.05) فإذا كانت اقل من 0.05 فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة . وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط

الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة .

اختبار الفرضية الاولي :

تنص الفرضية الاولى من فرضيات الدراسة على (توجد علاقة ذات دلاله أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافى وتحقيق جودة المعلومات الحاسبية)

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك وايجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول (3 - 14) نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الاولى

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
.1	نظام الشفافيه المطبق بالصندوق القومى للمعاشات مصمم طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.	3.8	0.9	47.5	4	0.01
.2	يوجد نظام للافصاح متعارف عليه فعال وكفء بالصندوق القومى للمعاشات.	3.4	1.2	6	4	0.19
.3	وجود نظام شفافيه فعال وكفء يساعد في ضبط الأداء المالى.	4.5	0.9	44.6	3	0.01
.4	من السهل قياس نتائج الافصاح بالصندوق القومى للمعاشات فيما يتعلق بجودة الأداء المالى.	3.7	1.1	17.8	4	0.01
.5	وجود نظام يدوى بجانب نظام آلى بالإدارة المالية من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الافصاح.	3	1.4	7	4	0.14
.6	وجود نظام فعال لإدارة الشؤون الماليه يؤثر يجابا على دور الافصاح.	4.4	0.8	25	3	0.01
.7	تبعية إدارة المراجعة الداخلية لإدارة الصندوق القومى للمعاشات يؤثر سلباً على دور الافصاح فى ضبط الأداء المالى.	3.1	1.4	2.8	4	0.60
.8	وجود انظمة إدارية ومالية فعالة ومنظمة يساعد فى وجود نظام رقابة داخلية فعالة.	4.5	0.5	0.10	1	0.75
.9	وجود هياكل تنظيمية جيدة ووصف وظيفى كفء يساهم فى تحقيق الافصاح وزيادة دوره فى ضبط الأداء المالى.	4.6	0.5	21.7	2	0.01
.10	تكامل وانسجام الهياكل التنظيمية واللوائح الإدارية بصورة تمنع تداخل الصلاحيات يساهم فى فعالية الافصاح.	4.6	0.5	0.90	1	0.34

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (3 - 14) يتضح ما يلي :

أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5- 1.4) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

بناءاً على هذا تتأكد صحة الفرضية التي نصها : توجد علاقة ذات دلاله أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافى وتحقيق جودة المعلومات الحاسبية.

اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على (توجد علاقة ذات دلاله أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافى وتعزيز الثقة لمستخدمى التقارير المالية)

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك وإيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول (3 - 15) نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
.1	وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يؤدى إلى جودة الأداء المالى .	4.8	0.4	12	1	0.01
.2	عدم الإحتفاظ بسجلات الأصول الثابتة بالمركز والولايات يساعد في عدم الشفافيه ويعرضها للضياع.	4.6	0.9	32.6	2	0.01
.3	التنسيق بين الإدارة المالية والفنية يؤدي إلى تكامل الأدوار فيما يتعلق بضبط العملية المالية.	4.6	0.5	2.5	1	0.11
.4	عدم الإهتمام بتنظيم وترتيب وحماية سجلات المعاشيين يساعد فى عملية الإختلاس والتلاعب.	4.8	0.4	10	1	0.02
.5	وجود أنظمة أرشفة إلكترونية متطورة لسجلات المعاشيين من شأنه أن يساعد في منع الغش والتلاعب.	4.5	0.6	16.9	2	0.02
.6	إعداد المرتبات الشهرية للمعاشيين داخل قسم الحاسب الآلى يعرضها للخطأ لأن من يقوم بإعدادها ليست له دراية بالجوانب المالية.	3.7	1.3	15	4	0.01
.7	عدم التنسيق الجيد بين المركز والولايات في ما يخص جاري العمليات المالية يساعد في عدم ضبط الأداء المالي.	4.4	0.9	44	4	0.01

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (3 - 15) يتضح ما يلي :

أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.4 – 1.3) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

مما سبق تتأكد صحة الفرضية التي نصها :. توجد علاقة ذات دلاله أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافى وتعزيز الثقة لمستخدمى التقارير المالية.

اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على (توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين أهتمام الادارة العليا بنظم الشفافيه الفعاله وضبط الاداء المالى)

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك وإيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول (3 - 16) نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
.1	**وجود إهتمام بتطبيق الخصائص النوعيه من قبل الإدارة يساعد في وجود أنظمة شفافيه فعالة وكفؤة.**	4.6	0.5	21.7	2	0.01
.2	**الإدارة العليا بالصندوق القومي ترغب في وجود أنظمة أبداء الراى بالصندوق القومي للمعاشات.**	4.3	0.8	23	3	0.02
.3	**الإدارة العليا بالصندوق القومي للمعاشات تتخذ خطوات حثيثة لتطبيق نظام الافصاح.**	3.6	1	4	3	0.26
.4	**تعاقد الإدارة العليا مع خبراء واستشارين خارجيين لنظم الرقابة الداخلية أفضل من الاعتماد على الكفاءات الموجودة.**	3.3	1.2	4.5	4	0.34
.5	**وجود وحدة أو هيئة إستشارية مختصة بتصميم ومتابعة نظم الاجراءات تتبع للإدارة العليا مباشرة يساعد في وجود أنظمة للافصاح متطورة.**	4	1	28.3	4	0.01
.6	**وجود أنظمة للخصائص النوعية المحكمه يساعد الإدارة العليا في أداء مهامها على الوجه الأكمل.**	4.5	0.6	18.9	2	0.01
.7	**إرتباط النظام بالإدارة العليا يزيد من قوته وفعاليته.**	4.1	1.1	28.8	4	0.01
.8	**تبني الإدارة العليا بالصندوق القومي للمعاشات للنظام الجيدالفعال المتطور يودى الى جودة برامج الجودة**	3.8	1.3	14.8	4	0.01

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (3 - 16) يتضح ما يلي :

أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 – 1.3) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

عليه تتأكد صحة الفرضية التي نصها : وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين أهتمام الادارة العليا بنظم الشفافيه الفعاله وضبط الاداء المالى.

اختبار الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على (توجد علاقه ذات دلالة أحخصائيه بين وجود كادر بشرى مؤهل مهنيا وعلميا والالتزام بتطبيق متطلبات الافصاح المحاسبى الكافى)

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك وإيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول (3 - 17) نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الرابعة

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
.1	إتباع نظام التدريب المستمر للكادر البشري يساهم في رفع كفاءة العاملين وتحقيق متطلبات الافصاح الفعالة بالصندوق القومي للمعاشات.	4.7	0.7	60	3	0.01
.2	مواكبة العاملين بالصندوق القومي للمعاشات للتقنيات الحديثة تزيد من كفاءتهم مما يساهم في تحقيق المتطلبات الاسياسيه للافصاح.	4.5	1	44	3	0.01
.3	خضوع العاملين لدورات تدريبية قصيرة المدى .اخلياً وخارجياً مضيعة للوقت والمال مما يؤثر سلباً على جودة المعلومات.	2.9	1.5	3.8	4	0.44
.4	التدريب الداخلي للعاملين بالصندوق القومي للمعاشات ذو فائدة أكثر من التدريب الخارجي.	3.1	1.2	4.3	4	0.37
.5	شروط تعيين العاملين بالصندوق القومي للمعاشات تتطلب المهنية العالية وإختيار الرجل المناسب في المكان المناسب.	3.8	1.1	11	3	0.01
.6	إنهاء عقود من هم فوق سن الستين عاماً سيتضرر منه الصندوق القومي للمعاشات نسبة لأنهم يملكون خبرات عالية في ما يخص قوانين المعاشات بالسودان مما ينعكس سلباً على عملية الاداء.	3.5	1.1	12	4	0.02
.7	إدارة الموارد البشرية بالصندوق القومي للمعاشات تبذل جهوداً جبارة في تدريب وتأهيل الكادر البشري بالصندوق القومي للمعاشات.	4	0.9	28	4	0.01
.8	إبتعاث الكفاءات المؤهلة من الماليين للخارج للحصول على الشهادات المهنية من شأنه أن يساعد في وجود أنظمة متطوره لجودة الاداء.	4.2	0.9	24	3	0.02

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (3 - 17) يتضح ما يلي :

أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.7 – 1.5) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

عليه تتأكد صحة الفرضية التي نصها : توجد علاقه ذات دلالة أحخصائيه بين وجود كادر بشرى مؤهل مهنيا وعلميا والالتزام بتطبيق متطلبات الافصاح المحاسبى الكافى.

اختبار الفرضية الخامسة :

تنص الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة على (توجد علاقة ذات دلالة أحصائيه بين الالتزام بتطبيق اللوائح والاجراءات ووجود نظام كفء وفعال)

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك وايجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول (3 - 18) نتائج الوسط الحسابي واختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الخامسة

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
.1	يوجد دليل لوائح واجراءات للافصاح بالصندوق القومي للمعاشات.	3.7	1.2	9.8	4	0.04
.2	الإلتزام بتطبيق اللوائح والإجراءات يساعد في فعالية المؤسسه وضبط الأداء المالي.	4.6	0.5	0.90	1	0.34
.3	وضع قوانين صارمة مع التحديث المستمر يساعد في وجود نظام للافصاح فعال ومنظم.	4.6	0.6	18.9	2	0.02
.4	التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح الموضوع من قبل إدارة الصندوق القومي للمعاشات له أثر إيجابي على عملية الافصاح.	4.5	0.5	0.10	1	0.75
.5	**الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية بالصندوق القومي للمعاشات مهم في ضبط الأداء المالي.**	4.5	0.6	18	2	0.01
.6	وضع اللوائح والقوانين في صورة دليل تنظيمي مطبوع تصدره إدارة الصندوق القومي للمعاشات تحدد فيه كافة المسئوليات والاختصاصات يساعد في عملية الشفافيه.	4.6	0.6	20.5	2	0.03

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (3 - 18) يتضح ما يلي :

أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.6 – 0.8) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

عليه تتأكد صحة الفرضية التي نصها : توجد علاقة ذات دلالة أحصائيه بين الالتزام بتطبيق اللوائح والاجراءات ووجود نظام كفء وفعال.

الخاتمة

يشتمل علي الآتي :

- **النتائج**
- **التوصيات**

أولا: النتائج :

بعد الدراسه النظريه والميدانيه توصلت الباحثه الى النتائج الاتيه:

1- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية كافي للحكم علي الموقف المالي للمؤسسة.

2-توسيع مبدأ العدالة في الإفصاح المحاسبى يؤدي الي توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

3-التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبى الافصاح عن جميع المعلومات المحاسبية ينتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية.

4 -القوائم المالية توفر المعلومات الملائمة التي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرار الإئتماني.

5 -ان الثقة في المعلومات تعتمد علي خاصية الصدق في التعبير والحياد والإفصاح.6

6 -جودة المعلومات المحاسبية تؤدي إلي تحسين الإفصاح المحاسبى في القوائم المالية المنشورة.

7 -تمثل القوائم المالية مصدر واقي للمعلومات المحاسبية ذات العلاقة بنشاط المشروع.

8 -ضرورة شمول التقارير والقوائم المالية علي جميع المعلومات الازمه لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة للمركز المالي.

9 -المعلومات عن المبادئ والافتراضات المحاسبية المتبعة في الشركات والتغيرات التي تطرأ عليها يعتبر أمر ضروري.

10-عدم تطبيق سياسات وقواعد محاسبية سليمة تؤدي إلي إصدار قوائم مالية حالية من الثقافية والوضوح واللإفصاح السليم.

11-تباين طرق المحاسبية والسياسات المحاسبية يؤدي إلي تباين المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم الماليه.

12-إعتماد نظام التقارير الدورية بالمؤسسات بمثابة مؤشر مفيد للإدارة لتفادي أي تدهور في أوضاعها المالية.

ثانيا:التوصيات :

1-وضع التشريعات والقواعد بمعيار الإفصاح المحاسبي بوضع الحوافز للمؤسسات التي تلتزم بالإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية.

2 -أهميةالالتزام بالفروض المحاسبية التي لا ينص عليها في القوائم المالية تحكم انها افتراضات اساسية مثل الاستمرارية والثبات واساس الاستحقاق.لا ينبغي الإفصاح عن أمور عادية تشترك فيها معظم المنشات أو عن مخاطر عادية في المجتمع وإنما يقتصر الأمر علي المعلومات الهامه التي تخص المنشأة.

3 -ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية والضوابط المحدده لاعداد القوائم مالية لكي ينتج قوائم مالية تتسم بالشفافية والوضوح والافصاح السليم.

4 -المعلومات المحاسبية يجب أن تتسم بالخصائص النوعية حتي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة وحتي تعمل علي تحسين الافصاح في القوائم المالية.

5 -ضرورة الثبات في تطبيق القواعد المحاسبية من فترة لاخري والافصاح عن التغيرات التي تطرأ عليها حتي لايؤدي عدمها الي انتاج معلومات مضلله لاصحاب الشان.

6 -الاهتمام بمهنه المحاسبة والمراجعه مع ضرورة الالتزام باللوائح والقوانيين التي تنظم المهنه عند اعداد القوائم المالية والحسابات الختامية وذلك بعد التقدم الذي حققه علم المحاسبة في اثبات الدور الفعال في تقديم القرارات المختلفة.

7 -تاهيل وتدريب الكادر المحاسبي وتكوين لحان رقابية منهم للتاكد من مدى تطبيق معيار الافصاح التقارير المالية.

8 ضرورة اقامة السمنارات والندوات العلمية للتعرف بالافصاح المحاسبي وايضاح اهميتة في التقارير المالية كما ينعكس ذلك علي الاقتصاد القومي.

التوصية لبحوث مستقبلية: -

1- الافصاح المحاسبي واثرة علي الاقتصاد القومي

2- الرقابة علي تطبيق معيار الافصاح.

3- الافصاح واثره علي الجودة الشاملة في الانشطة الصناعية.

4- الافصاح المحاسبي واثرة علي جودة المراجعة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر: القرآن الكريم

أولاً : المراجع العربية

1.الكتب :

1- ابراهيم مصطفى وآخرون ،المعجم الوسيط (القاهرة مجمعة اللغة العربيه**1961**م)ص**177**

2- العبيد محمد البدوي وآخرون ، معجم أسماء العرب، (عمان: مكتبة عمان،1991)، ص 133.

3- أمير السيد احمد لطفي المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية مصر 2006م.

4- حلمي سمير ،المدخل في المحاسبة(القاهرة مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي **1882**.

5- محي الدين محمد يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1993م).

6- مسعود صديقي(دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية, مجلة الباحث, جامعة ورقلة الجزائر 2002م, ص 63.

7- محمود محمد عبد السلام البيوميالمحاسبة والمراجعة, منشأة المعارف(الإسكندرية, مصر) 2003م, ص 176.

8- منذر طلال ألمؤمني، تركي ارجي المحمود ، دراسة تحليلية لمدى الإفصاح المالي للشركات الصناعية الإدارية بمنى توسع قاعدة المعلومات لمتخذي القرارات الاستثمارية ، المجلة المصرية التجارية ، المجلد(**25**) ، العدد (**2**)، **2004**، ص **569**.

9- حلمي سمير، المدخل في المحاسبة المالية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، **1882**، ص (**3**).

10- محمد ، أهمية ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات أو البيانات المالية المنشورة ، (الأردن: عمان، مجلة المدقق، العدد (**47**)، (**2001**)، ص (**7**)

11- لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في تركيز قرارات الاستثمار مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد (29)، العدد (1) ، (2007)، ص (66).

12- دراسة لمطر (بعنوان أهمية ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة)

13- صديق مسعود, دور الإفصاح في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية, الملتقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد, الجزائر إبريل, 2003م, ص 81.

14- بوشدوب طلال محمد الخميني لإجراءات التنظيمية والمحاسبية, رسالة ماجستير, تخصص محاسبة, المدرسة العليا للتجارة 2007م, ص 13.
15- محمد إبراهيم الاتجاهات المعاصرة(منظومة الاداره ألقاهره مكتبة عين شمس 2005م
16- توفيق عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد، (بيروت : الدار الجامعية ، 1997م).
17- عادل محمد زايد نمازج تميز الأداء ، مدخل تنمية الموارد البشرية مجلة الفكر العربي ، العدد (137)
18- سوزان علوى ادارة الموارد البشريه القاهره النهضة العربيه 2004م
19- رسمية قريا قس ,أسواق المال ,الدار الجامعية للنشر والتوزيع,القاهره,مصر,1999,ص 353.
20- حسين القاضي ,مأمون توفيق ,المحاسبة الدولية ,الدار العلمية الدولية,الأردن,2000,ص200
21- يحي أحمد مصطفى قللي ,أساسيات المحاسبة الإدارية,أتراك للنشر والتوزيع,مصر,2003,ص17
22- القاضى حسين ,مامون توفيق ,المحاسبة لمحاسبة الدولية ,الدار العلمية الدولية ,الاردن ,2000
23- كمال الدين مصطفى الدهراوى ,تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار,المكتب الجامعى الجديد,الاسكندرية,مصر,2006
24- حيدر محمد على بنى عطا ,مقدمة فى نظرية المحاسبة والمراجعة ,دار الحامد للتوزيع والنشر ,عمان, الاردن ,2007,ص 270-271

الرسائل الجامعية :

1- أشرف أبو القاسم الماحي (الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثره على اتخاذ القرارات الاستثمارية) الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشوره 2010م.)
2- أحمد عبد الحي محمد أحمد (أهمية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء ومدى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية)الخرطوم، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل 2007م.
3- أخلاص سعد محمد سعد(الإفصاح عن المعلومات البيئية وأثره في السودان) الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2008م)

4- وليد صالح الدقوني عبد القيوم(تقويم طرق القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة في المنشآت التجارية بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير والتمويل ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2010م.

5- زينب محمد الحسن عبد الرحيم(معيار الإفصاح الدولي وأثره في تحديد الوعاء الضريبي لضريبة أرباح الأعمال) الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة 2006)

6- سماح الشيخ عبد الله العوض(أثر الإفصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها) الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة2010م)

7- محمد يس عثمان زياد، أ(ثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي)الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة2005م)

8- محمد عبد الله السعودي، (أثر الإفصاح على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم)الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2007م)

9-محمد أحمد إبراهيم أحمد (أهمية القياس والإفصاح المحاسبي في شركات ومؤسسات البيع بالمملكة العربية السعودية) الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2008م).

10- ماجدة عبد المجيد أحمد باكر (أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية) الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2009م.

11- ماهل عبد الرحمن سلمان بخات(أثر الإفصاح المحاسبي في كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية)الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل 2009م

12- عز الدين محمد الفقير (تقويم درجة الإفصاح في النظم المحاسبية للمصارف السودانية،) الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة2010م)

13- عثمان عبده حسن(الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية)الخرطوم ، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م.)

14- لؤي عبد الوهاب خضر محمد عثمان (أثر الإفصاح المحاسبي في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية)الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة2007م.

15- رشا إبراهيم جبارة جابر(دور المراجع في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية) الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2009م

16- صالح محمد السيد(الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق)الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، رسالة كتوراة في الحاسبة والتمويل غير منشورة،2004م).

ثانيا : المراجع الأجنبية :

-Prosed MSV contents of environmental accounting disclosure what users require from annual reports Jamaal of accounting research vel ww-ssm com.

-Forts goods the introduction of mandatory environmental reporting guide lines astringe cus vol 43 no pfo 2115 June 2007austration w w – ssm .com.

- Roof Improving Disclosure and Transparency in Non-Profit Accounting, 2003.

ثالثاً : المقابلات الشخصية :

1. محمد صالح محمود,مدير نظم المعلومات,الخرطوم,2013/6/15م .
2. هدى محمد أحمد,,مدير الموارد البشريه, الخرطوم,2013/6/15م.
3. وفاء محمد جمعة, ,مدير المراجعة الداخلية , الخرطوم,2013/6/15م .
4. مريم التجانى محمد ,مدير إدارة الفروع,الخرطوم,2013/6/20م .
5. آمنه محمد الماحى ,مدير الشئون الفنية,الخرطوم ,2013/6/20م .
6. صبرى سيد أحمد, نائب مدير الخدمات,الخرطوم ,2013/6/25م .
7. بثينة إبراهيم محمد صالح,مدير الإدارة العامة للتخطيط,الخرطوم,2013/6/25م .
8. عبد المجيد ابراهيم صالح ، مدير الموارد المالية ، الخرطوم ، 2013/6/25م
9. منال محمد أحمد ,نائب مدير الإيرادات, الخرطوم,2013/6/25م .

المـــلاحـــق

ملحق رقم (1)

الاستبيان :

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

ماجستير المحاسبة و التمويل

السيد : .....

المحترم

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

الموضوع: استمارة استبيـــان

تتشرف الباحثه تسعد أن تقدم لكم هذه الاستبانة التى تمثل جزءاً من الدراسة الميدانية بغرض الحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة و التمويل بعنوان: **مشكلات الافصاح المحاسبي فى ضبط الاداء المالي**

بهذا تشير الباحثه إلى أن مساهمتكم فى إبداء الرأى، بموضوعية و استقلالية، عن جميع اسئلة الاستبانة و إبداء الملاحظات المناسبة له دور كبير فى الوصول الى نتائج علمية دقيقة وصادقة.

تتقدم الباحثه بخالص الشكر و الاحترام على حسن تعاونكم و مساهمتكم و تكرمكم باقتطاع جزء غير قليل من زمنكم الغالى للإجابة على جميع اسئلة الاستبانة.

نلفت انتباهكم بأن تعاونكم معنا سوف يكون موضع السرية التامة إذ إن نتائج تحليل الإستبانة ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمى.

و جزاكم الله خيراً ,,,,,,,

الباحثه

الجزء الاول: معلومات شخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة (√)على حرف الإجابة الأكثر ملاءمةً

1. العمر

(أ) أقل من 30 سنة (ب) 30 – 40 سنة (ج) 40 سنة فأكثر

2. المؤهل العلمي

(أ) بكالريوس (ب) دبلوم عالى (ج) ماجستير (د) دكتوراة

3. التخصص العلمي

(أ) محاسبة (ب) اقتصاد (ج) إدارة (د) أخرى .....

4. الوظيفة

(أ) محاسب (ب) مراجع (ج) إدارى (د) مراقب مالى

5. سنوات الخبرة

(أ) أقل من 10 سنوات (ب) 10- 20 سنة (ج) أكثر من 20 سنة

ثانياً: الأسئلة المتعلقة باختبار الفرضيات

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) على عمود الإجابة الأكثر ملاءمةً

(ا) اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلاله أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافى وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

البيـــان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا اوافق بشدة
1. نظـام الشـفافيه المطبـق المطبـق بالصـندوق القـومى للمعاشـات مصمم طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .					
2. يوجد نظام افصاح متعارف عليه فعال و كفء بالصندوق القومي للمعاشات .					
3. وجود نظام شفافيه تامة و فعال و كفء يساعد في ضبط الأداء المالي .					
4. من السهل قياس نتائج الافصاح بالصندوق القومي للمعاشات فيما يتعلق بجودة الأداء المالي .					
5. وجود نظام يدوى بجانب نظام آلي بالإدارة المالية من شأنه أن يؤدى إلى ضعف الافصاح .					
6. وجود نظام فعال لإدارة الشؤون الماليه يؤثر إيجابا على دور الافصاح .					
7. تبعية إدارة المراجعة الداخلية لإدارة الصندوق القومي للمعاشات يؤثر سلبا على دور الافصاح في ضبط الأداء المالي .					
8. وجود أنظمة إدارية و مالية فعالة و منظمة يساعد فى وجود نظام شفافية فعالة .					
9. وجود هياكل تنظيمية جيدة و وصف وظيفي كفء يساهم في تحقيق الافصاح و زيادة دوره في ضبط الأداء المالي .					
10. تكامل و انسجام الهياكل التنظيمية و اللوائح الإدارية بصورة تمنع تداخل الصلاحيات يساهم في فعالية الافصاح .					

الفرضية الثانية :توجد علاقة ذات دلالة أحصائيه بين الافصاح المحاسبى الكافوتعزيز الثقة لمستخدمى التقارير المالية.

البيـــــان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يؤدى إلى جودة الأداء المالي.					
2. عدم ابداء الراى بسجلات الأصول الثابتة بالمركز و الولايات يساعد في عدم الشفافيه ويعرضها للضياع عليها و يعرضها للضياع .					
3. التنسيق الجيد بين الإدارة المالية و الفنية يؤدى إلى تكامل الأدوار فيما يتعلق بضبط العملية المالية .					
4. عدم الاهتمام بتنظيم و ترتيب و حماية سجلات المعاشيين يساعد في عملية الاختلاس و التلاعب .					
5. وجود أنظمة أرشفة الكترونية متطورة لسجلات المعاشيين من شأنه إن يساعد في منع الغش و التلاعب .					
6. إعداد المرتبات الشهرية للمعاشيين داخل قسم الحاسب الالى يعرضها للخطأ لأن من يقوم بإعدادها ليست له دراية بالجوانب المالية .					
7. عدم التنسيق الجيد بين المركز و الولايات في ما يخص جارى العمليات المالية يساعد في عدم ضبط الأداء المالي .					

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين أهتمام الاداره العليا بنظم الشفافيه الفعالة وضبط الاداء المالى.

البيـــــان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. وجود الاهتمام بتطبيق نظام الخصائص النوعيه من قبل الادارة العليا يساعد في وجود أنظمة شفافيه فعالة وكفؤة .					
2. الإدارة العليا بالصندوق القومي ترغب في وجود أنظمة لابداء الراى بالصندوق القومي للمعاشات .					
3. الإدارة العليا بالصندوق القومي للمعاشات تتخذ خطوات حثيثة لتطبيق نظام الافصاح.					
4. تعاقد الإدارة العليا مع خبراء و استشاريين خارجيين لنظام الافصاح أفضل من الاعتماد على الكفاءات الموجودة .					
5. وجود وحدة أو هيئة استشارية مختصة بتصميم و متابعة الاجراءات تتبع للإدارة العليا مباشرة يساعد في وجود أنظمة للافصاح متطورة .					
6. وجود الخصائص النوعيه المحكمة يساعد الإدارة العليا في أداء مهامها على الوجه الأكمل .					
7. ارتباط النظام بالإدارة العليا يزيد من قوته وفعاليته .					
8. تبنى الادارة العليا بالصندوق القومي للمعاشات للنظام الجيد يؤدى الى جودة البرامج.					

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين وجود كادر بشرى مؤهل مهنيا وعلميا والالتزام بتطبيق متطلبات الافصاح المحاسبى الكافى.

البيـــــــان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.إتباع نظام التدريب المستمر للكادر البشرى يساهم في رفع كفاءة العاملين و تحقيق متطلبات الافصاح بالصندوق القومي للمعاشات .					
2. مواكبة العاملين بالصندوق القومي للمعاشات للتقنيات الحديثة تزيد من كفاءتهم مما يسهم في تحقيق المتطلبات .					
3. خضوع العاملين لدورات تدريبية قصيرة المدى داخليا و خارجيا مضيعة للوقت و المال مما يوثر سلبا على تحقيق جودة المعلومات .					
4. التدريب الداخلي للعاملين بالصندوق القومي للمعاشات ذو فائدة أكثر من التدريب الخارجي .					
5. شروط تعيين العاملين بالصندوق القومي للمعاشات تتطلب المهنية العالية و اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب .					
6. إنهاء عقود من هم فوق سن الستين عاما سيتضرر منه الصندوق القومي للمعاشات نسبة لأنهم يملكون خبرات عالية في ما يخص قوانين المعاشات بالسودان مما ينعكس سلبا على عملية الافصاح.					
7. إدارة الموارد البشرية بالصندوق القومي للمعاشات تبذل جهودا جبارة في تدريب و تأهيل الكادر البشرى بالصندوق القومي للمعاشات .					
8. إبتعاث الكفاءات المؤهلة من الماليين للخارج للحصول على الشهادات المهنية من شانه أن يساعد في وجود أنظمة متطوره لجودة الاداء.					

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين الالتزام بتطبيق اللوائح والاجراءات ووجود نظام كفء وفعال.

البيـــــان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.يوجد دليل لوائح و إجراءات للشفافيه بالصندوق القومي للمعاشات					
2. الالتزام بتطبيق اللوائح و الإجراءات يساعد في فعالية المؤسسه و ضبط الأداء المالي داخل المؤسسات الاقتصاديه.					
3. وضع قوانين صارمة مع التحديث المستمر يساعد في وجود نظام للافصاح فعال ومنظم.					
4. التحقق من الالتزام بالسياسات و الإجراءات و اللوائح الموضوعة من قبل إدارة الصندوق القومى للمعاشات له اثر ايجابي على عملية الرقابة الداخلية .					
5. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة و المراجعة الدولية بالصندوق القومي للمعاشات مهم في ضبط الأداء المالي .					
6. وضع اللوائح و القوانين في صورة دليل تنظيمي مطبوع تصدره إدارة الصندوق القومي للمعاشات تحدد فيه كافة المسئوليات والاختصاصات يساعد في عملية الشفافيه .					